استراتيجية وزارة الزراعة السورية ٢٠٢٦-٢٠٣٠

وزارة الزراعة

2025

جدول المحتويات

مقدمة ٤
أولاً: إعادة هيكلية وزارة الزراعة ٥
١,١: تطور هيكلية ومهام وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (سابقاً) في سورية: ٥
٢,١: الدور التنظيمي والإشرافي للوزارة ٧
٣,١: رؤية الوزارة حول المؤسسات الاقتصادية ٧
ثانياً: تحليل الواقع الراهن ٨
١,٢: مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ٨
٢,٢: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٨
٣,٢: تطور ميزان استعمالات الأراضي ٩
٤,٢: واقع الإنتاج النباتي ١٠
١,٤,٢: تطور المساحة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ ..... ١٠
٢,٤,٢: تطور الإنتاج الزراعي ٢٠٠٥ – ٢٠٢٤ ..... ١٢
٥,٢: واقع الثروة الحيوانية: ١٣
١,٥,٢: تطور أعداد الثروة الحيوانية ١٣
٢,٥,٢: تطور إنتاج الثروة الحيوانية ١٤
٣,٥,٢: الموازنة العلفية ١٥
٦,٢: التجارة الزراعية ١٦
٧,٢: الظروف البيئية ١٦
١,٧,٢: نظام الهطول المطري: ١٦
٢,٧,٢: التغيرات المناخية: ١٧
٣,٧,٢: الكوارث الطبيعة: ١٨
٨,٢: الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي: ١٩
ثالثاً: مصفوفة نقاط القوة والضعف في القطاع الزراعي (تحليل SWOT) ٢٠
رابعاً: نظرية التغيير لتطوير القطاع الزراعي في سورية ٢٤
١,٤: مسار التغيير: من المدخلات إلى الأثر ٢٦
٢,٤: الافتراضات وشروط النجاح ٢٩
٣,٤: مبادئ الاستراتيجية ٢٩
خامساً: الشركاء التنفيذيون ٣٠
سادسا: محاور الاستراتيجية-الخطة التنفيذية ٣١
١:٦: الأسس المرجعية للاستراتيجية ٣١
٢,٦: الإطار العام ٣٢
٢,٦: الأهداف الكمية للاستراتيجية الزراعية ٣٣
٣,٦: محو ر الإنتاج النباتي ٣٥
٤,٦: محو ر الإنتاج الحيواني ٤١
٥,٦: محور الموارد الطبيعية ٥١
٦,٦: الخطة التنفيذية للموارد الطبيعية ٥٢
٧,٦: محور التنمية الريفية ٥٩
٨,٦: محور الخدمات المساعدة ٦٢
سابعاً: نظام المتابعة والتقييم ٦٤
١,٧: آلية نظام المتابعة ٦٤
٢,٧: مؤشرات القياس والمتابعة ٦٥
١,٢,٧: محور الإنتاج النباتي ٦٥
٢,٢,٧: محور الإنتاج الحيواني ٦٦

٣,٢,٧: محور المواد الطبيعية ٦٩
ثامناً: إدارة المخاطر ٧٢
تاسعاً: البرامج النوعية الخاصة ٧٣
١,٩: مشروع برنامج التعاونيات الزراعية التخصصية لتنمية الريف السوري ٧٣
٢,٩: مشروع برنامج قرى الإنتاج التصديرية لتعزيز التنمية الريفية والاقتصاد الوطني ٧٥
٣,٩: التحول الرقمي في القطاع الزراعي في سورية ٧٧
٤,٩: برامج الخاصة بالإنتاج النباتي ٨٠
٥,٩: البرنامج الخاص بالإنتاج الحيواني ٨٥
٦,٩: برنامج الزراعات الذكية ٩٠
٧,٩: مشاريع التسويق ٩٢

قائمة الجداول

جدول ١: تطور مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لعام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢ (مليار ل.س، %) ٨
جدول ٢: تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢ (مليار ل.س، %) ٩
جدول ٣: تطور ميزان استعمالات الأراضي ٢٠٠٥-٢٠٢٤ الوحدة: (المساحة: ألف هكتار، معدل النمو السنوي "GR": %) ١٠
جدول ٤: تطور مساحة المحاصيل ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (المساحة: ألف هكتار، معدل النمو السنوي %) ١١
جدول ٥: تطور مساحة الأشجار المثمرة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (المساحة: ألف هكتار، معدل النمو السنوي: %) ١١
جدول ٦: تطور إنتاج المحاصيل والخضار ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (الإنتاج: ألف طن، معدل النمو السنوي GR، %) ١٣
جدول ٧: تطور أعداد الثروة الحيوانية، 2005 - 2024 (ألف رأس، ألف طير) ١٤
جدول ٨: تطور إنتاج الثروة الحيوانية، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (اللحم والحليب والبيض: ألف طن) ١٥
جدول ٩: الموازنة العلفية المقدرة حسب اعداد القطيع لعام ٢٠٢٤ ..... ١٥
جدول ١٠: بيانات ومؤشرات التجارة الخارجية الكلية والزراعية (القيمة مليون ليرة.) ١٦
جدول ١١: أعداد الحرائق ومساحة الأراضي المحترقة (هكتار) ١٩
جدول ١٢: الأهداف الكمية للاستراتيجية الزراعية ٣٣
جدول ١٣: خطة العمل في محور تطوير الإنتاج النباتي. ٣٦
جدول ١٤: الخطة التنفيذية لتطوير الإنتاج الحيواني ٤٢
جدول ١٥: الخطة التنفيذية للموارد المائية ٥٢
جدول ١٦: الخطة التنفيذية للغابات والحراج ٥٤
جدول ١٧ الخطة التنفيذية لتنمية البادية ٥٥
جدول ١٨: الخطة التنفيذية للتنمية الريفية ٦٠
جدول ١٩ مصفوفة المخاطر التي قد تعترض تنفيذ الاستراتيجية ٧٢

مقدمة

تم وضع إستراتيجية وزارة الزراعة في الجمهورية العربية السورية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ ضمن إطار يراعي الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد بعد التحرير المبارك بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٨ وعلى اعتبارها مرحلة من مراحل إعادة الإعمار، التي تواجه فيها البلاد موجةً من التغيرات المناخية الاستثنائية، وظروفاً اقتصاديةً غيرَ مستقرة تتطلب الكثيرَ من حشد وتوفير الموارد المختلفة للنهوض بإعادة البناء، ومراعيةً قابليتها للتطبيق.

لذلك ترى وزارة الزراعة أن وضع الاستراتيجيات طويلة الأمد أو التي تتجاوز هذه المدة قد تكون محفوفةً بعدم اليقين نتيجة للتغيرات المحتملة خلال الفترة الانتقالية كون الدولة لا تزال في مرحلة البناء، والتي قد تفرض تغيراً في سياسات أو توجهات الحكومية سواء الكلية أو القطاعية، بما فيها الوزارة ذاتها، لذلك سيكون التنفيذ وفق خطط مرحلية (تمتد لمدة خمسة سنوات)، وستكون الاستراتيجية ذاتها مرنة وقابلة للتعديل تبعاً للمتغيرات التي قد تحصل، مع السعي قدماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية النهائية للقطاع الزراعي وعلى رأسها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وعلى رأسها المياه.

إن وضع استراتيجية برؤية واضحة قابلة للتحقيق وبأهداف قابلة للقياس سيؤسس إلى مرحلة ما بعد التحرير في الوصول لقطاع زراعي مستدام يعتمد التكنولوجيا الحديثة ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والمائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحسين سبل عيش السكان الريفيين، ويجب أن تعكس بمكوناتها مرحلة تعافي القطاع وعودة عجلة الإنتاج لتحقيق زيادة حقيقة وليست ظاهرية التي تعكسها زيادة الأسعار، وأيضا لابد أن تساهم في نقل الميزان التجاري من حالة العجز من خلال توجيه الإنتاج نحو سلع تصديرية "أي التوجه نحو سلع تتميز بميزة تنافسية في الأسواق الخارجية، وفي هذا السياق يجب على القطاع الخاص لعب دور فعال في البحث عن أسواق غير التقليدية نظراً للتحولات الكبيرة في المناخ السياسي في الدول التي كانت محيده أمام الصادرات السورية.

وتولي برامج الاستراتيجية اهتماما بإعطاء القطاع الخاص دوراً مهماً وشريكاً فعالاً في تحقيق التنمية ويساهم في تحمل المسؤولية في إعادة الإعمار ومكون أساسي من مكونات حلقات الإنتاج إما من خلال تأمين مدخلات الإنتاج و/أو في التصنيع والتسويق وتخفف العبء عن القطاع الحكومي في إدارة وتنظيم العملية الإنتاجية بكافة مراحلها.

أولاً: إعادة هيكلية وزارة الزراعة

١,١: تطور هيكلية ومهام وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (سابقاً) في سورية:

شكل التطور التاريخي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية انعكاساً مباشراً للتحولات في السياسات الاقتصادية والفكر السائد في كل مرحلة، **ويمكن تلخيص المسار** الزمني في أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (١٩٢٠ – ١٩٥٨): مرحلة النشوء وعدم الاستقرار.

أبرز محطاتها:

- تأسيس أول هيكل حكومي للزراعة عام ١٩٢٠ ضمن "وزارة الأمور النافعة".
- طبيعة العمل: لم تكن الزراعة وزارة مستقلة، وكان أداؤها يتسم بعدم الاستقرار التنظيمي والسياسي.

المرحلة الثانية (١٩٥٨ – ١٩٧٣): مرحلة التأسيس والتوجه الاشتراكي

أبرز محطاتها:

- إنشاء "مؤسسة الإصلاح الزراعي" (١٩٥٨) لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي.
- دمج وزارة الزراعة مع المؤسسة (١٩٦٧).
- تأسيس "وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" رسمياً بموجب المرسوم /٢٥٩٠/ لعام ١٩٦٨.
- طبيعة العمل: هيمنة الأهداف السياسية والايديولوجية، حيث تركز العمل على تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي والتطوير الاشتراكي للريف.

المرحلة الثالثة (١٩٧٣ – ٢٠٠٠): مرحلة تدخل الدولة المباشر في الإنتاج

أبرز محطاتها:

- إحداث عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية الحكومية المباشرة (مثل مزارع الدولة، ومؤسسات الأبقار والدواجن والأعلاف والمكننة الزراعية).
- طبيعة العمل: تحول الوزارة إلى منتج مباشر ومنافس للقطاع الخاص، في تجسيد واضح للنموذج الاشتراكي في الإدارة الزراعية.

المرحلة الرابعة (٢٠٠٠ – حتى الآن): مرحلة الانسحاب من الإنتاج والتحول نحو الخدمات والإدارة

أبرز محطاتها:

- إلغاء المؤسسات الإنتاجية (مثل مزارع الدولة والمكننة الزراعية بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥).
- إحداث هيئات ذات طابع خدمي وبحثي (كالبحوث العلمية الزراعية ٢٠٠١، وتطوير الغاب ٢٠٠٥، والثروة السمكية ٢٠٠٨، وإدارة البادية ٢٠١١).

- صدور المرسوم /١١/ لعام ٢٠٠٧ الذي ركز مهام الوزارة على الإدارة والتنظيم والدعم.
- طبيعة العمل: انسحاب الدولة من الإنتاج المباشر والتحول نحو دور المُنظم والداعم للقطاع الزراعي، والتركيز على تقديم الخدمات وإجراء البحوث وإدارة الموارد الطبيعية.

وفي الوقت الراهن، تعد إعادة هيكلة وزارة الزراعة أمرًا حيويًا لضمان توافق تنظيمها الداخلي مع المهام المتجددة والأهداف الاستراتيجية التي تخدم القطاع الزراعي والتنمية الوطنية. في ظل التحديات المتسارعة مثل التغير المناخي، نمو السكان، الحاجة إلى الأمن الغذائي، والتطور التكنولوجي، تصبح الهيكلة المؤسسية الفعالة ضرورة لمواكبة هذه المتطلبات وتفعيل دور الوزارة في تحقيق استدامة الإنتاج الزراعي وتعزيز قدرات القطاع.

تبرز مبررات التطوير المؤسسي المستمر في:

- تحسين كفاءة الأداء الحكومي وقدرة الوزارة على التخطيط والتنفيذ بدقة ومرونة.
- تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات الزراعية والتقنية والبيئية لتوفير حلول متكاملة.
- التفاعل السريع مع المتغيرات الداخلية والخارجية من خلال هيكل تنظيمي يشجع على الابتكار والشفافية.
- رفع جودة الخدمات المقدمة للمزارعين وأصحاب المصلحة وتحسين إدارة الموارد.

أما المبادئ والمعايير التي يُبنى عليها إحداث أو تطوير الهيكلية فتشمل:

- **الوضوح والشفافية** في تحديد الأدوار والمسؤوليات لضمان عدم الازدواجية أو الثغرات التنظيمية.
- **المرونة والتكيف** مع التغيرات المستقبلية في السياسات الزراعية والتقنيات الجديدة.
- **التركيز على النتائج** من خلال مؤشرات أداء واضحة ترتبط بالأهداف الاستراتيجية.
- **التمكين** لمنح صلاحيات وكفاءات للجهات التنفيذية الفرعية لتعزيز سرعة اتخاذ القرار.
- **الترابط والتكامل** بين الإدارات والقطاعات لتحقيق أكبر أثر تنموي متكامل.

بالتالي، تعد إعادة هيكلة وزارة الزراعة عملية استراتيجية مستمرة تتطلب تقييمًا دوريًا للهيكل التنظيمي مع تحديثه بما يتوافق مع التطورات الداخلية والخارجية، لضمان تحقيق رؤية الوزارة وأهدافها التنموية بكفاءة واستدامة.، ويمكن تحديد رؤية عامة لتطوير الهيكلية والمهام كالتالي:

- وضع إطار تنظيمي واضح يحدد مهام الوزارة كجهة تخطيط وتنظيم وتسهيل وتمكين للقطاع الزراعي، مكرّساً لخلق بيئة ملائمة للابتكار وتطوير الإنتاجية وتطبيق المعايير الدولية.
- فصل واضح بين الوظائف التنظيمية والتشغيلية، لتتولى الإدارة العليا التركيز على التخطيط والسياسات والتنسيق، في حين تتولى الوحدات الإدارية التابعة للوزارة تحقيق أهداف سياسات الوزارة عبر وحدات خدماتية محددة المعالم.
- تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة عبر إطار أداء مؤسسي قائم على مؤشرات أداء رئيسية، مراجعات دورية، وتقييم أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي والاستدامة.

٢,١: الدور التنظيمي والإشرافي للوزارة

- التخطيط والسياسات: وضع سياسات زراعية استراتيجية تستند إلى أطر عالمية في الأمن الغذائي، الاستدامة البيئية، وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية.
- التنظيم والتشريع: إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم العمل المؤسسي وتحديد صلاحيات الجهات التابعة والجهات الخاضعة للتنظيم والإشراف وتحديد آليات التراخيص والاعتماد، بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التنسيق والتكامل: ربط العمل بين الوزارات والجهات المحلية والقطاع الخاص بهدف تقليل الهدر وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد الزراعي.
- الدعم والخدمات الفنية: توفير الخدمات الفنية والبحث والتطوير ونقل المعرفة وتوفير الدعم للمزارعين والمنتجين.
- الرقابة والتقييم: ضمان المدخلات والمخرجات الزراعية الامتثال للمعايير البيئية والصحية والحيوانية والنُظم الدولية، مع آليات تقويم أثر السياسات وتعديلها عند اللزوم
- تطوير البنى التحتية وتأهيل الكوادر البشرية لتعزيز الرقابة الفنية على مدخلات الإنتاج (مبيدات-أسمدة، أودية بيطرية...)، ومراقبة جودة المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومطابقتها مع المعايير الصحية (TBT-SPS) .
- الإشراف الفني الكامل على المرافق الخدمية (كالمسالخ_ معامل الأسمدة والمبيدات، مراكز الحجر، ... الخ)،
- الاستدامة والمرونة: تمكين استدامة الموارد المائية والتربة والبيئة وتطوير خطط التكيف مع التغيرات المناخية وتأمين المصدر الغذائي الوطني.

٣,١: رؤية الوزارة حول المؤسسات الاقتصادية

تتبع لوزارة الزراعة مؤسسات إنتاجية اقتصادية كالمؤسسة العامة للمباقر والمؤسسة العامة للدواجن، ساهمت بدورا حيوياً إبان احداثها من خلال حصتها السوقية، وتشغيل المعامل الحكومية، ومع تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، والذي يعد اقتصاد تشغيلي حيوي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيّف مع الأسواق يتيح تحسين الأسعار وتوفير الخدمات بشكل أسرع وأكثر فاعلة، مقارنة بالقطاع العام إضافة إلى قدرة القطاع الخاص على توظيف رأس المال واستخدام التقانات والخبرات في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية.

أصبح من الأهمية وضع رؤية جديدة لتفعيل دور هذه المؤسسات وزيادة الاستثمار بالتشارك مع القطاع الخاص، مع ضرورة الحفاظ على ملكية أصول المؤسستين للدولة، وفق دراسة جدوى اقتصادية تحدد النموذج الأكثر منفعة وكفاءة لشراكة استراتيجية تحدد توزيع المسؤوليات بشكل واضح بحيث يتولى القطاع الخاص عمليات التشغيل والاستثمار وتطوير الإنتاج، مع وجود إدارة تشغيلية مستقلة مع رقابة حكومية وتحديد أهداف الأداء.

ثانياً: تحليل الواقع الراهن

١,٢: مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الجدول (١) بأن الاقتصاد السوري أظهر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢، نمواً متفاوتاً بين القيم الاسمية والحقيقية، حيث تفوق النمو بالأسعار الجارية بشكل ملحوظ نتيجة تضخم أسعار الغذاء خلال الأزمة العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وعلى عكس القطاعات الأخرى، شهد القطاع الزراعي ارتفاعاً في قيمته النقدية حصرياً بسبب ارتفاع الأسعار، بينما انخفضت كميات الإنتاج نتيجة موجات الجفاف، مما أدى إلى تراجع حصته في الناتج الإجمالي.

في حين سجل الاقتصاد خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ معدل نمو اسمي مرتفع بلغ ٣٤,٣٪ سنوياً، إلا أنه شهد انكماشاً حقيقياً بنسبة ٢,٣٪ سنوياً، مما يعكس تآكل القيمة الاقتصادية الفعلية. في المقابل، تفوق القطاع الزراعي بمعدل نمو اسمي بلغ ٤٦,٤٪ سنوياً، بينما انخفض حقيقياً بنسبة معدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٠,٨٪ فقط سنوياً، مما يشير إلى مرونة نسبية في الأداء ساهمت في تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي.

جدول ١: تطور مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لعام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢ (مليارل.س، %)

البند		2005	2010	2015	2020	2022	GR ٢٠١٠ - ٢٠٠٥	GR ٢٠٢٢ - ٢٠١١
بالأسعار الجارية	الإنتاج المحلي الإجمالي	2654.58	5043.89	٨٥٤.36	38883.11	174342.49	% 13.7	% 34.3
	الإنتاج المحلي الزراعي	456.64	773.72	2582.25	12149.30	74830.38	%11.1	% 46.4
	حصة الزراعة %	%17	% 15	% 29	% 31	% 43	% -2.3	% 9.0
بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	الإنتاج المحلي الإجمالي	2010.39	2529.72	1369.35	1537.60	3319.70	% 4.7	% 2.3
	الإنتاج المحلي الزراعي	401.92	365.43	317.53	354.30	330.43	% -1.9	% -0.8
	حصة الزراعة %	% 20	% 14	% 23	% 23	% 10	% -6.3	% -3.1

المصدر: - هيئة التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة

GR: متوسط معدل النمو السنوي

٢,٢: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

شهدت المساهمة الاسمية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً، حيث قفزت من ٢٠٪ في ٢٠٠٥ إلى ٤٣٪ في ٢٠٢٢، بيد أن هذا النمو الظاهري يخفي تراجعاً حاداً في الأداء الحقيقي؛ في الأسعار الثابتة (لسنة أساس ٢٠٠٠)، انخفض الناتج الزراعي الحقيقي من 265.5 مليار ل.س في ٢٠٠٥ إلى 89.23 مليار ل.س في ٢٠٢٢، كما تراجعت مساهمته الحقيقية في الاقتصاد من 23%إلى 13% لنفس الفترة، بمعدلات نمو سنوي سلبية بلغت 7.9%- خلال فترة الثورة.

يُظهر هذا التناقض أن الارتفاع في القيمة الاسمية نجم بشكل أساسي عن ارتفاع الأسعار (التضخم) وسياسات الدعم، وليس عن نمو حقيقي. كما يؤكد أن الاقتصاد السوري قد تراجع عن عملية التحول الهيكلي، وأصبح يعتمد بشكل أكبر على القطاع الزراعي بشكل بعد غير تنموي، نتيجة الانكماش الكبير في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

جدول ٢: تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢ (مليارل.س، %)

البند		2005	2010	2015	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٠٥ GR ٢٠١٠ -	٢٠١١ GR ٢٠٢٢-
بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي	1506.44	2834.52	4732.70	18646.82	٨٨٥٩٠,٤٦	%13.5	%33.2
	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	305.70	551.00	1584.85	6318.04	٣٨١٤٧,٠٤	%12.5	%42.4
	حصة الزراعة %	٪٢٠	%19.4	%34	%34	٪٤٣	% -0.6	%6.8
بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	الناتج المحلي الإجمالي	1156.71	1494.60	724.61	679.15	٦٩٦,٨٢	%5.3	% -6.2
	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	265.41	240.35	111.90	106.33	٨٩,٢٣	%-2.0	% -7.9
	حصة الزراعة %	٪٢٣	٪١٦	%15.4	٪١٦	٪١٣	% -6.8	% -1.9

المصدر: - هيئة التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة

GR: متوسط معدل النمو السنوي

٣,٢: تطور ميزان استعمالات الأراضي

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية نحو ١٨,٥ مليون هكتار، موزعة بين أراضي قابلة وغير قابلة للزراعة، وأراضي مروج ومراعي وأراضي حراجية، وقد حدث تطور في ميزان استعمال الأراضي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٤. ويبين الجدول (٣) أن إجمالي الأراضي القابلة للزراعة تطورت خلال هذه الفترة على حساب الأراضي غير القابلة للزراعة، وتحقق ذلك من خلال مشاريع الاستصلاح وتأهيل الأراضي.

وتراجعت المساحة المستثمرة خلال العقد الماضي، فقد تزايدت مساحة الأراضي السبات على حساب الأراضي المروية والبعل نتيجة عزوف المزارعين عن زراعة كامل مساحاتهم نتيجة عدة أسباب منها موجات الجفاف ونقص مياه الري، وغلاء مستلزمات الإنتاج وخروج مساحات المروية بمشاريع الري الحكومية نتيجة الضرر الكبير التي تعرضت لها شبات ومضخات الري الحكومية.

أما مساحة المروج والمراعي فقد استمرت بالتراجع خلال الفترة المدروسة، وقد ساهم التوسع العمراني خاصة العشوائي في التعدي بشكل كبير على الأراضي الزراعية، ويشاهد توسع طفيف بمساحة الأراضي المصنفة حراجياً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ حيث بلغ معدل النمو نحو ٠,١٪ إلا أنها تراجعت من ٥٩٧ ألف هكتار في العام ٢٠٠٥، إلى ٥٨٧ ألف هكتار في العام ٢٠٢٤، وذلك بسبب التعديات على أراضي الحراج.

جدول ٣: تطور ميزان استعمالات الأراضي ٢٠٠٥-٢٠٢٤ الوحدة: (المساحة : ألف هكتار، معدل النمو السنوي "GR": %)

	السنة				GR	GR
	2005	2010	2015	2024	2010-2005	2010-2024
إجمالي الأراضي القابلة للزراعة	5,935	6,045	6,081	6,100	%0.37	%0.06
إجمالي الأراضي غير قابلة للزراعة	3,719	3,678	3,665	3,667	%-0.22	%-0.02
إجمالي الأراضي المستثمرة	5,563	5,697	5,730	5,550	%0.48	%-0.19
مستثمرة - مروي	1,426	1,341	1,114	1,024	%-1.22	%-1.91
مستثمرة – بعل	3,446	3,453	2,794	3,147	%0.04	%-0.66
مستثمرة - سبات	691	903	1,822	1,379	%5.52	%3.07
غير مستثمرة	372	348	351	550	%-1.33	%3.32
مروج ومراعي	8,266	8,212	8,185	8,164	%-0.13	%-0.04
حراج (مساحة الأراضي المصنفة أراضي حراجية)	597	582	585	587	%-0.51	%0.06

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، سنوات مختلفة.

GR: متوسط معدل النمو السنوي

٤,٢: واقع الإنتاج النباتي

١,٤,٢: تطور المساحة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤

شهدت المساحات المزروعة تحولات ملحوظة خلال العقدين الماضيين حسب قراءة الجدول (٤)، حيث اتسمت الغالبية العظمى من المحاصيل بمنحى تراجعي، وإنْ بوتائر متفاوتة. وفيما يلي أبرز هذه التحولات:

- **المحاصيل الاستراتيجية التقليدية** :سجلت مساحة **القمح** تراجعاً مستمراً، وإن كان بمعدل انخفاض أقل حدة في الفترة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠٢٤) مقارنة بالمرحلة السابقة (٢٠٠٥-٢٠١٠). فيما اتبعت **مساحة الشعير** نمطاً مماثلاً، حيث تحول النمو الإيجابي المسجل حتى ٢٠١٠ إلى انكماش طفيف بعد ذلك.

- **المحاصيل الصناعية والنقدية:** كانت الأكثر تأثراً، حيث تواصل الانحدار الحاد في **مساحة القطن** بمعدلات سالبة متسارعة. وبلغ التراجع ذروته في **الشوندر السكري**، الذي شهد انهياراً حاداً في مساحته المزروعة، ويعزى ذلك إلى تضرر معامل حلج الأقطان، وتصنيع السكر بشكل رئيسي، إضافة لنقص مياه الري بشكل دراماتيكي خلال السنوات السابقة.

- **محاصيل ذات أداء إيجابي:** برزت **المحاصيل الطبية والعطرية** كنموذج ناجح، حيث حافظت على وتيرة نمو ثابتة وإيجابية طوال فترة الدراسة، مما ضاعف مساحتها الإجمالية تقريباً. كما شهدت **المحاصيل الزيتية** تحولاً جذرياً من مسار متناقص إلى نمو تصاعدي واضح.

- **محاصيل الاستهلاك المباشر** :حافظت **مساحات الخضار** (الصيفية والشتوية) على استقرارها أو نموها الطفيف، مما يعكس الطلب المستمر في السوق المحلية.

- **محاصيل متقلبة** :عانت **البقوليات الغذائية والمحاصيل العلفية** من تقلبات حادة، مسجلةً انخفاضاً عاماً على المدى الطويل، مع ملاحظة تعافي المساحات العلفية إلى مستواها الأولي بحلول ٢٠٢٤.

ويمكن الاستنتاج بأن البيانات تُظهر إعادة هيكلة تدريجية للمساحات المزروعة، مع تراجع حصة المحاصيل التقليدية الكبيرة (كالقطن والحبوب) مقابل صعود محاصيل ذات عائد مرتفع أو أهمية طبية وصناعية، مما يعكس تحولاً في أولويات المزارعين وفي السياسات الزراعية.

جدول ٤: تطور مساحة المحاصيل ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ **(المساحة: ألف هكتار، معدل النمو السنوي %)**

البيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٤	GR ٢٠٠٥-٢٠١٠	GR ٢٠١٠-٢٠٢٤
القمح	1,904	1,599	1,197	1,351	1,276	% -3.4	% -1.6
الشعير	1,327	1,527	1,120	1,503	1,359	%2.8	% -0.8
البطاطا	29	34	23	27	28	%3.3	% -1.4
القطن	238	172	45	33	33	% -6.2	% -11.1
الشوندر السكري	26	28	1	-	0.10	% 1.1	% -33.0
البقوليات الغذائية	249	220	183	205	177	% -2.4	% -1.5
المحاصيل الطبية	61	76	94	87	107	% 4.2	% 2.5
المحاصيل الزيتية	26	21	12	31	33	% -4.1	% 3.1
المحاصيل العلفية	144	113	101	116	144	% -4.6	% 1.71
الخضار الشتوية	27	27	22	30	30	% 0.4	% 0.68
الخضار الصيفية	١٠٤	101	77	103	112	% 0.1	% 0.76

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٢٤

GR: متوسط معدل النمو السنوي

أما الأشجار المثمرة فقد ازدادت المساحات المزروعة بها ولمعظم الأنواع خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، ما عدا العنب والفستق الحلبي، قابلها انخفاض في مساحة الحمضيات والزيتون والتفاحيات خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٤) كما في الجدول (٥)، فقد تعرضت بساتين الأشجار المثمرة لأضرار كبيرة خلال السنوات السابقة سواء نتيجة القطع أو الحرائق، كما أجبرت ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات مزارعي الحمضيات إلى استبدال أشجار الحمضيات بالزراعات المدارية وانتشار زراعتها بشكل مضطرد مؤخراً.

جدول ٥: تطور مساحة الأشجار المثمرة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (المساحة: ألف هكتار، معدل النمو السنوي: %)

	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٤	GR ٢٠٠٥-٢٠١٠	GR ٢٠١١-٢٠٢٤
حمضيات	٣١,٨	٣٩,٥	٤٣,٨	٤٣,٣	٤٠,٨	%4.5	%0.2
زيتون	٥٤٤,٧	٦٤٧,٥	٦٩٤,٩	٦٩٦,٤	٦٧٢,٥	%3.5	%0.3
الجوز	٣,٢٨	٣,٤٠	٣,٠٩	٣,٢٧	٣,٠٦	%0.7	%-0.7
لوزيات	١٠٨,٩	١١٩,٧	١٢٥,٤	١٢٥,٩	١٢٧,٣	%1.9	%0.4
تفاحيات	٤٩,٢	٥٤,٨	٥٥,٦	٥٥,٥	٥١,٨	%2.2	%-0.4
عنب	٥٤,٠	٥٢,٢	٤٧,٣	٤٤,٤	٤٣,٧	%-0.7	%-1.3
فستق حلبي	٥٦,٩	٥٦,٢	٥٩,٩	٦٠,٤	٦٠,٥	%-0.3	%0.5

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٢٤

GR: متوسط معدل النمو السنوي

٢,٤,٢: تطور الإنتاج الزراعي ٢٠٠٥ – ٢٠٢٤

يكشف تحليل الاتجاهات طويلة المدى (٢٠٠٥-٢٠٢٤) عن تحول هيكلي عميق في القطاع الزراعي، تمثل في تراجع عام لمستويات الإنتاج لمعظم المحاصيل، بينما برزت محاصيل محددة كرواد للنمو، مما يعكس تغير أولويات السوق والاقتصاد. فقد أظهرت محاصيل محددة مرونة وقدرة استثنائية على النمو. حيث أظهر **الشعير** بنمواً ملفتاً ومطرداً، خاصة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٤، مسجلاً معدل نمو سنوي مرتفع بلغ +٦,٢٪.

وبالتوازي حافظت **المحاصيل الطبية والعطرية** على مسارها التصاعدي المستقر عبر الفترتين، بمعدلات نمو **بلغ** +٤,٣٪ **خلال المرحلة ٢٠٠٥-٢٠١٠، ثم +٤,٨٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤**، دلالة واضحة على تنامي الطلب أو التوجه نحو المحاصيل عالية القيمة المضافة، تسجيب بشكل مرن للمتاح من الموارد بأنواعها (الطبيعية، والمالية، والبشرية أي العمالة).

كما يظهر الجدول (٦) تغير الاتجاه في **المحاصيل الزيتية**، الذي نجح في عكس مساره بالكامل. فبعد مرحلة من التراجع الحاد بمعدل -٨,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، شهد القطاع انعطافة نحو النمو الإيجابي بمعدل +٢,٧٪خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤)، مما يشير إلى تغيرات في أنماط الاستهلاك، ونمو قطاعات كالتصنيع الزراعي خلال تلك الفترة.

في المقابل، واجهت محاصيل أساسية تراجعاً حاداً، كان أبرزها **محصول القمح** الذي شهد انخفاضاً دراماتيكياً في الإنتاج، لاسيما في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، حيث سجل معدلات تراجع سنوية حادة بلغت -٨٪ متبوعة بـ-١,٧٪ خلال العقد الماضي، كما عانت **المحاصيل الصناعية** من انكماش حاد في العقد المنصرم، منخفضة بمعدل -١٩,٢٪ نتيجة الأسباب ذاتها لتراجع مساحتها التي ذكرت آنفاً.

يتضح مما سبق بأن هذه الأرقام لا تعكس فقط تقلبات موسمية، بل تُشير بشكل جلي إلى تحول جوهري في بوصلة القطاع الزراعي. فالبيانات تؤكد انتقال التركيز من **المحاصيل الكثيفة الاستهلاك للموارد**، والتي أصبحت أقل جدوى اقتصادية، إلى **محاصيل أكثر مرونة وربحية**، تستجيب لإشارات السوق العالمي وتعكس نضجاً متزايداً في إدارة الموارد الزراعية. هذا التحول الهيكلي يضع الأسس لمرحلة جديدة تقوم على القيمة المضافة والكفاءة الاقتصادية، وهذا ما أخذ بعين الاعتبار في توجهات الاستراتيجية الحالية وخططها التنفيذية. حيث يشكل هذا التحليل البوصلة الاستراتيجية لتوجيه القطاع الزراعي مستقبلاً، فهو يعطي تصوراً للمحاصيل الواعدة ذات القيمة المضافة العالية (كالمحاصيل الطبية والعطرية) التي تستحق التوسع الاستثماري. كما يكشف عن المحاصيل الأقل الجدوى (كالمحاصيل الصناعية كالشوندر السكري والقطن) التي تستوجب إعادة هيكلة. وتبرز النتائج الحاجة الملحة لإعادة توزيع الموارد (مياه، وآراضي، ومستلزمات إنتاج) من المحاصيل الكثيفة إلى المحاصيل أكثر مرونة وربحية، مما يعظم العائد الاقتصادي ويُعزّز الأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية وتوجهات أسواق السلع المحلية والعالمية.

جدول ٦:تطور إنتاج المحاصيل والخضار ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (الإنتاج: ألف طن، معدل النمو السنوي GR، %)

البيان	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٤	GR ٢٠١٠-٢٠٠٥	GR ٢٠٢٤-٢٠١٠
القمح	4,669	3083	2,862	2,848	2,431	%-8.0	%-1.7
الشعير	767	680	1,615	2,246	1,572	%-2.4	%6.2
البطاطا	608	673	505	647	672	%2.0	%0.0
القطن	1,022	472	130	98	93	%-14.3	%-11.0
الشوندر السكري	1,096	1493	29	-	6	%6.4	%-32.5
محاصيل صناعية	2118	1966	160	98	99	%-1.6	%-19.2
البقوليات الغذائية	258	161	184	210	180	%-9.0	%0.8
المحاصيل الطبية والعطرية	40	49	147	80	95	%4.3	%4.8
المحاصيل الزيتية	53	34	24	46	49	%-8.6	%2.7
المحاصيل العلفية	1,064	918	659	632	848	%-2.9	%-0.6
الخضار الشتوية	398	371	293	404	379	%-1.4	%0.1
الخضار الصيفية	1,978	1933	1,324	2,081	1,944	%-0.5	%0.04

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٢٤

٥,٢: واقع الثروة الحيوانية:

١,٥,٢: تطور أعداد الثروة الحيوانية

يكشف تحليل المسار الزمني لقطاع الثروة الحيوانية عن تحولات ديناميكية واتجاهات متباينة، تُجسد تغير أولويات السوق والكفاءة الاقتصادية وانعكاساً للظروف الاقتصادية والمناخية خلال العقدين الماضيين، فقد سجل **قطاع الأبقار** تراجعاً بوتيرة ثابتة بنسبة نمو منخفضة بلغت -١,٤٪ سنوياً، إذ انخفضت من **١,١ مليون رأس** في العام ٢٠٠٥ ثم **إلى ٨٢٦ ألف رأس** في العام ٢٠٢٤، مما يشير إلى ضغوطاً على ظروف التربية ربما على رأسها ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تأمين الأعلاف، وتراجع الطلب على المنتجات الحيوانية بسبب تدهور القوة الشرائية للمواطنين.

وكذلك بالنسبة لتربية **الأغنام** والتي انخفضت أعداها بشكل حاد بمعدل -٤,٦٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، لتنخفض من ١٩,٧ مليون رأس إلى ١٥,٥ مليون رأس. ثم تلا ذلك مرحلة استقرار واسترداد تدريجي، لتصل إلى ١٧,٩٣ مليون رأس في ٢٠٢٤ بمعدل نمو شبه مستقر (١٪)، مما يضعها في مسار التعافي مقارنة بالأبقار. .كما شهد **قطيع الماعز** نمواً استثنائياً في الفترة الأولى (+٩,٧٪ سنوياً)، قفز العدد خلالها من ١,٣ مليون رأس إلى ٢,٠٦ مليون رأس. ثم دخل مرحلة استقرار في العقد التالي، مسجلاً معدل نمو طفيف (٠,١٪ سنوياً) ليستقر عند ٢,٠٨ مليون رأس في ٢٠٢٤.

أما .قطاع الدواجن، فقد شكل مفترق طرق بين قطاعي البياض واللاحم، حيث شهد **الدجاج البياض** انهياراً حاداً، فتحول من نمو موجب (+١,٣٪) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، إلى تراجع بمعدل -١,٩٪ سنوياً ، إذ انخفض العدد من ٢٥,٤ مليون طائر إلى ما يقارب ١٩,٥ مليون طائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤، نتيجة الضررالكبير الذي لحق بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بتأمين الأعلاف من الأسواق الخارجية، أما الدجاج اللاحم (الفروج)، فقد حقق نمواً في الفترة الأولى بمعدل نموي سنوي بلغ +٣,١٪، ثم تناقص وإن بشكل طفيف بمعدل نمو بلغ -٠,٢٪ سنوياً خلال الفترة اللاحقة (٢٠١٠-٢٠٢٤). والأهم من ذلك، نجح القطاع

في التعافي بقوة من أدنى مستوياته في ٢٠١٥ (٧٦,٤ مليون طائر) ليسجل نحو ١١٧,٧ مليون طائر في ٢٠٢٤، مما يشير إلى قوة مرونته وقدرته على تلبية الطلب المتصاعد.

تُظهر هذه التحولات انتقال الطلب والكفاءة الاقتصادية من القطاعات التقليدية عالية التكلفة (كالأبقار والدجاج البياض) إلى القطاعات الأكثر مرونة وسرعة في دوران رأس المال (الفروج)، مع وجود مؤشرات إيجابية على تعافي قطاع الأغنام. هذه الخريطة ضرورية لإعادة توجيه الدعم والاستثمار نحو القطاعات الواعدة ذات أولوية استراتيجية.

جدول ٧: تطور أعداد الثروة الحيوانية، 2005 - 2024 (ألف رأس، ألف طير)

البيان	2005	2010	2015	2020	2024	GR ٢٠١٠-٢٠٠٥	GR ٢٠٢٤-٢٠١١
أبقار	1,083	1,010	902	885	826	-1.4%	-1.4%
أغنام	19,651	15,511	13,701	16,073	17,929	-4.6%	1.0%
ماعز	1,296	2,057	1,847	1,996	2,080	9.7%	0.1%
الدجاج (البياض)	23,795	25,401	16,160	18,741	١٩,٥٠١	1.3%	-1.9%
الفروج	104,001	121,255	76,400	88,184	١١٧,٦٥٢	3.1%	-0.2%

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٢٤

GR: معدل النمو السنوي

٢,٥,٢: تطور إنتاج الثروة الحيوانية

يكشف تحليل أداء سلسلة الإنتاج الحيواني عن تحولات استراتيجية عميقة، تُبرز انتقال مركز الثقل من البروتينات التقليدية إلى أخرى قد تكون أكثر استجابة لنمط الإستهلاك، فقد سجل إجمالي إنتاج اللحوم حالة من الجمود والتراجع الطفيف، حيث تحول من نمو هامشيّ (+٠,٤٪) إلى مسار تراجعي (-٠,٠٤٪)، مع تعرضه للانخفاض في منتصف العقد الثاني، مما يعكس هشاشة المنظومة الإنتاجية وقابليتها للتأثر بالمتغيرات، أما اللحوم الحمراء فقد أظهرت تراجعاً خلال الفترة الأولى بمعدل نمو متناقص بلغ -١,٢٪، فقد انخفض الإنتاج من ٢٤٢,٤ ألف طن إلى ٢٢٨,٣ ألف طن خلال العامين ٢٠٠٥-٢٠١٠، واستمر بالانخفاض حتى لامس أقل مستوى في ٢٠١٥ (٢٠٢,٥ ألف طن). ثم يعاود الإنتعاش ليصل الإنتاج إلى ٢٤٨,٥ ألف طن في العام ٢٠٢٤، ليسجل معدل نمو ٠,٦٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤. هذا المسار يؤشر لعدم إستقرارالاستثمار في التربية التقليدية للأبقار والأغنام.

كما شهدت اللحوم البيضاء مساراً متقلباً، فبعد موجة نمو قوية (+٢,٥٪) تحولت إلى مسار تراجعي (-٠,٧٪)، مدفوعاً بتراجع إنتاج دواجن اللحم (-٠,٩٪) الذي انهار إلى ١٠٦,٨ ألف طن في ٢٠١٥ قبل تعافيه جزئياً ليصل حجم الإنتاج ١٨٦,١ ألف طن في العام ٢٠٢٤، مما يكشف عن عدم استقرار هذا القطاع رغم أهميته الاستراتيجية، أما قطاع الأسماك كان النموذج الأكثر ديناميكية، حيث عكس مساره بالكامل من تراجع حاد (-٥,٥٪) إلى تسارع نمو استثنائي (+٢٪)، ليعود ويحقق ١٧,٠ ألف طن في ٢٠٢٤، مستعيداً مستواه الأولي في قصة نجاح تُظهر مرونة القطاع وقدرته على التعافي والنمو.

كما واصل **الحليب** مساره التراجعي المتسارع (-١,٠٪ ثم -٠,٧٪)، منخفضاً من ٢,٣٥٧,٦ ألف طن إلى ٢,٠٤٥,٩ ألف طن، في ترجمة مباشرة لتداعيات تراجع قطيع الأبقار الذي يعد مصدر رئيسي للحليب. أما إنتاج **البيض** فأظهر تحولاً من النمو

(+١,٠٪) إلى تراجع بلغ (-١,٣٪)، منخفضاً من ١٩٦,٠ ألف طن إلى ١٦٢,٦ ألف طن خلال العامين ٢٠١٠-٢٠٢٤، في انعكاس لخروج أعداد كبيرة من مشاريع الدجاج البياض بسبب تضافر ضغوط التكاليف والأزمات.

جدول ٨: تطور إنتاج الثروة الحيوانية، ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (اللحم والحليب والبيض: ألف طن).

البيان	2005	2010	2015	2020	2024	GR ٢٠١٠-٢٠٠٥	GR ٢٠٢٤-٢٠١٠
إجمالي اللحم	422.8	432.2	309.3	356.8	434.6	0.4%	0.04%
اللحم الأحمر	242.4	228.3	202.5	225.4	248.5	-1.2%	0.6%
اللحم الأبيض	180.4	203.9	106.8	131.4	186.1	2.5%	-0.7%
لحوم الدواجن	163.4	191.1	103.9	125.7	169.1	3.2%	-0.9%
السمك	17.0	12.8	2.9	5.7	17.0	-5.5%	2.0%
الحليب	2357.6	2241.7	1978.0	2153.7	2045.9	-1.0%	-0.7%
البيض	186.2	196.0	122.2	145.8	162.6	1.0%	-1.3%

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ٢٠٢٤

GR: متوسط معدل النمو السنوي

٣,٥,٢: الموازنة العلفية

استناداً إلى أعداد القطيع الحالية تم تقدير احتياجات الثروة الحيوانية من المادة العلفية الكلية اللازمة لصيانة الجسم والإنتاج للثروة الحيوانية بنحو ١٨,٢٣٧ ألف طن مادة جافة فيها 194,744 مليون ميغا جول طاقة استقلابية، و2,095 ألف طن بروتين مهضوم (الجدول٩). وتبين في الدراسات أن مخلفات المحاصيل الزراعية تشكل المصدر الرئيس الأكبر بين الموارد العلفية المستخدمة، إذ تساهم في تغطية جزء هام من الاحتياجات العلفية مما يدل على أهميتها وضرورة الاهتمام بها واستخدام التقانات المناسبة لرفع قيمتها الغذائية وتصنيعها بأشكال تساعد في مداولتها وتسويقها.

جدول ٩: الموازنة العلفية المقدرة حسب اعداد القطيع لعام ٢٠٢٤

البيان		الوحدة	النوع الحيواني				المجموع
			أغنام وماعز	أبقار	جاموس و ابل	الدواجن	
الصيانة	مادة جافة	(ألف طن)	4,543	١,٠٨٩	٨٠		5,712
	طاقة استقلابية	(مليون ميغا جول)	45,434	١٠,٨٩١	٧٩٥		57,120
	بروتين مهضوم	(ألف طن)	215	٥٧	٤		276
الإنتاج	مادة جافة	(ألف طن)	1,778	٨٧٠	٣١	٩,٨٤٦	12,525
	طاقة استقلابية	(مليون ميغا جول)	17,775	٨٦٩	٣١٣	١١٨,٦٦٥	137,623
	بروتين مهضوم	(ألف طن)	170	٦٨	٢	١,٥٧٧	1,818
المجموع	مادة جافة	(ألف طن)	6,321	١,٩٥٩	١١١	٩,٨٤٦	18,237
	طاقة استقلابية	(مليون ميغا جول)	63,210	١١,٧٦١	١,١٠٨	١١٨,٦٦٥	194,744
	بروتين مهضوم	(ألف طن)	385	١٢٦	٧	١,٥٧٧	2,095

٦,٢: التجارة الزراعية

تراوحت حصة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٢ ما بين ٢٣-٦٠٪. بالمقابل تراوحت حصة الواردات الزراعية من إجمالي الصادرات خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٢ ما بين ٢٠-٢٨٪، أي لم تتجاوز نسبة مساهمة الواردات الزراعية ٢٨٪ من إجمالي الواردات.

جدول ١٠: بيانات ومؤشرات التجارة الخارجية الكلية والزراعية (القيمة مليون ليرة.)

البند	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
قيمة الصادرات الكلية	٤٢٤,٣٠٠	٥٦٩,٠٦٤	٥٥٦,٥٨٧	٢,٣٠٨,١٠٦	٣,٨٢٢,٠٩٣	٢,٤٣٧,٠٣٦
قيمة الصادرات الزراعية	٥٦,٦٥١	١٣٣,١٨٢	٣٣٦,٥٣٣	١,١٧٠,٨٢٥	١,٨٥٨,١٥٧	١,٢٩٣,٩٩٤
%زراعي من الكلي	٪١٣	٪٢٣	٪٦٠	٪٥١	٪٤٩	٪٥٣
قيمة المستوردات الكلية	٥٠٢,٣٦٩	٨١٢,٢٠٩	١,٤٩٧,٣٤٠	٤,٦٢٢,٩١٨	١٣,١٥٣,١٦٨	١٩,٨٢٠,٠٩٠
قيمة المستوردات الزراعية	٨٤,٣٧٢	١٩٢,٣٥٨	٤١٣,٧١٦	١,١٥٤,٨٤٣	٢,٦٧٠,٤٤٩	٤,٣٤٦,٤٢١
% زراعي من الكلي	٪١٧	٪٢٤	٪٢٨	٪٢٥	٪٢٠	٪٢٢

المصدر: - هيئة التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

- المركز الوطني للسياسات الزراعية، قاعدة البيانات السنوية

٧,٢: الظروف البيئية

١,٧,٢: نظام الهطول المطري:

سجلت معدلات الهطول المطري في سورية معدلات نمو موجبة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٤ وبمعدل نمو سنوي ١,٢٦٪، في حين أن معدل النمو السنوي كان سالباً للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وبلغ -٠,٥٤٪ حيث أن معدلات الهطول المطري انخفضت بشكل كبير وتكررت موجات الجفاف التي ضربت سورية خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ والتي كانت لها آثار كارثية على القطاع الزراعي وهددت سبل العيش للكثير من الأسر الريفية وأدت إلى زيادة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ثم عادت لتتحسن معدلات الهطول المطري وتحقق معدل نمو موجب بلغ ١,٦٠٪ للفترة ٢٠١١- ٢٠٢٤ ، لكن رغم تحسن معدل النمو السنوي للفترة المذكورة لم تتوقف موجات الجفاف والتي عادت وتكررت وبشدات مختلفة للفترة ٢٠١٩ -٢٠٢٢، وموجة الجفاف الحالية لعام ٢٠٢٥ والتي تعد الأقسى منذ عقود.

٢,٧,٢: التغيرات المناخية:

يعاني القطر العربي السوري من التغيرات المناخية التي تتمثل بالهطولات المطرية والجفاف، كما أن انزياح الخطوط المطرية وعدم انتظام توزع الأمطار عبر الموسم وتكرار حالات الجفاف من العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة الزراعية، والآثار المتلاحقة للجفاف على عدد متزايد من القطاعات مدعاة لقلق كبير فالجفاف لم يعد مرتبطاً في المقام الأول بفقدان إنتاج زراعي أو بانخفاض حجم ذلك الإنتاج، وإنما أصبح اليوم يرتبط أيضاً بآثار كبيرة في كافة القطاعات، ولا يقل عن ذلك أهمية الأثر المباشر لحالات نقص المياه على الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي ومع الزيادات الحالية والمتوقعة في حدوث الجفاف وتواتره وشدته ومدته نتيجة لتغيّر المناخ، حان الآن وقت التحرك قُدماً بنقلة في النموذج من إدارة الأزمة إلى إدارة المخاطر.

أهم المؤشرات المرصودة حول التغيرات المناخية في سورية: من المتوقع أنَّ الآثار المترتبة على تغيُّر المناخ سوف تتفاقم، لتتسبَّب في مزيد من الأحوال الجوية البالغة الشدَّة مثل حالات الجفاف والفيضانات والموجات الحارة وتوزيع الأمطار على نحو لا يمكن التنبؤ به، وكلُّ ذلك يشكِّل تهديداً على الأمن الغذائي. ويمكن أن يزداد الوضع تفاقماً بفعل تسارع وتيرة إطلاق غازات الدفيئة في الجو من التربة مما يؤدي إلى الاحترار العالمي. وسوف تتأثر بذلك النظم الإيكولوجية التي تعاني من الهشاشة بالفعل، ويتسبَّب في تدهور حاد للأراضي ويعرِّض الأمن الغذائي لمزيد من الخطر. بين التقرير الذي أعدته وزارة الإدارة المحلية والبيئة العديد من التغيرات المناخية على المستوى الوطني تمثلت بـ:

- نظام الهطول المطري: حيث لوحظ تناقص في الهطول المطري في فصل الشتاء في المناطق الشمالية الغربية وازدياد الهطول في فصل الخريف في المنطقة الشمالية الوسطى، مما يؤدي إلى انخفاض في كمية مياه الجريان السطحي وفي مخزون لتلبية الاحتياجات ويجعل نوعية المياه سيئة بسبب زيادة ملوحتها.
- اتجاهات درجة حرارة الهواء السطحية :حيث أظهرت درجة حرارة الهواء السطحي زيادة عامة وملحوظة في درجة حرارة فصل الصيف ويتوقع أن يكون معدل الاحترار في سورية لعام 2041 أعلى من المعدل العالمي، وأن يحدث احترار ما بين 2-2.1مْ في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الشرقة في حين أن أدنى احترار 1-1.2مْ سيسود في بقية المناطق، كما يتوقع أن تسجل على زيادة للتهاطل في فصلي الخريف والصيف في جميع المناطق.
- إن التغيرات المناخية المتوقعة والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كميات الهطول المطري سيكون لها أثر في زيادة الاستهلاك المائي للنباتات وانخفاض فترة نمو المحاصيل وانخفاض كمية المياه المتوفرة وفقاً للتغير في شكل الأمطار وتوقيت التهاطل.
- سيزيد تغير المناخ من مشاكل المراعي كالتصحر ونقص المياه وانخفاض الإنتاجية العلفية، وسيجلب تغير المناخ تهديدات جديدة لمعيشة الرعاة ومربي المواشي، ولخدمات النظام البيئي الرعوي والاقتصاد الوطني بمجمله.

٣,٧,٢: الكوارث الطبيعية:

- **الجفاف**: إن انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة قد يتسبب في انزياح مكاني لبعض الأنواع النباتية ضمن أحزمة الغطاء الغابوي في المناطق الجبلية، وستتأثر الغابات الاصطناعية والتي تشكل أكثر من 53 % من غابات القطر بتغير المناخ، حيث أن معظم هذه الغابات زرعت في المناطق الداخلية ذات الهطول المنخفض.
- **ظاهرة التنين البحري**: هو مصطلح يستخدم في الساحل السوري ويعرف علمياً بالشاهقة المائية عندما تحدث فوق البحر وعندما تنتقل هذه الشاهقة إلى اليابسة تسمى النكباء أو التورنيدو، وهي اضطرابات عنيفة جداً تحدث في الغلاف الجوي ناتجة عن عدم استقرار شديد في الغلاف الجوي، وتناقص حراري شديد في الوسط المحيط. ولذلك يكون لها قدرة تدميرية هائلة لكل ما يصادف طريقها الدوراني بعكس عقارب الساعة. وفي كل شتاء عاصف، تتعرض المنطقة الساحلية لعدة أضرار مادية جلُّها في الأراضي الزراعية والبيوت البلاستيكية، نتيجة التنين البحري.
- **الحرائق**: زيادة انتشار حدوث الحرائق وارتباطها مع التغيرات المناخية والعوامل البشرية حيث كانت هذه الحرائق جلية في صيف ٢٠٢٠ وانتشارها في مناطق الغابات خصوصاً، وامتدت لتشمل السنوات اللاحقة وقد كانت الحرائق لعام ٢٠٢٥ كارثية حيث أدت إلى فقدان نسبة كبيرة من الغطاء النباتي بشكل خاص الغابات.
- **العواصف الغبارية**: تختلف حدة العواصف الغبارية بناءً على درجة تدهور التربة الفيزيائي وشدة سرعة الرياح، هذا وإن دورات الجفاف المتكررة وزيادة عدد الأيام الجافة والحارة في السنة وخاصة في المناطق الهشة التي لا تتلقى أساساً كمية كافية من الأمطار يجعل هذه المناطق أكثر تأثراً بالعواصف الغبارية وهذا واضح بشكل كبير في البادية وفي المناطق الشرقية من سورية.
- **الشدات المطرية الغزيرة**: يعتبر الانجراف المائي أقل ضرراً مقارنة بالانجراف الريحي والتملح نظراً لقلة الأمطار في معظم المناطق الداخلية، وتعد المناطق الساحلية وخاصة الجبلية منها الأكثر تعرضاً لعمليات الانجراف المائي نظراً لظروفها الطبيعية السائدة كمعدلات الهطول العالية وكثرة تكرار العواصف المطرية والمنحدرات الطويلة والشديدة والغطاء النباتي المشتت.
- **الأوبئة والامراض الزراعية**: من المتوقع أن تزيد حوادث فوران الحشرات والإصابات بالأمراض نتيجة الظروف المناخية المناسبة لانتشار العوامل الممرضة. ويزداد تفشي الآفات والأمراض في ظل السيناريوهات التي يتوقع فيها أن تصبح حالات الجفاف والموجات الحارة أكثر تواتراً.
- **تملّح الأراضي القابلة للزراعة**: انتشرت ظاهرة التملح في المنطقة الشرقية لارتفاع قيم السطوع الشمسي ومعدلات التبخر. ويمثل وادي الفرات الذي يعتبر من أكبر مناطق الزراعة المروية في القطر مثالاً واضحاً على تفشي ظاهرة التملح.

٨,٢: الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي:

شهد القطاع الزراعي خسائر كبيرة خلال فترة الثورة، أثرت على الأسر الريفية العاملة في الإنتاج النباتي والحيواني معاً، مما أجبر الناس على الهجرة أو البحث عن مصدر أخر للدخل. حيث تعرضت مساحات واسعة من الأراضي المزروعة للتضرر والتخريب إضافة إلى مرافق التصنيع والتخزين والآليات الزراعية والمباني ومرافق الري ومباني القطاع الزراعي، علاوة على الارتفاع الكبير في أسعار المستلزمات الزراعية وصعوبة الحصول عليها (بذار، أسمدة، محروقات، الخ). وكان من منعكسات الأحداث خلال فترة الثورة تراجع مستوى الدعم الحكومي للزراعة نتيجة الحصار والعقوبات والظروف الاقتصادية للقطر نتيجة سلوك النظام البائد، في الوقت الذي عانى فيه القطاع من التأثيرات السلبية نتيجة ذلك وكان بحاجة للدعم أكثر مما مضى.

- قدرت التكلفة المالية الكلية للأضرار وفوات الإنتاج على القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ بنحو ١٦ مليار دولار (FAO. 2017)، وهو ما يعادل أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي في سورية لعام ٢٠١٦.
- على مستوى القطاعات الفرعية، فإن قيمة الاضرار وفوات العوائد كانت الأكبر في الثروة الحيوانية (٥,٥ مليار دولار أمريكي)، والمحاصيل الحقلية (٤,٨ مليار دولار)، تليها مرافق الري والبنى التحتية الأخرى وبرقم مبدئي يعادل حوالي (٣,٢ مليار دولار)، ثم تليها الأشجار المثمرة (٢,٤ مليار دولار)، وأخيراً المسامك (حوالي ٨٠ مليون دولار).
- على مستوى المحافظات، فإن أكثر المحافظات تأثراً كانت: الحسكة (٢,٠٣ مليار دولار) - دير الزور (١,٨٨ مليار دولار) - إدلب (١,٧١ مليار دولار) - الرقة (١,٦٦ مليار دولار) - حلب (١,٦٣ مليار دولار) - ريف دمشق - (١,٤٩ مليار دولار) - (حماة ١,٣٩ مليار دولار) ودرعا (١,٣٥ مليار دولار).
- وقد تعرضت مؤخراً المناطق الحراجية وبساتين الأشجار المثمرة القريبة منها للحرائق التي اندلعت خلال الفترة السنوات السابقة، حيث بلغت عدد الحرائق خلال الفترة ٢٠٢١- ٢٠٢٤ نحو ١٠٤٧ حريقاً (موقعاً)، والمساحة المتضررة نحو ٤٩٧٢ هكتار والتي توزعت على توزعت على ١٢ محافظة، وتقوم حاليات المديريات المختصة في الوزارة بحصر المواقع والمساحات المتضررة بالحرائق خلال هذا العام (٢٠٢٥)، كما سببت الحرائق نفوق الماشية وتدمير ملاجئ الحيوانات ونزوح العديد من أهالي القرى وفقدان سبل عيشها ومصادر رزقها، وذلك حسب التقديرات الرسمية.

جدول ١١: أعداد الحرائق ومساحة الأراضي المحترقة (هكتار)

العام	الحرائق الحراجية	
	العدد	المساحة
٢٠٢١	٤٣٩	٩١٠
٢٠٢٢	١٩٧	١٨٦
٢٠٢٣	٣٠٢	٣٦٩٤
٢٠٢٤	١٠٩	١٨٢
المجموع	**١٠٤٧**	**٤٩٧٢**

ثالثاً: مصفوفة نقاط القوة والضعف في القطاع الزراعي (تحليل SWOT)

الإنتاج النباتي	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• تنوع النظم الزراعية والإنتاج (محاصيل حقلية – خضار- أشجار فاكهة). • القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من عدد كبير من السلع الغذائية. • توفير حاجة الصناعات التحويلية والغذائية من المنتجات الزراعية • استمرار القطاع الزراعي في توفير حاجة السكان من الغذاء خلال سنوات الثورة، وتوفير مصدر دخل للمزارعين والمنتجين، ولكافة شرائح المجتمع العاملة ضمن سلاسل القيمة (الإنتاج والتسويق والاستهلاك) • الميزات التنافسية التي تتمتع بها مكونات القطاع (تنوع الموارد والنظم الزراعية، المناخ الملائم، تنوع الإنتاج، الخبرة الكبيرة للمنتجين والمزارعين والسمعة الجيدة للمنتجات الزراعية) • الكفاءة الفنية في توفير البذار المحسن (خاصة القمح والشعير) والغراس المثمرة • زيادة المساحات المروية من خلال مشاريع الري الحكومية واستصلاح الأراضي ودخول مساحات جديدة في الاستثمار بعد استصلاحها وإدخال مساحات بعلية جديدة في الاستثمار، وتعديل نسب التكثيف الزراعي في المناطق المروية والبعلية بحيث تتناسب مع توافر الموارد المائية	• انخفاض المستوى التكنولوجي للإنتاج والاعتماد على نظم الزراعة التقليدية والبعلية. • عدم مواكبة عملية التخطيط (التراكيب المحصولية)، تبعا لتغير المقدرة الإنتاجية للأراضي، وتغير الخطوط المطرية. • عدم الوصول الى ممارسات زراعية تضمن تحسين جودة المنتجات الزراعية ومطابقة للمواصفات القياسية، حيث كان الهدف المباشر هو تغطية طلب السوق المحلية. • اعتماد القطاع على العمالة الموسمية بعد تراجع الزراعات الصيفية. • الاعتماد على الدعم الحكومي. • تفتت الحيازات الزراعية. • اعتماد مساحات كبيرة على الزراعة المطرية (نحو ٧٠٪ من إجمالي المساحات المزروعة) • ضعف المكننة الزراعية الحديثة وأساليب وتقانات الإنتاج المتطورة. • انتشار أساليب الري التقليدية في ري المحاصيل وصعوبة تطبيق طرق الري الحديث على بعض المصادر المائية. • تعرض الأراضي الزراعية للتلوث والتدهور • صعف سلاسل القيمة خاصة فيما يتعلق بالتسويق. • ارتفاع نسبة الهدر والفاقد في الإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من المخلفات الزراعية (بقايا حصاد-بقايا التقليم..). • الثغرات التي تعاني منها إدارة المعلومات، الناتج عن تحديات الرقم الإحصائي وأساليب وتقنيات بناء قواعد البيانات ومعالجتها دعماً لاتخاذ القرار. • ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، نتيجة التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لارتفاع نسب المخاطرة في الاستثمار الزراعي وضعف دورة رأس المال في كثير من الأحيان.

الفرص	التهديدات
• توفير البيئة التمكينية المناسبة للاستثمار الزراعي المستدام • تعدد النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية، وتحقيق التنمية الريفية وتعزيز اللامركزية • القدرة على التحول نحو اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي يساهم في تحقيق التنمية، والأمن الغذائي ويعزز الميزة التنافسية للقطاع الزراعي. • تطوير الإدارة الزراعية لتحقيق برامج التنمية المستدامة. • تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات لمواجهة التحديات الخارجية والحصار الاقتصادي عبر زيادة الإنتاج الزراعي المحلي. • خفض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من التوجه الحكومي نحو مصادر الطاقة البديلة لاستثمارها في المنشآت الزراعية وضخ المياه من الآبار الجماعية (حصراً). • تحقيق البيئة التمكينية من خلال تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية والقانونية، لتوفير المرونة الكافية لعمل القطاع. • الاستفادة من النتائج البحثية في زيادة إنتاجية ومردود مجمل عوامل الإنتاج الزراعي . • الاستخدام الفعال لسياسات التمويل والإقراض الزراعي • تعزيز كفاءة الدعم الزراعي وآليات إيصاله، بما يساعد على تنفيذ السياسات الزراعية. • التشاركية مع المجتمع في التخطيط والتنفيذ • الاتجاه نحو الزراعة المعتمدة على التقانات الحديثة واعتماد أساليب الزراعة المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية. • رفع الكفاءة الإنتاجية بما يترافق مع استخدام الموارد بكفاءة ويحقق أعلى مردود من عوامل الإنتاج • تحويل كامل المساحات المروية إلى أساليب الري الحديث وتطوير تقنيات الري على مستوى الحقل	• التغيرّات المناخيّة وحالة الجفاف وتأثيرها المباشر على الإنتاج الزراعي، والتحدي المتعلق بتطوير التقانات اللازمة لمواجهتها، • الضغوط الكبيرة التي تتعرّض لها الموارد الطبيعيّة والتعديات المستمرة عليها (الأرض الزراعية، استنزاف المياه، تراجع مساحات الغابات، تدهور البادية والتصحر، تراجع حالة التنوع الحيوي والنظم البيئية المختلفة). • تأثير الهطول المطري وتوزعه خلال الموسم الزراعي بشكل كبير على الإنتاج • الحرائق والكوارث الطبيعية، والتعدي على الأرض الزراعية نتيجة الزحف العمراني والصناعي وغيره. • تراجع القوة الشرائية يؤدي إلى تحول الفائض أثناء ذروة الإنتاج إلى انخفاض الأسعار وخسارة المنتجين الزراعيين. • ضعف الاستقرار الاقتصادي وتقلبات سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وضعف العائد على الاستثمار في ظل تلك التقلبات. • التحدي المؤسسي (الحوكمة) وصعوبات زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات المعنية بتنفيذ الخطط والبرامج التنموية الزراعية، وضعف التنسيق والتكامل بينها. • . الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للدخل، وتأثيره على الأمن الغذائي وعلى حجم الطلب في السوق المحلية على المنتجات الزراعية، الأمر الذي لا يحقق مصلحة المنتجين الزراعيين خاصة إذا ترافق مع حالات منع التصدير.

الإنتاج الحيواني	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
• تمتع سورية بميزة نسبية وتنافسية بعروق وسلالات من الثروة الحيوانية خاصة أغنام العواس تتميز بفرص تصديرية مرتفعة جداً • توفر مساحات كبيرة من البادية كمراعي طبيعية تغطي حاجة جزء كبير من الطلب على الأعلاف. • تحقيق اكتفاء ذاتي من منتجات الثروة الحيوانية. • وجود هيكلة لمؤسسات وهيئات تتمتع بقدرة على دعم وتطوير القطاع وتقديم مستلزمات الإنتاج ونقل التقانات الحديثة (بحوث–إرشاد–تأهيل–رعاية صحية وبيطرية...وغيرها)؛ • وجود برامج التحصين من الأمراض السارية والعابرة للحدود لقطاع الثروة الحيوانية. • توفر الخدمات البيطرية والخبرات الكبيرة في هذا المجال من قبل الفنيين والأطباء البيطريين. • تطور صناعة الأدوية البيطرية	• انخفاض الإنتاجية للرأس مقارنة مع المعدلات العالمية خاصة فيما يتعلق بالأبقار المحسنة والأجنبية المستوردة. • عدم مواكبة أنشطة التسويق والتصدير والتصنيع لعمليات تطور الإنتاج الحيواني • عدم تكامل بين الإنتاج الحيواني والنباتي في مشاريع الثروة الحيوانية. • الاعتماد على استيراد بعض اللقاحات من السوق الخارجية. • الاعتماد على استيراد لتأمين جزء كبير من أعلاف الدواجن. • عدم استقرار أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة الأعلاف المستوردة. • تعرض قسم كبير من منشآت الثروة الحيوانية وخاصة المداجن للأضرار والتخريب. • غياب أنظمة الإنذار المبكر للتقصي عن الأمراض والأوبئة ومراقبة الأمراض العابرة للحدود.
الفرص	**التهديدات**
• تبني والاتجاه نحو أساليب التربية الحديثة المعتمدة على التقانات الحديثة واعتماد السلالات ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للأمراض • رفع الكفاءة الإنتاجية بما يترافق مع استخدام الموارد بكفاءة ويحقق أعلى مردود من عوامل الإنتاج. • تحسين برامج البحث العلمي والاستفادة منها في إنتاج سلالات ذات إنتاجية عالية.	• الارتفاع العالمي لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مما انعكس سلباً على الإنتاج الحيواني. • التغيرّات المناخيّة وحالة الجفاف وتأثيرها المباشر على إنتاج المحاصيل العلفية، وتسبب موجات الحرارة بنفوق عدد من القطيع، والتحدي المتعلق بتطوير التقانات اللازمة لمواجهتها. • عزوف العديد من مربي الثروة الحيوانية وخروجهم من قائمة التربية بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وصعوبة توفيرها ، وارتفاع أسعار المحروقات. • عمليات التهريب لقطعان أغنام العواس إلى الدول المجاورة، وذبح الإناث مما سبب تدهوراً واضحاً في الإنتاج.

الموارد الطبيعية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة • تنوع الترب والمناخ مما يساعد في تنويع المحاصيل المزروعة • تعدد مصادر المياه في سورية وتنوعها تشمل الأنهار الدولية والمحلية، والينابيع والأحواض المائية، والبحيرات والسدود • التوجه نحو الري الحديث • إعادة تأهيل العديد من قنوات الري وإدخالها في الخدمة لري المحاصيل في عدد من المناطق • وجود المحميات الطبيعية • تنوع الأشجار الحراجية الطبيعية • توزع الغابات على عدة محافظات ما يساهم في تنوع الغطاء الحرجي والتنوع الحيوي	• ضعف الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية • ميزان استعمالات الأراضي بحاجة لتحديث • انزياح مناطق الاستقرار الزراعي • مخلفات الحرب التي تهدد أمن وسلامة الأراضي الزراعية • تدني إدارة الموارد المائية المتاحة • الدمار الكبير الذي لحق بالبنى التحتية وقنوات الري • الهدر في مياه الري على مستوى الحقل • تراجع مساحة الغطاء النباتي وكثافته • الإدارة الضعيفة لموارد الغابات والحراج •
الفرص	**التهديدات**
• تحديث خارطة المقدرة الإنتاجية للترب • تحديث ميزان استعمالات الأراضي • زيادة المساحات المستثمرة من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير المشاريع الزراعية • الاستفادة من دعم المنظمات الدولية والمحلية في الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية • التوجه نحو الزراعة الذكية مناخياً واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة الأراضي والإشراف على الزراعة • تفعيل القوانين والتشريعات • الإدارة المتكاملة للموارد المائية • تفعيل دور المرشدين المائيين على مستوى الحقل • الاستفادة المنظمات الدولية والمحلية في مجال الإدارة المائية من خلال تفعيل الاتفاقيات والمشاريع في مجال حصاد المياه	• استنزاف الموارد الأرضية بسبب الاستخدام العشوائي لمدخلات الإنتاج خاصة الأسمدة والمبيدات مما سبب تلوث التربة • تملح التربة بسبب ضعف تقنيات الصرف الزراعي • التغيرات المناخية وآثارها المتمثلة بالأمطار العاصفية والعواصف الغبارية مما يتسبب بانجراف التربة • الزحف العمراني والبناء على الأراضي الزراعية • تفتت الحيازات الزراعية • تدمير البنية التحتية من طرق زراعية ومصادر مياه الري • التغيرات المناخية وانزياح الهطول المطري • موجات الجفاف من حيث شدتها وتكراريتها • استنزاف موارد المياه الجوفية • شح المياه والنقص في إمداد المياه إضافة إلى مخاطر تتعلق بنوعية المياه

والاستفادة من محطات معالجة المياه الرمادية واستخدامها للزراعة • الاستفادة من جمعيات مستخدمي المياه والتوجه نحو الري الجماعي وإقامة مشاريع الري باستخدام الطاقات المتجددة • إمكانية التشجير وإعادة إحياء موارد الغابة • المعالجة الصحيحة والعلمية لأماكن الحرائق • التعاون مع المجتمع المحلي لإدارة مواد الغابة والاستفادة منها • التعاون مع المنظمات الدولية لإدارة موارد الغابة بشكل مستدام • تفعيل قانون الحراج لحماية الموارد الحراجية من الاستنزاف	• النزاعات الإقليمية على حصص المياه وحرمان سورية من حصتها من المياه الدولية • انتشار الحرائق بشكل متكرر بسبب العوامل المناخية والبيئية والبشرية • القطع الجائر والاحتطاب ما سبب استنزاف مواد الغابة والحراج • مخلفات الحرب التي تسبب الحرائق

رابعاً: نظرية التغيير لتطوير القطاع الزراعي في سورية

تأخذ نظرية التغيير في الاستراتيجية الزراعية ٢٠٢٦-٢٠٣٠ في الاعتبار العديد من التحديات (محركات التغيير) التي تواجه القطاع الزراعي، بما في ذلك الطلب المتزايد على السلع الزراعية خاصة الغذائية في ظل معدلات نمو سكانية متزايدة، وأيضاً في ظل ارتفاع معدلات سوء التغذية، وتراجع مؤشرات الأمن الغذائي، والفقر وعدم المساواة، والتحديات المناخية والبيئية، مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور التربة والأراضي، وانتشار الأوبئة العابرة للحدود الخاصة بالثروة الحيوانية.

وتركز نظرية التغيير على التصدي لتلك التحديات مستندة إلى التكاملية بين القطاعات عبر خلق بيئة تمكينية تساهم في تطوير سلاسل القيمة المستدامة وتبني التقنيات المبتكرة، وتقديم الخدمات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع الزراعية.

وتسعى الاستراتيجية إلى تمكين صغار المنتجين الزراعيين في تحقيق عوائد اقتصادية لتحسين دخلهم الزراعي، ومساعدته في الانتقال من الإنتاج من أجل الكفاف، إلى الإنتاج الريعي، وخلق قيم مضافة.

وتمثل "نظرية التغيير" هذه خارطة طريق منطقية وشاملة، تربط بين التدخلات المطلوبة على الأرض وبين الأهداف الاستراتيجية العليا (كالأمن الغذائي والتنمية الريفية). وهي تستند بشكل مباشر إلى تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) للقطاع الزراعي السوري كما ورد سابقاً، والنجاح في تحقيق الأثر المنشود يتطلب تنفيذاً متسقاً ومتوازناً لجميع مكونات هذا النموذج، مع المرونة الكافية لمواجهة المخاطر والتحديات الطارئة.

المسار المنطقي

الرؤية الشاملة

قطاع زراعي يتسم بنظم زراعية وغذائية مستدامة، ومرنة اتجاه التغيرات المناخية، ومنتجة، يكون ركيزتها الأساسية تحقيق الأمن الغذائي، وتساهم بشكل فاعل في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق تنمية ريفية شاملة متوازنة ومستدامة، مع تحسين مستويات معيشة المزارعين والمنتجين وضمان استقرارهم.

الرسالة

- إن رسالة وزارة الزراعة من خلال استراتيجيتها هي نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، المتضمن الإنتاج، والتصنيع، والتسويق، من خلال تبني التقنيات والأفكار الحديثة، ورفع المستوى التقني للقطاع الزراعي بأكمله، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، من خلال ترشيد الاستخدام، وتأهيل الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية.

الأهداف الاستراتيجية (الأثر طويل الأمد)

- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية المستدام.
- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحقيق تنمية ريفية مستدامة تحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- تحسين حجم وفعالية وكفاءة الاستثمار الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية.
- رفع المخزون الاستراتيجي من المحاصيل الغذائية الرئيسية.

الأهداف المرحلية

- الاعتماد على الذات في تأمين السلع الزراعية الغذائية الأساسية النباتية والحيوانية.
- الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية الطبيعية وتحسين إنتاجيتها .
- تأمين مواد أولية كافية حسب المتاح من الموارد الطبعية لزوم الصناعة المحلية على أن تتميز بميزة نسبية وتنافسية.
- ضمان مستويات مناسبة من الاستهلاك الغذائي وتحسين قدرة الوصول إلى الغذاء الصحي والسليم.
- تحقيق عدالة في توزيع الدخل وخفض الفقر الريفي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة كأداة للتنمية الاقتصادية.
- المحافظة على التوازن البيئي، وإعادة تأهيل الانظمة الإيكولوجية.
- تحديث الزراعة والتوسع بتطبيق الزراعة الرقمية.

١,٤: مسار التغيير: من المدخلات إلى الأثر

المرحلة	المكونات الرئيسية	المؤشرات الأساسية
١: مرحلة الأنشطة والمدخلات	**التمكين التشريعي والمؤسسي:** • تطوير البيئة التشريعية والقانونية الداعمة. • تعزيز الحوكمة والتنسيق بين الجهات. • تحسين الهيكل التنظيمي للوزارة. • تأمين بناء للوزارة يضم كافة الوحدات الإدارية ضمن مقر واحد.	• عدد القوانين والأنظمة المُحدثة. • قرار هيكلية الوزارة • إحداث مقر موحد للوزارة
	تعزيز الموارد والإنتاج: • توفير مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب (بذار، أسمدة، وقود). • تطوير البنى التحتية للري وإعادة تأهيلها. • تحسين وتوسيع استخدام التقانات الحديثة (الري الحديث، المكننة، مخصبات..). • تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي ونقل التقانة.	• نسبة توفر مستلزمات الإنتاج الأساسية. • المساحات التي تم تأهيلها • المساحات التي تم تحويلها للري الحديث. • درجة رضى المنتجين الزراعيين
	التمويل والاستثمار: • تحسين كفاءة وآليات الدعم الزراعي. • توجيه التمويل والإقراض الزراعي نحو القطاعات ذات الأولوية. • تشجيع الاستثمار الخاص والمشاريع الصغيرة.	• حجم الاقراض • حجم الاستثمارات الجديدة في القطاع. • عدد المشاريع المرخصة
	البحث العلمي وبناء القدرات: • تفعيل دور البحث العلمي لاعتماد أصناف مقاومة للجفاف والأمراض. • التدريب وبناء القدرات للكوادر والمنتجين. • تطوير نظام إحصائي زراعي موثوق.	• عدد الأصناف المعتمدة • عدد برامج التدريب المنفذة والمستفيدين • النظام الإحصائي المحدث

المرحلة	المكونات الرئيسية	المؤشرات الأساسية
٢: المخرجات المباشرة	• بيئة تمكينية أكثر مرونة وشفافية. • زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. • ارتفاع مستوى الاعتماد على التكنولوجيا والممارسات الزراعية الجيدة. • توفر بيانات وإحصاءات دقيقة لدعم اتخاذ القرار. • زيادة فرص الحصول على التمويل للمزارعين وصغار المنتجين. • تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية.	• انخفاض الفاقد في المياه • تحسين في مؤشرات صحة التربة. • زيادة نسبة الاعتماد على البذار المحسن. • تحسن في مؤشرات جودة المنتج. • زيادة عدد المزارعين المستفيدين من برامج الإقراض.
٣: النتائج المتوسطة	**زيادة الإنتاجية والكفاءة:** • زيادة إنتاجية الوحدة من الأرض والمياه. • خفض تكاليف الإنتاج. • تقليل الفاقد والهدر في الإنتاج.	• نسبة التغير المحقق
	تعزيز سلاسل القيمة والإمداد: • تحسين عمليات التسويق والتداول. • تنمية الصناعات التحويلية الزراعية المعتمدة على الإنتاج المحلي. • تحسين الربحية والعائد للمنتجين	• انخفاض نسبة الهدر في المحاصيل. • زيادة القيمة المضافة • نسبة الاكتفاء الذاتي. • تحسن في دخل الأسرة الريفية.
	تحسين القدرة على مواجهة المخاطر: • زيادة مرونة القطاع في مواجهة التغيرات المناخية والتحديات الاقتصادية. • تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسري والوطني	• زيادة تنوع المحاصيل المقاومة للجفاف.

وزارة الزراعة السورية

المرحلة	المكونات الرئيسية	المؤشرات الأساسية
٤. الأثر طويل المدى	**أمن غذائي مستدام:** • تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقرار الإنتاج للسلع الأساسية	• نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والسلع الأساسية.
	تنمية اقتصادية شاملة: • مساهمة أكبر للقطاع الزراعي في الناتج المحلي. • خلق فرص عمل لائقة ومستدامة. • تنمية متوازنة بين الريف والمدينة	• مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
	مجتمع ريفي مستقرومزدهر: • تحسين مستويات المعيشة والدخل في الريف. • الحد من هجرة الريف. • تمكين الشباب والنساء في النشاط الاقتصادي الزراعي	• مؤشرات التنمية البشرية في المناطق الريفية • معدل الهجرة من الريف إلى المدينة.
	موارد طبيعية مستدامة: • الحفاظ على التنوع الحيوي. • وقف تدهور الأراضي وضمان استدامة الموارد المائية	• جودة الأراضي والمخزون الجوفي للمياه • التغير في عدد الأنواع المهددة بالانقراض.

وزارة الزراعة السورية

٢,٤: الافتراضات وشروط النجاح

لكي تنجح هذه النظرية، يجب توفر الشروط التالية:

- الاستقرار السياسي والأمني في جميع المناطق الزراعية.
- إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ الإصلاحات وتبني النهج التشاركي.
- تعاون دولي فعال مع الدول والمنظمات الصديقة لتوفير الدعم الفني والمالي.
- استقرار اقتصادي نسبي، وخاصة في أسعار الصرف وتكاليف المدخلات.
- تغيير ثقافي ومجتمعي يقبل بتبني التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة.

خطر التغيير

مخاطر خارجية: استمرار العقوبات الاقتصادية، تفاقم آثار التغير المناخي (الجفاف، الحرائق)، عدم استقرار أسعار المستلزمات عالمياً.

مخاطر داخلية: ضعف القدرة على تنفيذ السياسات والإصلاحات بسبب المعوقات البيروقراطية، مقاومة التغيير من قبل بعض الفئات، استمرار نزيف الكفاءات والخبرات.

٣,٤: مبادئ الاستراتيجية

من المهم بمكان الاخذ ببعض الاعتبارات الأساسية التي تعد مبادئ أساسية أو فلسفة الاستراتيجية التي يجب أن تعتمد عليها التنمية الزراعية التي هي جزء أساس من التنمية الريفية الشاملة وذلك على المدى القريب والمتوسط وهي تتركز على التالي:

- ضرورة اعتماد التنمية الزراعية على تكثيف بنى وطرق الإنتاج الحالية بما يتماشى مع الميزة النسبية المترافقة مع طرق إنتاج أكثر كفاءة وحماية للموارد الطبيعية، وتكثيفاً للعمالة الزراعية.
- أية عملية تخطيط للإنتاج أو لاستخدام الموارد يجب أن تترافق بتقديم الحوافز الملائمة لتجنب تطبيق آليات الإجبار.
- جزء من الإنتاج يجب أن ينظم ضمن إطار القطاع الزراعي المفتوح والموجه نحو التصدير.
- يجب النظر للتنمية الزراعية على أنها حجر أساس من التنمية الريفية والنظر إليها كاستراتيجية تشغيل لليد العاملة الريفية.
- تنظيم الإنتاج الزراعي والتسويق والتصنيع يجب أن تعطي دروا بارزاً للقطاع الخاص في مختلف مراحل السلسلة السلعية والغذائية.
- إعادة تعريف دور القطاع العام بحيث يشمل تصحيح وتصويب إخفاقات وفشل السوق، وتنظيم الأسواق، وإعادة التوزيع، مع الحفاظ بشكل حازم على الدور الرقابي المباشر.
- ضرورة الانتقال بشكل سريع وحذر في عمليات التعديل والانتقال بالقطاع الزراعي للتوجه نحو اقتصاد السوق الحر.
- في ظل التطور التكنولوجي السريع، من الضروري عدم البقاء خلف الركب، والتوجه نحو تبني التطور الرقمي والتكنولوجي، وتحديث الزراعة.

خامساً: الشركاء التنفيذيون

يعد التنسيق الكامل وتكامل الأدوار بين الأطراف والشركاء التنفيذين المعنيين بتحقيق مقاصد وغايات الاستراتيجية أساساً للوصول إلى الرؤية التي تصبو إليها الاستراتيجية الزراعية وهي أن يكون القطاع الزراعي قطاعاً اقتصادياً يساهم في نمو الاقتصاد الوطني ويؤمن غذاءً سليماً وكافياً يلبي حاجة الطلب، ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ومن هنا على الشركاء التنفيذين الأخذ بعين الاعتبار تأمين احتياجات القطاع الزراعي خلال المرحلة القادمة في خططهم السنوية والمتوسطة، بالإضافة لتقدير احتياجاتهم من القطاع ليتم لحظها في الخطط السنوية.

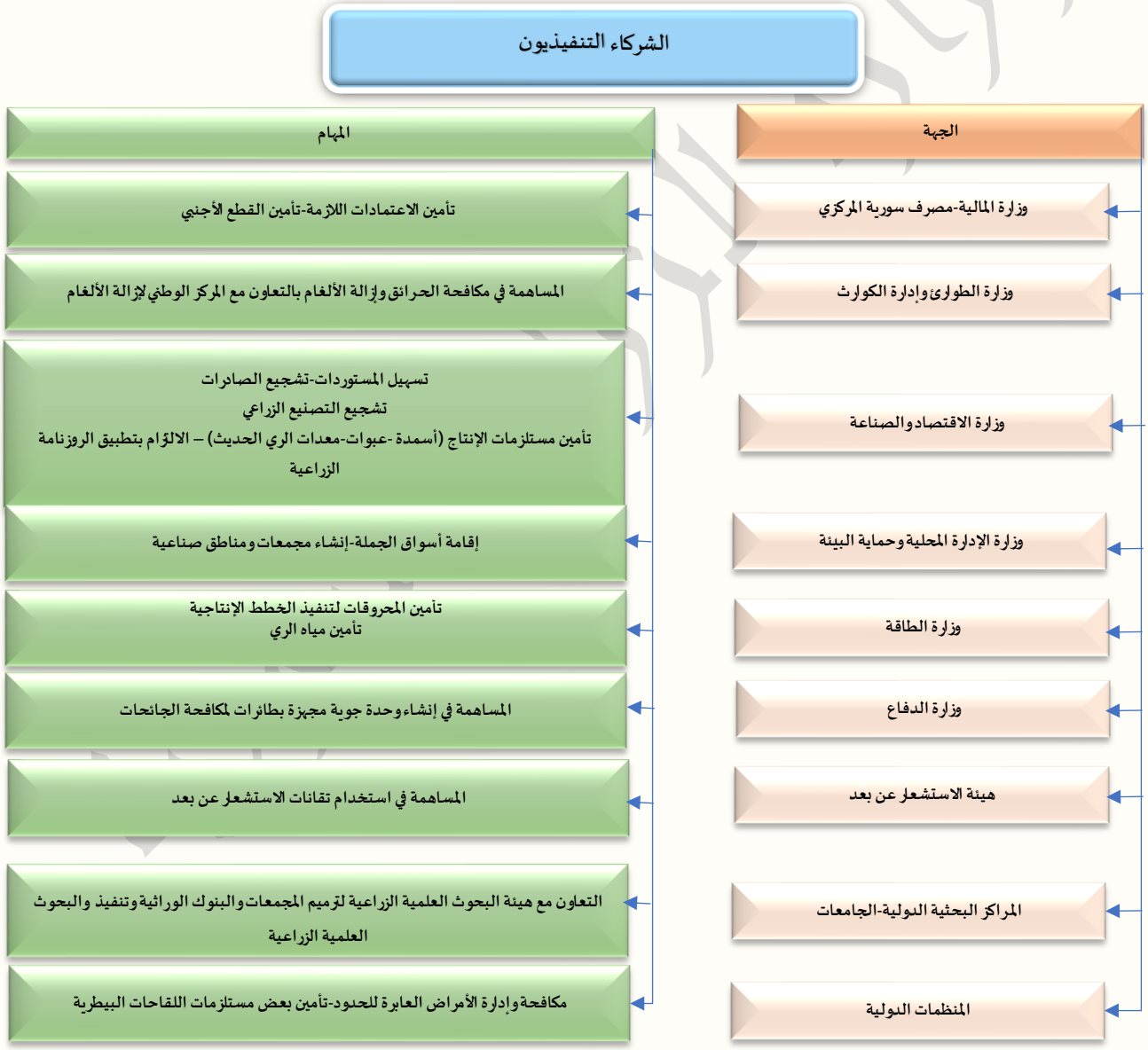

سادسا: محاور الاستراتيجية-الخطة التنفيذية

١:٦: الأسس المرجعية للاستراتيجية

استندت استراتيجية الزراعة السورية إلى عدة منطلقات أساسية تركز على أبعاد التنمية المستدامة، كما تستلهم توجهاتها من التوقعات المستقبلية للطلب المحلي والعالمي، ومراجعة السياسات والأنظمة السابقة لتحديد مواطن القوة ومعالجة الثغرات.

وتأتي هذه الاستراتيجية متوافقةً مع سياقات وطنية في قطاعات ذات صلة (الاستراتيجية البيئية-السياسة المائية. الخ)، مع السعي إلى تطبيق أفضل الممارسات والتقنيات العالمية الحديثة قدر الإمكان، لضمان تحقيق تنمية زراعية مستدامة وشاملة.

٢,٦: الإطار العام

إن الإطار العام الذي سيتم ضمنه تنفيذ الاستراتيجية، والذي يعتبر بالنسبة لوزارة الزراعة قيداً وشرطاً لازماً يتحدد بقاعدتين أساسيتين، هما:

١- العمل والاستثمار على أساس قاعدة الزراعة المستدامة.
٢- العمل والاستثمار على أساس قاعدة ترشيد وصيانة الموارد المائية.

وترتكز استراتيجية وزارة الزراعة على ست محاور أساسية تمثل مختلف الجوانب للقطاع الزراعي، هي:

١- محور التنمية الريفية.
٢- محور تطوير الإنتاج النباتي وتحسين البذار.
٣- محور تطوير الثروة والصحة الحيوانية.
٤- محور الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
٥- محور الخدمات المساعدة (الإرشاد الزراعي--المكننة الزراعية-نظام المعلومات والإحصاء الزراعي)
٦- التكيف مع التغيرات المناخية.

وانطلاقاً من نظرية التغيير، فقد تم بناء استراتيجية وزارة الزراعة على أسس ثابتة ومنهجية علمية تتناول كل محور من المحاور الرئيسية الست السابقة، بحيث تتضمن معالجة النقاط التالية:

الأهداف: تتضمن تحديد الأهداف التي تحقق رؤية ورسالة وزارة الزراعة.

١- **الإجراءات اللازمة للتطبيق:** تتضمن المشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف.
٢- **خطة التنفيذ:** تتضمن برنامج تنفيذ الإجراءات الذي يتضمن الفعاليات المطلوبة، الجهات المنفذة، الموارد المطلوبة، مدة التنفيذ، مؤشرات قياس الأداء.
٣- **خطة المتابعة والتقييم:** تتضمن فريقاً فنياً مركزياً من وزارة الزراعة يقوم على متابعة آلية التنفيذ والتقييم، من خلال قياس مؤشرات الأداء، وإعداد التقارير الدورية، وذلك على مستوى الاستراتيجية الكلي، وعلى مستوى الفعاليات الخاصة بكل محور.
٤- **إدارة المخاطر:** تتضمن فريقاً فنياً مركزياً من وزارة الزراعة يقوم بدراسة المخاطر التي قد تواجهها آليات التنفيذ، ووضع المقترحات اللازمة لمواجهتها، واقتراح البدائل في ضوء حجم وأثر الخطر، ويتضمن ذلك التغيرات المناخية المفاجئة، نقص التمويل، تغير في سياسات الحكومة العامة ذات العلاقة، مخاطر أمنية، تغيرات في سوق المنتجات والأسعار، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وغير ذلك من مخاطر قد تؤثر على مستوى الأداء ونسب التنفيذ.

٢,٦: الأهداف الكمية للاستراتيجية الزراعية

في إطار تصميم استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع الزراعي تتضمن في مكوناتها الخطة التنفيذية، نبرز أهمية نقل توجهات الاستراتيجية بغاياتها المحددة وترجمتها إلى أرقام أهداف كمية، حيث يعد تحديد الأهداف الكمية كحجر أساس لضمان فعالية التنفيذ ومحاسبية الأداء. فتحويل الغايات الاستراتيجية العامة إلى مؤشرات رقمية قابلة للقياس -كزيادة الإنتاجية بنسبة محددة أو خفض تكاليف التشغيل بمقدار معين- يضفي وضوحاً تاماً على المسار المستهدف، ويُحوِّل الطموح إلى خطة عمل ملموسة. كما تُمثِّل هذه الأهداف نظاماً حيوياً لنظام التتبع والتقييم، حيث تقدم معايير موضوعية لقياس التقدم بشكل دوري، وكشف مواطن القصور والنجاح في الوقت المناسب. هذا يُمكّن متخذي القرار من تقييم أثر السياسات والبرامج بدقة، وتحديد الانحرافات مبكراً، وإعادة توجيه الموارد بكفاءة لضمان تحقيق الرؤية الطموحة للقطاع، مما يحول الاستراتيجية من وثيقة ثابتة إلى ديناميكية تنموية قادرة على التكيف والتحسين المستمر.

جدول ١٢: الأهداف الكمية للاستراتيجية الزراعية

الهدف	سنة الأساس		سنة الهدف	معدل النمو السنوي
	السنة	القيمة	٢٠٣٠	(%)
مساهمة الزراعة في GDP (%)	٢٠٢٢	٪١٢,٨٠	٪١٦	٢,٨٣
نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (%)	٢٠٢٢	64.9	٧٥,٥٠	١,٩١
نسبة مساهمة التجارة الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	٢٠٢٢	٪٤٤,٨٠	٪٥٠,٠	١,٣٨
زيادة المساحة المروية بالري الحديث (ألف هكتار)	٢٠٢٤	١٧٤	١٩٦	٢
مؤشر صحة التربة (% الكربون العضوي) طن/هـ/سنة	٢٠٢٣	٥	٢٠	٣٠٠
تطور المساحة الحراجية (ألف هكتار)	٢٠٢٤	٥٨٦	٦٦٠	٢
مساحة المحميات الرعوية (ألف هكتار)	٢٠٢٤	٧٩٧	٨٩٨	٢
زيادة قطيع الابقار(ألف رأس)	٢٠٢٤	863	١٠٠٠	٢,٤٨
زيادة قطيع الأغنام (ألف رأس)	٢٠٢٤	17,928	٢٠,٠٠٠	١,٨
حجم الإنتاج الثروة السمكية (ألف طن)	٢٠٢٤	١٧	150	44

ملاحظة: تم اعتماد سنة الأساس حسب البيانات الرسمية المتوفرة

محور الإنتاج النباتي والبذار المحسن

٣,٦: محو ر الإنتاج النباتي

يسعى محور الإنتاج النباتي للاستجابة إلى تلبية الطلب المستقبلي المدفوع بعدة عوامل تشمل الزيادة السكانية وزيادة الطلب على السلع الغذائية، تحويل النظم الغذائية والزراعية بما يتلاءم مع التغيرات المناخية وندرة المياه، مع توقعات تغيير في النمط الغذائي تزامناً مع تحسين مستويات الدخل وزيادة الطلب على المنتجات الحيوانية التي تستلزم ضرورة تأمين المنتجات العلفية، وفي ظل محدودية عوامل الإنتاج خاصة المياه، ومعدلات نمو سكانية مرتفعة، والتوسع الحضري، فإن هذه العوامل الدافعة يستلزم التوجه نحو أولوية إنتاج السلع التي تساهم بشكل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي وعلى رأسها القمح والبقوليات الغذائية، ومادة الشعير لتأمين الأعلاف، بالإضافة إلى توجيه لإنتاج سلع ذات ميزة نسبية وتنافسية لتلبية طلب الأسواق الخارجية.

وإن تحقيق **الأولويات والتوجهات سيتم ذلك وفق النتائج وفق التسلسل الهرمي التالي:**

محور الإنتاج النباتي	
الهدف المرحلي (المحدد)	زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية، وتعزيز استدامتها، بما يعزز زيادة الإمداد والقدرة التنافسية.
المخرجات	- زراعة أصناف محسنة عالية الغلة ومقاومة للجفاف والأمراض، وتبني الزراعات الذكية مناخياً، - تحسن في كفاءة إدارة الموارد المائية والأراضي في نظم وتراكيب زراعية مستدامة. - اكتساب المزارعين مهارات عبر برامج الارشاد والتدريب، مزودين بنظم معلومات زراعية.. - تحسن في أداء سلاسل القيمة والتسويق. تطور البنى التحتية الداعمة (مخابر، مشاتل، مراكز تبريد... الخ)
التدخلات	- تنفيذ برامج بحثية لتطوير وإنتاج أصناف محسنة ومقاومة للجفاف والملوحة والأمراض. - التوسع بزراعة المحاصيل ذات المحتوى العالي من العناصر الغذائية الأساسية. - وضع تراكيب محصولية متلائمة مع المقدرة الإنتاجية للترب والمعدلات المطرية، وتوفر مياه الري. - زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من أراضي ومياه من خلال نشر الري الحديث وتطبيق ممارسات زراعية جيدة. - إطلاق برامج تدريبية وأرشادية تعتمد التكنولوجيا الحديثة. - إنشاء شبكات رصد معلومات زراعية (عن الإنتاج- الأسعار-الأمراض-المناخ). - إطلاق مناطق تنمية زراعية تعتمد مبدأ المشاريع العنقودية، كشراكات مع القطاع الخاص من منتجين ومصنعين ومصدرين.

جدول ١٣: خطة العمل في محور تطوير الإنتاج النباتي.

الهدف المرحلي (الغاية): زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية، وتعزيز استدامتها، بما يعززززيادة الإمداد والقدرة التنافسية.

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
زراعة أصناف محسنة عالية الغلة ومقاومة للجفاف والأمراض، وتبني الزراعات الذكية مناخياً	تنفيذ برامج بحثية لتطوير وإنتاج أصناف محسنة، ومقاومة للجفاف ،والملوحة، والأمراض.	استنباط وإدخال أصناف عالية الإنتاج من المحاصيل الغذائية والزراعية الرئيسية	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	المنظمات الدولية (ACSAD-ICARDA)	مستمر
		إعادة دراسة الخريطة الصنفية لمحصولي القمح والشعير		م. الشؤون الزراعية والوقاية-الاقتصاد والتخطيط الزراعي	سنة
	التوسع بزراعة المحاصيل والأصناف ذات المحتوى العالي من العناصر الغذائية الأساسية.	تنفيذ دراسات لتحديد المحاصيل ذات المحتوى الغذائي العالي ومتطلباتها، والمحاصيل البديلة			سنة
		إدراج المحاصيل المختارة ضمن الخطة الزراعية السنوية	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	الشؤون الزراعية والوقاية	٦ أشهر
	وضع تراكيب محصولية متلائمة مع المقدرة الإنتاجية للترب والمعدلات المطرية، وتوفر مياه الري.	تنفيذ دراسة لتقدير المقدرة الإنتاجية للترب الزراعية	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	منظمات دولية - مديرية الأراضي	سنتان
		تحديد المحاصيل الأمثل وفقاً للمقدرة الإنتاجية، ومطابقتها وفق الاحتياجات المائية المثلى		مديرية الشؤون الزراعية-مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	٦ أشهر
		وضع خطة زراعية تفصيلية استناداً لنتائج المرحلة السابقة	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي		٦ أشهر
	زيادة الإمداد بالبذار المحسن من المحاصيل الرئيسية الغذائية	تنفيذ برنامج عمل للتأصيل الوراثي لبذار المربي ونويات بعض أصناف المحاصيل المعتمدة والمحلية	المؤسسة العامة لإكثار البذار	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	٥ سنوات
		تجهيز محطة نموذجية لإنتاج بذار المربي	المؤسسة العامة لإكثار البذار	منظمات دولية	
		إقامة محطة نموذجية في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لإنتاج بذار الأساس لمحصول القطن	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	المؤسسة العامة لإكثار البذار	٣ سنوات
		تأهيل وإنشاء مراكز الغربلة حديثة	مؤسسة إكثار البذار	منظمات دولية	سنتان
		وضع برنامج دعم مرتبطة بالإنتاجية وتبني الممارسات الزراعية الجيدة	م. دعم الإنتاج الزراعي	مركز السياسات الزراعية	سنة
		التوسع بالبرنامج الوطني لإنتاج بذار البطاطا	مؤسسة إكثار البذار	المزارعون	سنتان

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
		تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص لإنتاج بذار البطاطا بنظام التشاركية	وزارة الزراعة	القطاع الخاص	سنة
	تبني برامج البحوث الزراعية التطبيقية	استنباط أصناف متحملة للجفاف والأمراض وذات إنتاجية عالية .	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	المنظمات والمراكز الدولية-م. الشؤون الزراعية والوقاية	مستمر
		استخدامات المياه غير التقليدية في الري وإنتاج الأعلاف .			مستمر حسب الخطة السنوية
		دراسة المقننات المائية .			
		التوسع بالطاقات البديلة .			
		الاستمرار بإيجاد بدائل للأعلاف لسد الفجوة العلفية .			
		إيجاد بدائل للأسمدة الكيميائية للتخفيف من استخدامه والمحافظة على البيئة .			
		لتوسع بأبحاث المكافحة الحيوية والمتكاملة للآفات والأمراض الزراعية للتخفيف من استخدام المبيدات وتلوث البيئة			
		تطوير عمل المراكز والمحطات والمخابر البحثية (متابعة تأهيل المحطات المتضررة تطوير المخابر القائمة تحويل بعض المحطات البحثية لمراكز متخصصة)			مستمر
		ترميم مجمعات وبنوك وراثية-تأهيل الأصناف المحلية من حبوب وخضار			٤ سنوات
	تقليص الفجوة الإنتاجية بين مراكز البحوث وحقول الفلاحين	تنفيذ دراسات حقلية لتحديد الفجوة، أسبابها، طرق معالجته، وضع خطة تنفيذية	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	مديرية التنمية الريفية والإرشاد/مديريات الزراعة	سنة
		زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في توجيه النشاط الإرشادي ونقل التقانة	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	وزارة الاتصالات والتقانة	سنتان
زيادة المساحة المستثمرة	إعادة تأهيل الأراضي المروية وزيادة مساحتها	إعادة تأهيل شبكات الري ومحطات الضخ الحكومية المتضررة	وزارة الطاقة	منظمات دولية	٥ سنوات
		إعادة تأهيل الأراضي المتضررة بمخلفات القنابل والألغام	وزارة الدفاع	وزارة الزراعة/ المنظمات الدولية ذات الصلة	سنتان
	التوسع بمشاريع ساستصلاح الأراضي	تحديد الأراضي التي تحتاج إلى استصلاح	مديرية استصلاح الأراضي	مديريات الزراعة	سنة
		وضع خطة سنوية لاستصلاح الأراضي			٦ أشهر

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
		تأمين مستلزمات الاستصلاح (الآليات الهندسية الثقيلة-مخصبات كيميائية وعضوية.... الخ) وتنفيذ الخطة			٥ سنوات
تطور البنى التحتية الداعمة (مخابر، مشاتل، مراكز تبريد... الخ)	إنشاء شبكات رصد معلومات زراعية (عن الإنتاج- الأسعار-الأمراض-المناخ).	تحديد المتطلبات (تحديد الجهات المشاركة-تحديد نوع البيانات-تحليل التغطية الجغرافية وخدمات الاتصال المتاحة).	مديرية الاتصال والدعم التنفيذي/دائرة المعلومات	كافة المديريات المعنية	سنتان
		اختيار التكنولوجيا المناسبة-البنية التحتية للاتصال-			
		إدارة البيانات وتحليلها			
		واجهات المستخدم			
	تطوير عمل مشاتل الغراس	تأهيل مشاتل الغراس التابعة لوزارة الزراعة	مديرية الشؤون الزراعية	مديريات الزراعة	٣ سنوات
		تشديد الرقابة على عمل مشاتل القطاع الخاص		مدية الشؤون القانونية	سنة
	إنشاء مخبر متخصص لاختبارات الأثر المتبقي وتحليل المبيدات (أعمال إنشائية+ معدات تحليل مبيدات)	تنفيذ دراسة جدوى، والأثر	مديرية الشؤون الزراعية	منظمات دولية/وزارة الطوارئ/ مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	٦ أشهر
		إنشاء المخبر			سنتان
	تطوير نظام الإنذار المبكر للآفات الزراعية	تنفيذ دراسة جدوى، والأثر			٦ أشهر
		إنشاء محطة إنذار مبكر للكشف عن الأمراض والبكتيرية			سنتان
	تحسين البنى التحتية الخدمية	إنشاء مراكز تجميع الإنتاج، وتصنيع، وتخزين....	قطاع خاص	غرف الزراعة	٥ سنوات
- تحسن في أداء سلاسل القيمة والتسويق.	تحديد السلع ذات الأولوية	تحليل وتشخيص السلاسل الحالية القائمة (القمح-الزيتون....)	المركز السياسات الزراعية	المديريات المعنية	مستمر
		وضع خطوات تنفيذية عبر حلقات سلاسل القيمة (مدخلات-إنتاج-تصنيع-تسويق)			
	تحسين وتطوير عمليات ما بعد الحصاد	وضع دليل إرشادي حول المعالجات الأولية والفرز والتدريج في المزرعة (الفرز والتدريج الأولي)	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي/ الجهات المعنية	سنة
		وضع ضوابط لعمل مراكز الفرز والتوضيب ، ومعايير الجودة			
		نشر وتعميم بروتوكولات الوقاية ومكافحة الآفات في مستودعات التخزين (IPM)			

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
	تطوير العملية التسويقية	إقامة جمعيات تسويقية للمنتجين وتطوير آلية التسويق الداخلي في كافة المجالات	قطاع خاص	غرف الزراعة/وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك	٥ سنوات
		تحسين التسويق الخارجي (تحديد متطلبات الأسواق الخارجية ووضع رزنامة لتحديد أوقات استيراد/تصدير المنتجات الزراعية كماً ونوعاً)	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	مركز السياسات الزراعية/غرف التجارة	مستمر
	إطلاق مناطق تنمية زراعية تعتمد مبدأ المشاريع العنقودية، كشراكات مع القطاع الخاص من منتجين ومصنعين ومصدرين.	تنفيذ دراسة لتحديد المناطق ذات الأولوية بالتدخل	مركز السياسات الزراعية	مديريات الزراعة	سنة
		وضع خطة تدخل تتضمن مجالات الاستثمار	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	الجهات المعنية/قطاع خاص	٦ أشهر
اكتساب لفنيين والمزارعين مهارات عبر برامج الإرشاد والتدريب، مزودين بنظم معلومات زراعية	إطلاق برامج تدريبية لتأهيل الفنيين والمنتجين	تدريب الفنيين والارشاديين على التقانات الزراعية الحديثة، واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الزراعة	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	الجهات المعنية/	مستمر
		تدريب المنتجين الزراعيين على الممارسات الزراعية الجيدة، وكيفية إدارة المزرعة			
		تدريب المنتجين الزراعيين خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة القيمة المضافة على منتجاتهم الزراعية (تصنيع-تسويق.. الخ)			

وزارة الزراعة السورية

محور الإنتاج الحيواني

٤,٦: محو ر الإنتاج الحيواني

مكنت البيئة المتنوعة التي يتميز بها القطر من انتشار الكثير من الأنواع والسلالات الحيوانية بعضها تمتع بميزة نسبية تنافسية كأغنام العواس والماعز الشامي وقد تعرض قطاع الثروة الحيوانية إلى اضرار كبيرة أدت إلى تناقص عدد القطيع بلغت نحو ٤٠٪، وتراجع الخدمات البيطرية نتيجة تضرر البنى التحتية من مراكز الخدمات البيطرية والبحثية، بضاف لذلك تأثير التغيرات المناخية على تراجع إنتاج محاصيل الأعلاف، وتسعى الخطة التنفيذية لمحور الإنتاج الحيواني من تحسين واقع قطاع الثروة الحيوانية من خلال ترميم القطع وتحسين الواقع الصحي للقطيع وتأمين الأعلاف، ورفع كفاءة الكوادر الفنية، **ولتحقيق هذه الأولويات والتوجهات سيتم ذلك وفق النتائج وفق التسلسل الهرمي التالي:**

محور الإنتاج الحيوامي

الهدف المرحلي (المحدد)	توفير المنتجات الحيوانية من لحوم وبيض وحليب ومشتقات الألبان لتلبية الطلب المحلي.
المخرجات	-زيادة في قطيع الثروة الحيوانية - تحسين الواقع الصحي للقطيع - توفر الأعلاف وتحسن جودتها - زيادة في إنتاج الأسماك - كوادر فنية مؤهلة
التدخلات	- ترميم قطيع الأبقار، وتحسين إنتاجية السلالات المحلية - تأهيل مراكز التلقيح والخدمات اللبيطرية. - تطوير منظومة الحجر الصحي والمراقبة البيطرية، واعتماد نظم المراقبة الجودة. - التوسع بمشاريع إنتاج الأسماك. - توفير الأعلاف وتحسين جودتها وقيمتها الغذائية. - تأهيل الكوادر الفنية

جدول ١٤: الخطة التنفيذية لتطوير الإنتاج الحيواني

الهدف المرحلي (الغاية): توفير منتجات الثروة الحيوانية من اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته لتلبية حاجة السكان والصناعات الغذائية.

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
زيادة في أعداد القطيع، وتحسن في إنتاجية القطيع	ترميم عدد قطيع الأبقار	وضع خطة بالتشارك مع الجهات المعنية لاستيراد البكاكير عالية الإنتاجية وتوزعيها على صغار المربين وفق برنامج دعم استهدافي وليس شمولي	وزارة الزراعة (المديريات والجهات المعنية)	اتحاد غرف الزراعة الاتحاد العام للفلاحين	٣ سنوات
	تأهيل وتجهيز مراكز التلقيح الاصطناعي ببنى تحتية حديثة ومناسبة	إنشاء مركز لإنتاج السائل المنوي، وخزانات سائل منوي وتأمين وحدات متنقلة لإنتاج السائل الآزوتي	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني		سنتان
	إنشاء مركز لإنتاج العروق المحلية المحسنة من اجل توزيعها على المربين	تأمين كباش محسنة من محطات بحوث الثروة الحيوانية لإنتاج سائل منوي منها	هيئة البحوث	اتحاد الفلاحين-مديرية التنمية الريفية	٥ سنوات
		توزيع الكباش المحسنة الناتجة على شبكات المربين.	المديريات المختصة		
	تزويد المراكز بطلائق حيوانية ذات جودة وراثية عالية	استيراد طلائق حيوانية عالية الجودة.	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني		٥ سنوات
		انتقاء القطعان من السوق المحلية.			٥ سنوات
	زيادة أعداد منشآت تربية الدواجن وطاقاتها الإنتاجية	العمل على التوسع في التربية وخاصة في المداجن غير العاملة (المرخصة وغير المرخصة)	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني وفروعها في المحافظات	لجان مربي الدواجن الجهات العامة المعنية الأخرى	٤ سنوات
تحسن الواقع الصحي للقطيع من خلال تحسين الخدمات البيطرية	تطبيق التشريعات والمعايير الدولية في الفحوصات والكشف عن الأمراض.	تطوير المخابر	وزارة الزراعة		سنتان
		توفير التمويل والحوافز		منظمات دولية	
		تدريب الكوادر		وزارة المالية	
	انشاء مخبر انتقائي متخصص	زيارات لعدد من المخابر المعتمدة عالميا" لنقل التجارب الناجحة	وزارة الزراعة	منظمات دولية	٣ سنوات
		مخاطبة المنظمات المانحة لتقديم الدعم المتاح		وزارة المالية	

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
	تطوير منظومة الحجر الصحي البيطري	تحديث المحاجر الحالية وبناء محاجر جديدة.	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني	مديرية الشؤون القانونية	مستمر
		تحديث التشريعات الناظمة للحجر		المنظمات الدولية	سنة
	إعادة تأهيل البنية التحتية للمخابر وتجهيزها بأحدث الأجهزة	تشييد بناء متكامل		المنظمات	مستمر
	اعتماد نظام رقابة جودة داخلي و خارجي للمخابر .	تبني منظمات دولية للمخابر المتعلقة بأنظمة الجودة .		منظمات دولية	٥ سنوات
	استيراد اللقاحات غير المنتجة محلياً بما يتوافق مع الخريطة الوبائية الوطنية.	إنشاء قاعدة بيانات		منظمات دولية	مستمر
		مراقبة وبائية مستمرة			
		تأمين اللقاحات من الدول المتخصصة بهذا المجال			
	إنتاج اللقاحات الأساسية للأبقار والأغنام والماعز والدواجن	تجهيز معامل ومراكز صناعة اللقاحات كقطاع عام أو خاص		منظمات دولية، شركات قطاع خاص	مستمر
		إعادة تأهيل ورفع كفاءة مركز إنتاج اللقاحات الوطني.			٦ أشهر
	تجديد الأرومات (العترات) الموجودة وإدخال عترات جديدة لإنتاج طيف واسع من اللقاحات	تأمين العترات الجديدة وتجديد المتوفر		منظمات دولية	١٢ شهر
	إنشاء معمل لإنتاج لقاح الحمى القلاعية وزيادة الطاقة الإنتاجية لخطوط إنتاج اللقاحات الأخرى.	تنفيذ دراسة جدوى، والبحث عن شريك تنفيذي لإنشاء المعمل		منظمات دولية، شركات قطاع خاص	٣ سنوات
		حشد الموارد المالية، واعداد العقود التنفيذية			
	تعزيز الشراكات مع المراكز البحثية والهيئات الدولية في مجال إنتاج وتطوير اللقاحات البيطرية	دورات تدريبية داخلية وخارجية	وزارة الزراعة	وكالات متخصصة، منظمات دولية	٥ سنوات
		انشاء مكتب ارتباط متخصص			
توفر الأعلاف وتحسين جودتها	تحديث البنية التحتية لمعامل الأعلاف وإنشاء مجففات للمواد العلفية مزودة بتقنيات حديثة	تفعيل الرقابة على عمل المعامل الأعلاف	وزارة الزراعة		مستمر
		توفير البنى التحتية على ارض الواقع	القطاع الخاص		

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
	البحث عن بدائل علفية آمنة ومتجددة محلياً وذلك بعد اجراء التحاليل الأساسية المخبرية.	اجراء أبحاث موسعة بهذا المجال	وزارة الزراعة		مستمر
		دعم فني ولوجستي			
	التوسع في زراعة محاصيل علفية بديلة تتلاءم مع الظروف المناخية والبيئية	زراعة الأراضي والمساحات المتوفرة	وزارة الزراعة		سنتين
	تنظيم استيراد الأعلاف بما يضمن استمرارية توفرها في السوق المحلية		وزارة الزراعة		٦ أشهر
		تنفيذ دراسات حول الاحتياج وتقدير الفجوة بين العرض والطلب	الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية		
		تنظيم إجازات استيراد	قطاع خاص (مستوردين)		
	دعم الأبحاث المتعلقة باستخدام المخلفات الزراعية والصناعية كمدخلات علفية	أبحاث علمية وعملية لاستخدامات الأعلاف	وزارة الزراعة		سنة
			البحوث العلمية الزراعية		
			كليات الزراعة		
	تطوير مخابر الأعلاف وتزويدها بالمتطلبات الفنية واللوجستية	بنى تحتية متوفرة	وزارة الزراعة		سنة
		مزود بأجهزة نوعية	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني		
		دورات تدريبية			
	ضمان حصول مخابر الأعلاف على شهادات الجودة العالمية وخاصة المتعلقة بأداء عمل المخابر ISO 17025, ISO,9001	دورات تدريبية نوعية	وزارة الزراعة		٥ سنوات
		لجنة ارتباط دولية للمخابر	التعاون الدولي		
			هيئة الطاقة الذرية		

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
زيادة في إنتاج الأسماك	التوسع في إنتـــاج إصبعيات أسماك المياه العذبة (الكارب والمشط) بشكل رئيسي ودعم وتأمين متطلبات	تجهيز مفرخ اسماك مياه العذبة بالأدوات اللازمة	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية		٥ سنوات
	التوجه نحو الاستزراع المكثف للأسماك في الأقفاص العائمة في السدود السطحية المناسبة و	السماح للقطاع الخاص بإنشاء مثل هذه المزارع بالتنسيق مع وزارة الطاقة (الموارد المائية)	قطاع خاص	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	٥ سنوات
		إقامة أقفاص عائمة في السدود من قبل الهيئة.	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية		٥ سنوات
	تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة مزارع سمكية ترابية (الترخيص ـ الأعلاف المياه)	تسهيل وتبسيط الإجراءات، مع تقديم دعم من قبل الهيئة (كتنفيذ دراسات جدوى مجاناً)	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	القطاع الخاص	سنة
	تشجيع ودعم إنشاء معامل خاصة لأعلاف الأسماك.	تقديم دعم مالية (إعفاءات ضريبية لمدة محددة... الخ)، وغير مالية	وزارة المالية	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	سنة
	إنشاء مفرخات لأسماك المياه العذبة	تنفيذ دراسات حول تحديد المناطق المؤهلة لإنشاء هذه المفرخات حسب توفر الموارد المائية	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	وزارة الطاقة (الموارد المائية)	سنة
		حشد الموارد وإنشاء المفارخ	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	وزارة المالية/ منظمات دولية	٥ سنوات
	تشجيع القطاع الخاص على الاستزراع السمكي في السدودالمائية والبحيرات	التنسيق مع وزارة الطاقة (الموارد المائية) لتحديد السدود والبحيرات المؤهلة)	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	وزارة الطاقة (الموارد المائية)	سنة
		عرض السدود والبحيرات المختارة للاستثمار	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	قطاع الخاص/هيئة الاستثمار/مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	٥ سنوات

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
	التوسع بالمشاريع الأسرية لتربية الاصبعيات	تقييم المشروع للمرحلة السابقة	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	المديريات المعنية والزراعة في المحافظات	٦ أشهر
		التوسع بالمشروع في حال تبين نجاح التجربة	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	مديرية التنمية الريفية/ الاتحاد العام للفلاحين	
كوادر فنية مؤهلة	تدريب الكوادر الفنية على أحدث أساليب التلقيح والإدارة الوراثية	دورات تدريبية	وزارة الزراعة		مستمر
	بناء قدرات الكادر الفني من خلال التدريب والتأهيل المستمر	دورات تدريبية	وزارة الزراعة		مستمر
		ربط مخابر الوزارة المعتمدة مع المخابر العالمية	مخابر عالمية معتمدة		
	تدريب الكادر الفني على أحدث الطرق والتقنيات في مجال تصنيع اللقاحات البيطرية	تطوير المخابر	وزارة الزراعة		سنتين
		توفير التمويل والحوافز	منظمات دولية		
		تدريب الكوادر			
	تزويد المراكز بالمعدات المتطورة وتحفيز العاملين بمبدأ الحوافز والمكافآت الشهرية.	شراء المعدات	وزارة الزراعة (الخطط الاستثمارية، مديرية التنمية الإدارية)		سنة
		إقرار قوانين للحوافز والمكافآت			
الترويج والاعلان	إقامة معارض وطنية والمشاركة في المعارض الدولية بغية التعريف بالمنتج السوري	المشاركة في المعارض المحلية والدولية	وزارة الزراعة	التعاون الدولي، الاقتصاد والتخطيط، الارشاد	٥ سنوات
	اعتماد معايير جودة وطنية تتوافق مع الأسواق الإقليمية والدولية	تشكيل هيئة ناظمة للجودة	وزارة الزراعة	الجهات المعنية	سنتين

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
		إقرار قانون ناظم للجودة			
	تعزيز ثقة المستهلك المحلي والدولي بالمنتج الحيواني السوري	ندوات تعريفية	وزارة الزراعة	المديريات المعنية	٦ أشهر
		مؤتمرات دولية			
نظام وطني متكامل للرصد المبكر للأمراض الحيوانية المنشأ	تطبيق مقاربة الصحة الواحدة في إدارة المخاطر الوبائية في قطاع الثروة الحيوانية على المستويين الوطني و المحلي	إنشاء قاعدة بيانات وطنية مشتركة للأمراض الحيوانية المنشأ	وزارة الزراعة	وزارة الاتصالات	سنة واحدة
		تطوير و تأهيل المختبرات البيطرية و تدريب الكوادر	وزارة الزراعة	منظات دولية	٣ سنوات
		تنفيذ برامج التحصين و مكافحة الأمراض الحيوانية المشتركة	وزارة الزراعة	وزارة الصحة	مستمر
		إعداد و تنفيذ خطط توعية للمربين و العاملين في المجال الصحي و البيئي	وزارة الزراعة	وزارة الإعلام - وزارة الإدارة المحلية والبيئة	مستمر
		تطوير التشريعات و السياسات الخاصة بتبادل البيانات و التنسيق بين القطاعات	وزارة الزراعة	وزارة الصحة- وزارة الإدارة المحلية والبيئة- الهيئة العامة للمنافذ البرية و البحرية	سنة واحدة

وزارة الزراعة السورية

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
		دعم الأبحاث العلمية حول العلاقة بين الإنسان و الحيوان و البيئة	وزارة الزراعة	وزارة التعليم العالي	مستمر
	تنفيذ البرنامج الوطني للإحصاء و ترقيم الثروة الحيوانية و ربطه بقاعدة بيانات مركزية لدى الوزارة	إعداد النظام الإداري و الفني و دليل العمل	وزارة الزراعة	وزارة التنمية الإدارية	سنة واحدة
		إنشاء قاعدة بيانات وطنية الكترونية تشمل جميع أنواع الثروة الحيوانية			
		تدريب الكوادر الفنية والإدارية	وزارة الزراعة	منظمات دولية	سنة واحدة
		تجهيز الفرق بالمعدات و الأجهزة اللازمة	وزارة الزراعة	منظمات دولية	٦ أشهر
		تنفيذ حملات الإحصاء و الترقيم في المحافظات	وزارة الزراعة	وزارة الإدارة المحلية والبيئة	سنتين
		بناء قاعدة البيانات و ربطها مركزياً	وزارة الزراعة	وزارة الاتصالات- الهيئة العامة للمنافذ البرية و البحرية	سنة واحدة
		تحديث البيانات و متابعة الإنجاز سنوياً	وزارة الزراعة	مديريات الزراعة في المحافظات	مستمر
تطور صناعة الأدوية ورفع جودتها	تطوير الإطار المؤسسي و التقني لصناعة الأدوية البيطرية من خلال تحديث البنية التحتية و رفع كفاءة الكوادر و تحفيز الاستثمار و البحث العلمي	تطوير التشريعات و الأنظمة الناظمة	وزارة الزراعة	وزارة التنمية الإدارية	سنة واحدة
		تأهيل المعامل المحلية و تحديثها	وزارة الزراعة	منظمات دولية - هيئة المواصفات و المقاييس	سنة واحدة
		إنشاء مركز وطني للبحث و التطوير الدوائي البيطري	وزارة الزراعة	منظمات دولية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة الاتصالات	٦ أشهر

وزارة الزراعة السورية

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء التنفيذين	المدة الزمنية
		بناء القدرات البشرية والفنية	وزارة الزراعة	وزارة التنمية الإدارية- منظمات دولية	سنتين
		تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي	وزارة الزراعة	شركات و معامل القطاع الخاص- وزارة الصناعة و التجارة- اتحاد المصدرين	سنة واحدة
		تعزيز نظام الرقابة الدوائية الوطنية	وزارة الزراعة	هيئة المواصفات و المقاييس- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مستمر

وزارة الزراعة السورية

محور الموارد الطبيعية

٥,٦: محور الموارد الطبيعية

ترتكز تنمية القطاع الزراعي على أساس متين من الموارد الطبيعية التي تمثل ثروة وطنية وحجر زاوية في بناء أي استراتيجية تطوير شاملة، وتأتي أهمية هذه الموارد المتمثلة في المياه، والأراضي الزراعية، والغابات، والمراعي الطبيعية، من دورها الحيوي والمتكامل في دعم العملية الإنتاجية بجميع أبعادها، ولقد كان لهذه الموارد، على امتداد العقود الماضية، الدور المحوري في تحقيق الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الغذائية، ودعم صادرات سورية الزراعية، وتوفير فرص العمل لأعداد كبيرة من السكان في الريف والمدن، إلا أن تراكم الضغوط والتحديات، من استنزاف للموارد المائية، وتدهور خصوبة التربة، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والرعي الجائر، والقطع غير المشروع للغابات، إلى جانب تأثيرات التغير المناخي، كلها عوامل تهدد استدامة هذه الثروات وتقوض قدرة القطاع الزراعي على القيام بدوره التنموي. لذلك، فإن الاستراتيجية الزراعة السورية وضعت في صلب أولوياتها الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام. فالتنمية الزراعية ليست مجرد زيادة في الإنتاج، بل هي عملية إدارة رشيدة للموارد تضمن بقاءها وتجددها للأجيال القادمة. إن تحقيق هذا التوازن بين متطلبات التنمية الزراعية الملحة وضرورة الحفاظ على البيئة هو التحدي الأكبر، وهو في الوقت نفسه الركيزة الوحيدة لضمان أمن غذائي مستقر، واقتصاد زراعي مرن، وريف مزدهر يساهم في إعادة إعمار سورية وبناء مستقبلها.

محور الموارد الطبيعية	
الهدف المرحلي (المحدد)	الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية الطبيعية، وتحسين إنتاجيتها، والمحافظة على التوزان البيئي، وإعادة تأهيل الأنظمة الأيكولوجية
المخرجات	- استدامة الموارد المائية - كفاءة في استخدام المياه - كفاءة في استخدام مياه الامطار - كفاءة في استخدام المواراد الأرضية - استدامة المواراد الحراجية - الإدارة المتكاملة لموارد البادية
التدخلات	- رفع كفاءة شبكات الري الحكومية، وترشيد استخدام المياه، والحد من تلوثها. - التوسع بمشاريع الري الحديث وحصاد مياه الأمطار. - رفع خصوبة الترب الزراعية ومعالجة الترب المتملحة. -تحسين إدارة الغابات وإعادة تأهيل الغابات المتدهورة. - تأهيل الغطاء النباتي في البادية السورية، والحد من الزحف الصحراوي.

٦,٦: الخطة التنفيذية للموارد الطبيعية

جدول ١٥: الخطة التنفيذية للموارد المائية

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
استدامة الموارد المائية	رفع كفاءة شبكات الري الحكومي	إعادة تأهيل شبكات الري	هيئة الموارد المائية	مديريات الزراعة، منظمات	٥ سنوات
	ترشيد استخدامات المياه	تشكيل جمعيات مستخدمي المياه	هيئة الموارد المائية،	البحوث الزراعية، منظمات	٣ سنوات
		الارشاد المائي	هيئة الموارد المائية	البحوث الزراعية	٢ سنة
		تعديل قانون التشريع المائي	هيئة الموارد المائية		١ سنة
	الحد من تلوث المصادر المائية	إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي	هيئة الموارد المائية	الإدارة المحلية، منظمات	٥ سنوات
		رفع كفاءة المعالجة وتحسين نوعية هذه المياه	هيئة الموارد المائية	الإدارة المحلية، منظمات	٣ سنوات
		البدء بتنفيذ الخطة الوطنية للمحطات المكانية.	هيئة الموارد المائية	الإدارة المحلية، منظمات	٥ سنوات
		البحث العلمي	هيئة البحوث الزراعية	هيئة الموارد المائية	٣ سنوات
		بناء القدرات	هيئة الموارد المائية	هيئة الموارد المائية	٢ سنة
رفع كفاءة استخدام المياه	التوسع بمشروع الري الحديث	إعادة هيكلية مشروع التحول	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	٦ أشهر
	التوسع بالري السطحي المطور	التسوية بالليزر	البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي، منظمات	٦ أشهر
		تقنية المصاطب	البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي، منظمات	٦ أشهر
	تطوير البحث العلمي المائي	نمذجة الري	هيئة البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي، منظمات	١ سنة
		تطبيق الاحتياجات المائية للمحاصيل	هيئة البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	٣ أشهر

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
		دعم برامج البحث العلمي المائي	هيئة البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	٢ سنة
		بناء القدرات	هيئة البحوث الزراعية	مديرية دعم الإنتاج الزراعي، منظمات	٢ سنة
رفع كفاءة استخدام مياه الامطار	التوسع حصاد مياه الامطار	مشاريع حصاد المياه على مستوى السدات المائية	هيئة الموارد المائية	منظمات	٥ سنوات
		مشاريع حصاد المياه على مستوى الحقل	هيئة البحوث الزراعية	هيئة الموارد المائية، منظمات	٢ سنة
		مشاريع حصاد المياه على أسطح المنازل	هيئة البحوث الزراعية	هيئة الموارد المائية، منظمات	١ سنة
		البحث العلمي	هيئة البحوث الزراعية	هيئة الموارد المائية	٣ سنوات
		بناء القدرات	هيئة البحوث الزراعية	منظمات	٢ سنة
رفع كفاءة استخدام موارد الأراضي	استكمال خارطة تصنيف التربة	وضع خرائط تصنيف التربة والغرائط الغرضية	هيئة البحوث الزراعية	مديرية الأراضي	٥ سنوات
		المقدرة الانتاجية	هيئة البحوث الزراعية	مديرية الأراضي	٣ سنوات
	استكمال خارطة استعمالات الأراضي	وضع خارطة استعمالات الأراضي لكافة المحافظات السورية	مديرية الأراضي	هيئة البحوث الزراعية	٢ سنة
		تصحيح ميزان استعمالات الأراضي	هيئة البحوث الزراعية،	هيئة البحوث الزراعية	١ سنة
		تأسيس مركز معلومات التربة	هيئة البحوث الزراعية	منظمات	٦ أشهر
	معالجة الترب المتأثرة بالملوحة في دير الزور	تأهيل المصارف الزراعية العمودية والافقية	هيئة الموارد المائية	مديريات الزراعة، منظمات	٢ سنة
		زراعة المحاصيل المتحملة للملوحة	هيئة البحوث الزراعية	مديرية الأراضي	١ سنة
	الزراعة الحافظة	تحديث خارطة الكربون المحتجز في التربة	هيئة البحوث الزراعية	مديرية الأراضي	٦ أشهر

جدول ١٦: الخطة التنفيذية للغابات والحراج

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
استدامة موارد الحراج	إدارة الغابة	إصدار تشريعات جديدة	الحراج		١ سنة
		تأهيل المشاتل الحراجية	الحراج	مديريات الزراعة، منظمات	١ سنة
		الانذار مبكر	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	الطوارئ	١ سنة
		انشاء بنك وراثي وطني لحفظ المادة الوراثية	هيئة البحوث الزراعية،	الحراج	٦ أشهر
		انشاء مشاتل للأنواع المهددة بالانقراض	هيئة البحوث الزراعية	الحراج	٦ أشهر
		بناء قاعدة بيانات حراجية متكاملة	هيئة البحوث الزراعية	الحراج	٦ أشهر
		تنمية وتأهيل المحميات الحراجية	الحراج،	الإدارة المحلية والبيئة ، منظمات	٢ سنة
	تأهيل الغابات المتدهورة والمحروقة والمعتدى عليها	تحديد شدة الحريق لدراسة الأثر على التربة والبذور	الحراج	البحوث الزراعية	٦ أشهر
		مراقبة التجدد الطبيعي	هيئة البحوث الزراعية	الحراج	٢ سنة
		تحديد المساحات الواجب زراعتها واماكنها	الحراج	مديريات الزراعة	٦ أشهر
		الإدارة التشاركية مع المجتمع المحلي	الحراج	مديرات الزراعة	٢ سنة
	البحث العلمي الحراجي	البحث العلمي	هيئة البحوث الزراعية	الحراج	٣ سنوات
		بناء القدرات	هيئة البحوث الزراعية	الحراج	٢ سنة

جدول ١٧ الخطة التنفيذية لتنمية البادية

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
تحسين الحمولة الرعوية	تأهيل الغطاء النباتي في البادية السورية	- إعداد خريطة تدهور الغطاء النباتي والحمولة الرعوية في البادية لوضع الخطط الاستراتيجية المناسبة للتدخل.	هيئة البادية	بحوث، أراضي	١ سنة
		- ادخال مساحات جديدة ومحدودة وفي المناطق الأكثر اماناً لإعادة استزراعها وتأهيلها بما يضمن الحماية الفعلية لها.	هيئة البادية	أراضي	٢ سنة
		-إقامة واستزراع المحميات الرعوية الخاصة لدى المربيين في منطقة الاستقرار الرابعة في الأراضي المتدهورة على تخوم خط البادية وبالتنسيق مع البحوث العلمية الزراعية ومديرية أملاك الدولة.	هيئة البادية	أراضي، بيئة	٢ سنة
		-إقامة وتأسيس حقول رعوية بمساحات محدودة حول الابار ولاسيما في مناطق تواجد المربيين ولتشكيل بؤر وواحات خضراء في مناطق متفرقة من البادية.	هيئة البادية	بحوث، أراضي	٢ سنة
		-إقامة واحات من النخيل والأشجار الحراجية والمثمرة بالأنواع الملائمة حول الآبار.	هيئة البادية	بحوث، أراضي	سنة
		-إعادة تفعيل المساحة المخصصة لكل جمعية، وذلك لتنظيم الحمولات الرعوية حسب مساحة الجمعية وعدد الأغنام في كل منها وإعادة تفعيل صندوق تداول الأعلاف.	هيئة البادية	مؤسسة الاعلاف	سنة
		-إعادة تأهيل المحميات البيئية والواحات بهدف تنشيط السياحة البيئية	هيئة البادية	البيئة	٢ سنة
	التوسع بالمشاتل الرعوية	- تأسيس مشاتل رعوية اسعافية مؤقتة بالقرب من مناطق التدخل والعمل لإنتاج الغراس اللازمة لإعادة استزراع المحميات وذلك بهدف توفير الجهد ونفقات النقل.	هيئة البادية		سنة
		- الحفاظ على القدرة الانتاجية الراهنة للمشاتل وطاقتها (مليون غرسة) مع إبقاء الجاهزية والاستعداد لزيادة إنتاجية المشاتل في حال الضرورة ومع توسع المساحات المستزرعة .	هيئة البادية		٦ اشهر
		- تحويل آبار المشاتل للعمل على الطاقة البديلة.	هيئة البادية	منظمات	سنة
		رفد المشاتل الرعوية بالكوادر الفنية المدربة والمؤهلة لضمان حسن سير العمل مع المتابعة المستمرة للعملية الإنتاجية	هيئة البادية	تنمية إدارية	سنة
	تأسيس حقول أمهات	تخصيص المساحة اللازمة وزراعتها أو تأهيلها كبستان أمهات بذرية.	هيئة البادية	بحوث	سنة
		- تأمين مصدر مائي قريب.	هيئة البادية		سنة
		- القرب من أماكن تواجد المشاتل الرعوية	هيئة البادية		سنة

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
تحسن في الغطاء النباتي، ووقف زحف التصحر	الحد من التصحر وتدهور الغطاء النباتي	- توفير البدائل اللازمة للتدفئة والطهي.	هيئة البادية		٦ اشهر
		- نشر الوعي ورفع المستوى الثقافي للمجتمع المحلي، لتحقيق الإدارة السليمة للمراعي.	هيئة البادية	الارشاد	سنة
		- تثبيت الكثبان الرملية بالوسائط الميكانيكية والحيوية لمنع تدهور الأراضي وتشكل الكثبان ومخاطر التصحر.	هيئة البادية	بحوث، اكساد	سنة
		- منع الفلاحة في البادية.	هيئة البادية	داخلية	٢ سنة
		- تحسين حالة الغطاء النباتي.	هيئة البادية	بحوث	١ سنة
		.من الطرقات العشوائية الحد -	هيئة البادية		١ سنة
تحسن الواقع الصحي والخدمي والاقتصادي	تحسين مستوى التعلمي والصحي	تفعيل المدارس الداخلية وإحداث مدارس أخرى لتعليم أبناء البادية	هيئة البادية	وزارة التربية	٣ سنة
		-إحداث مدارس متنقلة.	هيئة البادية	منظمات ، تربية	١ سنة
		-وضع برنامج تعليمي مكثف لأبناء البادية بسبب توقف المدارس عن التعليم.	هيئة البادية	تربية	١ سنة
		-دورات محو أمية لتعليم الكبار.	هيئة البادية	ارشاد	١ سنة
		-إقامة الأيام الحقلية والإرشادية.	هيئة البادية	ارشاد	١ سنة
		-إقامة مراكز التوعية الشاملة.	هيئة البادية	ارشاد	١ سنة
		مراكز للتدريب على الصناعات التقليدية والغذائية والتوعية الصحية والبيئية إقامة-	هيئة البادية	تنمية ريفية	١ سنة
	توجيه الاستثمارات في البادية والتصنيع بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة	وضع خارطة استثمارية على مستوى الفرع	هيئة البادية		٣ اشهر
		القطاع الخاص والممولين للاستثمار جذب -	هيئة البادية		٦ اشهر
	وحدات بيطرية متنقلة مجهزة بكافة التجهيزات البيطرية لتقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية في البادية	-الاحصاء الدقيق لأعداد الثروة الحيوانية في البادية.	هيئة البادية	منظمات	سنة
		-تقديم الخدمات البيطرية من خلال الكوادر الفنية	هيئة البادية	صحة حيوانية	سنة

النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
	تقديم الخدمات البيطرية والعلاجية والوقائية والرعاية الصحية	الحفاظ على الثروة الحيوانية	البادية	م. الإنتاج حيواني	سنة
		-إقامة مراكز بيطرية ووحدات بيطرية متنقلة.	البادية	م. الإنتاج حيواني	٦ اشهر
		.الارشاد والتوعية تقديم-	البادية	ارشاد	٦ اشهر
	دعم المشاريع وتطوير قدرات المرأة في البادية	- تحديد المشاريع (موارد، نباتي، حيواني، تصنيع طاقة، حرف)	البادية	تنمية ريفية	٥ أشهر
		- تأهيل وتدريب	البادية	تأهيل وتدريب	٦ اشهر
		منح تقديم -	البادية	منظمات	٣ اشهر
	تطوير البنى التحتية في المحميات	صيانة الطرق داخل المحميات	البادية	إدارة محلية	سنة
		- تحسين شبكات المياه والكهرباء والاتصالات.	البادية	طاقة	٦ اشهر
		- استخدام تقنيات حصاد المياه.	البادية	بحوث، موارد مائية	٢ سنة
		-توفير مراكز خدمات	البادية		سنة
	بناء برامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية	-اعداد برامج تدريب مهنية	البادية	منظمات	٤ اشهر
		- تنظيم ورش عمل	البادية	منظمات	٥ اشهر
		تقييم المهارات قبل وبعد التدريب -	البادية	تأهيل وتدريب	٣ أشهر
	إنشاء قاعدة بيانات للتجمعات السكانية	اعداد خريطة للتجمعات السكانية في البادية.	البادية	بحوث، أراضي	٦ اشهر
		-تحديد عدد سكان كل تجمع.	البادية	أراضي	سنة
		- تحديد مصادر الدخل الرئيسية في التجمع.	البادية	إحصاء	٦ اشهر
		- تحديد الخدمات المتوفرة في كل تجمع.	البادية		٦ اشهر
		-توفير استدام الأدوات التي تعمل بمصادر الطاقة البديلة في الاستخدام المنزلي .	البادية	منظمات	٦ اشهر

محور التنمية الريفية

٧,٦: محور التنمية الريفية

تمثل التنمية الريفية المتوازنة والمستدامة ركيزة أساسية في إعداد استراتيجية زراعية متكاملة في سورية، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه المناطق الريفية في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشة للسكان. إذ تساهم هذه التنمية في تنويع مصادر الدخل، والحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر. كما تدعم التنمية الريفية المستدامة استمرارية النشاط الزراعي من خلال تطبيق ممارسات زراعية تحافظ على خصوبة الأرض وتقلل من استنزاف الموارد، مما ينعكس إيجابياً على تحسين الإنتاجية والكفاءة الزراعية في المدى الطويل. وكبلد زراعي مثل سورية، فإن التنمية الزراعية هي ركيزة أساسية في التنمية الريفية التي تعد عبر قطاعية، تساهم في تحقيقها قطاعات عدة من خلال تطوير البنى التحتية وتنشيط الجوانب الاقتصادية لمكافحة الفقر الريفي، فهي لا تهدف فقط إلى زيادة الإنتاج، بل إلى بناء مجتمعات ريفية قادرة على الصمود، قائمة على مبادئ الكفاءة والإنصاف والاستدامة.

محور التنمية الريفية	
الهدف العام الرؤية	تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة في المناطق الريفية بما يضمن تحسين جودة الحياة والقضاء على الفقر، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة ومتوازنة تسهم في رفع إنتاجية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.
الأهداف المرحلية	- تحسين مستوى المعيشة والمعرفة للمجتمعات الريفية، - خلق فرص عمل من خلال استثمار الموارد المحلية. - تنشيط التصنيع، وتطوير أساليب التسويق الزراعي. - تفعيل دور الفئات الضعيفة من المجتمع الريفي.
التدخلات	- توجيه الاستثمارات للزراعة والتصنيع الزراعي بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة. - دعم المشاريع الصغيرة المبنية على أساس الاقتصاد الدائري، والتركيز على تطوير قدرات المرأة الريفية ومساهمتها في العملية الإنتاجية. - تبني نظام تعاونيات زراعية متخصصة إنتاجية وتسويقه. - بناء برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الريف بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التربية (التعليم المهني) والمنظمات الدولية. - تطوير البنى التحتية في الريفي بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة، ووزارة الطاقة، والاتصالات، والإدارة المحلية والبيئة.

جدول ١٨: الخطة التنفيذية للتنمية الريفية

الهدف المرحلي	النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
إنعاش وتحسين سبل عيش سكان الريف وزيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين وتعزيز كفاءة سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي وقدرتها التنافسية	تأمين فرص عمل من خلال توسيع دائرة الاستثمار تبعاً للإمكانيات المتاحة وطبيعة وظروف كل منطقة.	توجيه الاستثمارات للزراعة والتصنيع الزراعي بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة بغرض خلق قيمة مضافة للمنتج الزراعي	وضع خارطة استثمارية على مستوى المحافظة.	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	كافة المديريات	٦ اشهر
			جذب القطاع الخاص والممولين للاستثمار من خلال تعديل قانون الإستثمار وتقديم الحوافز المادية بما يتعلق بالقطاع الزراعي		هيئة الاستثمار	سنة
		التوجه نحو المشاريع الصغيرة المبنية على أساس الاقتصاد الدائري،.	وضع الدراسات اللازمة للمشاريع المبنية على مبدأ الاقتصاد الدائري وفق محاور (الزراعة والموارد الطبيعية، الثروة الحيوانية، الصناعات الغذائية، الطاقة والبيئة، الحرف والصناعات اليدوية)	مديرية الإرشاد والتنمية الريفية	الجهات المعنية	سنة
	تنشيط التصنيع الزراعي، وتطوير أساليب التسويق الزراعي.	تأسيس وحدات التصنيع الريفي وورش التعبئة والتغليف والتوضيب والتي تعتبر بمثابة مشروع جماعي تساهم في استيعاب الفائض من الإنتاج الزراعي ويعطيه قيمة مضافة .	اختيار القرية ، اختيار المستفيدين، تجهيز المكان، تجهيز المعدات، التدريب، الترخيص		كافة الجهات المعنية	٥ سنوات
		تبني نظام تعاونيات زراعية متخصصة إنتاجية وتسويقه.	إطلاق برنامج إرشادي			
			تأسيس تعاونيات			
			تدريب إدارة وتسويق			
			ربط التعاونيات بالأسواق			
			اختيار المنطقة أو المحافظة			

الهدف المرحلي	النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
		ايجاد منافذ تسويقية للمنتجات الريفية على مستوى المناطق والمحافظات . وإقامة قرى تصديرية في قرى مختارة وربط المزارعين بها مباشرة	تجهيز المكان وتزويده بالمعدات اللازمة			
			تنظيم وإطلاق برامج تدريبية			
		تحسين جودة المنتجات الغذائية الريفية ممايساهم في زيادة فرصها التسويقية .	دراسة الواقع الراهن للمنتجات وتحديد الاحتياج			
			تحدد المواصفات القياسية للمنتجات الريفية			
			وضع دليل الممارسات التصنيعية الجيدة للمنتجات الريفية			
			وضع دليل تصنيع موحد للمنتجات الريفية			
			وضع البرامج والأنشطة اللازمة			
المجتمع الريفي وخاصة الفئات الهشة قادر ومؤهل ومشارك في العملية الإنتاجية والتنموية وفعالية	تفعيل دور الفئات الضعيفة من المجتمع الريفي.	بناء برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الريف بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التربية (التعليم المهني) والمنظمات الدولية، والتركيز على تطوير قدرات المرأة الريفية ومساهمتها في العملية الإنتاجية	برامج تدريب مهنية			
			ورش عمل			
			تقييم المهارات قبل وبعد التدريب			
		استهداف القرى التنموية باعتماد مبدأ التنمية المحلية المتكاملة القائمة على المشاركة والمبادرات المحلية بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وذلك حسب الخطة التنموية لكل قرية .	تشكيل لجنة التنمية المحلية وتدريبها			
			دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقرية			

وزارة الزراعة السورية

الهدف المرحلي	النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
			دراسة واقع الاسر في القرية			
			تحديد الاحتياجات والبرامج			
			وضع خطة تنموية			

٨,٦: محور الخدمات المساعدة

الهدف المرحلي	النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
تحسين سلوك المزارع بحيث يستطيع الحصول على المعلومات بسهولة والقيام بأفضل الاعمال والممارسات الزراعية بمفرده	تمكين منظومة الإرشاد الزراعي متمكنة في نقل المعرفة والممارسات الزراعية الحديثة بفاعلية إلى المزارعين، من خلال كوادر مؤهلة وبنية مؤسسية وتدريبية مطوّرة.	بناء القدرات وتنمية الكوادر	تدريب فريق وطني فنياً وإرشادياً يتولى مهمة التدريب للعاملين في الوحدات الإرشادية	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	سنة
			تدريب العاملين في الوحدات الارشادية من قبل الفريق الوطني وفق خطة عمل تتوافق من الاحتياجات الفنية والنشاط الزراعي السائد	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	مستمر
		تفعيل عمل مركز التدريب على الارشاد والعلوم الزراعية	توصيف مهنة المرشد الزراعي بشكل دقيق - تطوير البنية القانونية لعمل مركز التدريب	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	مديرية الشؤون القانونية	٣ أشهر
			وضع برنامج تأهيل المرشدين الزراعيين من الناحية الفنية والارشادية - إخضاع العاملين الجدد للتدريب قبل ممارستهم العمل الإرشادي - وضع برنامج تدريب خاص بالعاملين القدامى	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	مستمر

وزارة الزراعة السورية

الهدف المرحلي	النتائج المتوقعة	النشاط الرئيسي	النشاط الفرعي	الجهة المنفذة	الشركاء	فترة الإنجاز
		تطوير البنية التحتية والمؤسسية	تأهيل الوحدات الارشادية المتضررة - إعادة بناء الوحدات الارشادية المدمرة وفق نموذج بناء معتمد من مديرية الارشاد وفق خطة أولويات موزعة على المدى الزمني	وزارة الزراعة	منظمات	٥ سنوات
	مزارعون مؤهلون وقادرون على استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإتصال والوصول للمعلومات	انشاء منصات لتبادل المعرفة بين المزارعين المنتجين ومراكز البحوث والإرشاد وبناء قدرات المزارع	تدريب المزارعين بشكل مستمر على استخدام وسائل التواصل الحديثة والاستفادة من مزاياها في حل المشكلات التي يواجها بالوقت المناسب ، وايصال نتائج البحوث الزراعية الى المزارعين والملائمة لاحتياجاتهم	مديرية التنمية الريفية والإرشاد - مديرية التقانة والإتصالات	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	مستمر
			اقامة دورات على استخدام وسائل التواصل الحديثة، ٢- مدارس المزارعين الحقلية وغيرها من الطرق الارشادية المناسبة حسب الحالة	مديرية التنمية الريفية والإرشاد - مديرية التقانة والإتصالات	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	مستمر
دعم الشركات الزراعية والبيطرية والصناعات الغذائية وجهات القطاع العام بعمالة نوعية وفق المهارات المطلوبة لعملها	تطوير عمل مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الزراعة لتقديم تدريب نوعي تخصصي وفق حاجة سوق العمل الزراعي	توصيف مهنة المراقب الزراعي والبيطري وفني الآلات الزراعية واصدار تشريع قانوني يوصف المهنة بشكل دقيق	تشكيل لجنة قانونية ومالية وإدارية مهمتها اصدار تشريع قانوني ونظام مالي ينظم عمل المراكز ويسمح باستخدامها لتنفيذ أبحاث للدراسات العليا وتنفيذ تدريب لطلاب المؤسسات التعليمية وفق الاحتياج والاختصاص	مديرية التنمية الريفية والإرشاد والتعليم الزراعي	مديرية الشؤون القانونية	سنة
		تحديد الوظائف المطلوب شغلها من المراقبين	دراسة حاجة سوق العمل الزراعي من العمالة وعقد اجتماعات وورش عمل لمناقشة حاجة سوق العمل من العمالة الزراعية المتخصصة والمهارات اللازمة لشاغليها	مديرية التنمية الريفية والإرشاد والتعليم الزراعي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - منظمات	٦ أشهر
			تدريب عمالة متخصصة لجهات القطاع الخاص والعام - اعداد برامج تدريب متخصصة وتأهيل كادر مدربين لتأمين احتياجات تنفيذ الهدف - ربط الحصول على قرض أو تمويل لمشروع صغير أو متوسط باتباع دورة تدريبية تخصصية بموضوع المشروع ضمن أحد المراكز الفنية المعتمدة	مديرية التنمية الريفية والإرشاد والتعليم الزراعي	البحوث العلمية - مديريات متخصصة - منظمات	مستمر

سابعاً: نظام المتابعة والتقييم

١,٧: آلية نظام المتابعة

إن نظام المتابعة والتقييم الفعال **ليس مجرد أداة رقابية، بل هو نظام تعلم وتكيف مستمر**، يقوم بتحول الاستراتيجية من خطة جامدة إلى عملية ديناميكية مرنة قادرة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص، مما يضمن في النهاية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والمرنة التي تطمح إليها الاستراتيجية. وبهدف قياس التقدم وتحقيق المساءلة، فقد ركز نظام المتابعة على متابعة النتائج وليس الأنشطة فقط، وهذا يضمن التعلم والتكيف المستمر والمراجعة الدورية لبرامج ومشاريع ونشاطات الاستراتيجية.

وسعيا لتحقيق الغاية من نظام المتابعة والتقييم، فقد استند تصميم النظام إلى نظرية التغيير التي تبنتها الاستراتيجية (الرؤية-الرسالة-الأهداف -البرامج والخطة التنفيذية)، وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (SMART Indicators)، والتي حددت على جميع مستويات الهيكل الهرمي لمكونات نظرية التغير (مؤشرات: النشاطات، النتائج، المخرجات)، ومن خلال تقارير المتابعة والتغذية الراجعة متبعة مسار تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية، وإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر.

وسيتم تصميم نظام المتابعة وفق الخطوات التالية:

- بناء مصفوفة المؤشرات (وفق الجداول التالية).
- بناء قاعدة بيانات تتضمن مكونات الخطة التنفيذية (النشاط الرئيسي والفرعي، والجدول الزمني)
- تحديد الجدول الزمني لتنفيذ كل نشاط ونسب الإنجاز موزعة ربعياً (٣ أشهر)
- متابعة تنفيذ النشاطات باستخدام MS project، ورفع التقارير الدورية.
- يعيني عناصر ارتباط في الجهات المعنية لرفع تقارير شهرية عن التقدم المحرز ونسب التنفيذ.
- يعين رئيساً لعناصر الارتباط لإعداد تقرير ربعي ورفعه للسادة المعاونين، ثم رفعه أصولاً للسيد الوزير.

وستتولى مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي متابعة التقارير الشهرية الواردة من المديريات المعنية، وفق نماذج المتابعة والتقييم التالية، واعداد تقرير ربعي يتضمن نسب الإنجاز التراكمية تنفيذ النشاطات، أي متابعة (رصد) جمع بيانات عن مؤشرات المحددة مسبقاً لتقييم تنفيذ خطط الاستراتيجية التنفيذية (أو البرامج والمشاريع الخاصة) حسب البرنامج الزمني للنشاطات والنفقات الموزعة حسب الميزانية ومتابعة سير العمل ومستوى إنجاز النشاطات، في حين سيتولى المركز الوطني للسياسات الزراعية تقييم، النتائج، والمخرجات من خلال مراجعة نصف المرحلة لإنجاز الاستراتيجية الزراعة (تقييم نصف مرحلة ٢٠٢٨)، وتحديد سير العمل نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتقييم مستوى الكفاءة والفعالية.

٢,٧: مؤشرات القياس والمتابعة

١,٢,٧: محور الإنتاج النباتي

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء
تنفيذ برامج بحثية لتطوير وإنتاج أصناف محسنة ومقاومة للجفاف والملوحة والأمراض.	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	عدد الأصناف المستنبطة
		الخريطة الصنفية المنجزة
		تقرير (دراسة)
التوسع بزراعة المحاصيل والأصناف ذات المحتوى العالي من العناصر الغذائية الأساسية.	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	خطة موسمية
وضع تراكيب محصولية متلائمة مع المقدرة الإنتاجية للترب والمعدلات المطرية، وتوفر مياه الري.	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	تقرير (دراسة)
		تقرير (دراسة)
	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	خطة موسمية
زيادة الإمداد بالابذار المحسن من المحاصيل الرئيسية الغذائية	المؤسسة العامة لإكثار البذار	عدد الأصناف المؤصلةوراثيا
	المؤسسة العامة لإكثار البذار	المحطة المحدثة
	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	المحطة المحدثة
	مؤسسة إكثار البذار	عدد المركز المؤهلة
	م. دعم الإنتاج الزراعي	تقرير (البرنامج)
	مؤسسة إكثار البذار	كمية البذار المنتج
	وزارة الزراعة	عدد المشاريع / كمية الإنتاج
تبني برامج البحوث الزراعية التطبيقية	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	عدد الأصناف المستنبطة
		عدد المراكز والمحطات المؤهلة
		عدد البنوك الوراثية المرممة/الأصناف المحلية المؤهلة
تقليص الفجوة الإنتاجية بين مراكز البحوث وحقول الفلاحين	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	تقرير
	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	عدد البرامج المحدثة
إعادة تأهيل الأراضي المروية وزيادة مساحتها	وزارة الطاقة	% الزيادة في المساحة/ عدد الهكتارات المروية
	وزارة الدفاع	المساحة المؤهلة (هكتار)
التوسع بمشاريع استصلاح الأراضي	مديرية استصلاح الأراضي	تقرير
		تقرير (الخطة)
		المساحة المستصلحة
إنشاء شبكات رصد معلومات زراعية (عن الإنتاج- الأسعار-الأمراض-المناخ).	مديرية الاتصال والدعم التنفيذي/دائرة المعلومات	المنصة المحدثة
تطوير عمل مشاتل الغراس	مديرية الشؤون الزراعية	عدد المشاتل المؤهلة
إنشاء مخبر متخصص لاختبارات الأثر المتبقي وتحليل المبيدات (أعمال إنشائية+ معدات تحليل مبيدات)	مديرية الشؤون الزراعية	تقرير (دراسة الجدوى)
		المخبر المحدث
تطوير نظام الإنذار المبكر للآفات الزراعية		تقرير (دراسة الجدوى)
		المحطة المحدثة

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء
تحسين البنى التحتية الخدمية	قطاع خاص	عدد المراكز المحدثة
تحديد السلع ذات الأولوية	المركز السياسات الزراعية	عدد الدراسات
		الخطط التنفيذية
تحسين وتطوير عمليات ما بعد الحصاد	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	دليل إرشادي
		دليل بعمل مراكز التوضيب ومعايير الجودة
		التعاميم
تطوير العملية التسويقية	قطاع خاص	عدد الجمعيات المحدثة
	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	تقارير
إطلاق مناطق تنمية زراعية تعتمد مبدأ المشاريع العنقودية، كشراكات مع القطاع الخاص من منتجين ومصنعين ومصدرين.	مركز السياسات الزراعية	تقرير
	مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي	خطة تدخل
إطلاق برامج تدريبية لتأهيل الفنيين والمنتجين	مديرية التنمية الريفية والإرشاد	برنامج تدريبي/عدد المتدربين

٢,٢,٧: محور الإنتاج الحيواني

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء KPIs
ترميم عدد قطيع الأبقار	وزارة الزراعة (المديريات والجهات المعنية)	الخطة المنجزة
تأهيل وتجهيز مراكز التلقيح الاصطناعي ببنى تحتية حديثة ومناسبة	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني	عدد الوحدات المدثة
إنشاء مركز لإنتاج العروق المحلية المحسنة من اجل توزيعها على المربين	هيئة البحوث	عدد الكباش الموزعة سنوياً
	المديريات المختصة	
تزويد المراكز بطلائق حيوانية ذات جودة وراثية عالية	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني	الكمية المستوردة
		عدد الرؤوس
زيادة أعداد منشآت تربية الدواجن وطاقاتها الإنتاجية	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني وفروعها في المحافظات	عدد المداجن المرخصة
تطبيق التشريعات والمعايير الدولية في الفحوصات والكشف عن الأمراض.	وزارة الزراعة	عدد المخابر المطورة
		نسبة التجديد
		عدد الكوادر المدربة
انشاء مخبر انتقائي متخصص	وزارة الزراعة	المخبر المحدث/نسبة الإنجاز السنوية
تطوير منظومة الحجر الصحي البيطري	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني	عدد المحاجر المؤهلة
		قرارات وتعليمات محدثة
إعادة تأهيل البنية التحتية للمخابر وتجهيزها بأحدث الأجهزة		عدد الكادر المؤهل

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء KPIs
اعتماد نظام رقابة جودة داخلي و خارجي للمخابر .		الشهادات الممنوحة
استيراد اللقاحات غير المنتجة محلياً بما يتوافق مع الخريطة الوبائية الوطنية.		عدد اللقاحات المستوردة
إنتاج اللقاحات الأساسية للأبقار والأغنام والماعز والدواجن		عدد الأوبئة التي تم معالجتها عدد اللقاحات المصنعة عدد اللقاحات المنتجة
تجديد الأرومات (العترات) وإدخال عترات جديدة لإنتاج طيف واسع من اللقاحات		عدد العترات المجهزة
إنشاء معمل لإنتاج لقاح الحمى القلاعية		المعمل المحدث
تعزيز الشراكات مع المراكز البحثية والهيئات الدولية في مجال إنتاج وتطوير اللقاحات البيطرية	وزارة الزراعة	مؤشرات تقييم الجودة الحصول على الاعتمادية
تحديث البنية التحتية لمعامل الأعلاف وإنشاء مجففات للمواد العلفية مزودة بتقنيات حديثة	وزارة الزراعة وكالات متخصصة القطاع الخاص	مؤشرات جودة عالية للأعلاف عدد المجففات المتوفرة
البحث عن بدائل علفية آمنة ومتجددة محلياً وذلك بعد اجراء التحاليل الأساسية المخبرية.	وزارة الزراعة	الحصول على بدائل جديدة للأعلاف
التوسع في زراعة محاصيل علفية بديلة تتلاءم مع الظروف المناخية والبيئية	وزارة الزراعة	تطور المساحات العلفية / أو نسبة الزيادة في كمية الإنتاج
تنظيم استيراد الأعلاف بما يضمن استمرارية توفرها في السوق المحلية	وزارة الزراعة الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية قطاع خاص (مستوردين)	عدد الدراسات عدد إجازات الاستيراد كمية الأعلاف المستوردة
دعم الأبحاث المتعلقة باستخدام المخلفات الزراعية والصناعية كمدخلات علفية	وزارة الزراعة/ البحوث العلمية الزراعية/ كليات الزراعة	عدد الأبحاث
تطوير مخابر الأعلاف وتزويدها بالمتطلبات الفنية واللوجستية	مديرية الصحة والإنتاج الحيواني	مخبر مجهز ومتطور
ضمان حصول مخابر الأعلاف على شهادات الجودة العالمية وخاصة المتعلقة بأداء عمل المخابر ISO,9001 ,ISO 17025	وزارة الزراعة / التعاون الدولي/هيئة الطاقة الذرية	عدد الشهادات
التوسع في إنتـــاج إصبعيات أسماك المياه العذبة (الكارب والمشط) بشكل رئيسي ودعم وتأمين متطلبات	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	عدد الأصبعيات المنتجة
التوجه نحو الاستزراع المكثف للأسماك في الأقفاص العائمة في السدود السطحية المناسبة والبحر	قطاع خاص الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	عدد مشاريع الاقفاص المنفذة عدد الاقفاص المقامة
تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة مزارع سمكية ترابية (الترخيص ـ الأعلاف المياه)	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	التشريعات والتسهيلات الصادرة

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء KPIs
تشجيع ودعم إنشاء معامل خاصة لأعلاف الأسماك.	وزارة المالية	التشريعات والتسهيلات الصادرة
إنشاء مفرخات لأسماك المياه العذبة	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	عدد المفارخ المقامة
تشجيع القطاع الخاص على الاسترزاع السمكي في السدودالمائية والبحيرات	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	عدد المشاريع المنفذة
التوسع بالمشاريع الأسرية لتربية الاصبعيات	الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية	عدد المشاريع المنجزة
تدريب الكوادر الفنية على أحدث أساليب التلقيح والإدارة الوراثية	وزارة الزراعة	عدد المتدربين
بناء قدرات الكادر الفني من خلال التدريب والتأهيل المستمر	وزارة الزراعة	عدد المخبريين المحللين
	مخابر عالمية معتمدة	عدد الفنيين المستفيدين
تدريب الكادر الفني على أحدث الطرق والتقنيات في مجال تصنيع اللقاحات البيطرية	وزارة الزراعة	عدد المتدربين
تزويد المراكز بالمعدات المتطورة وتحفيز العاملين بمبدأ الحوافز والمكافآت الشهرية.	وزارة الزراعة (الخطط الاستثمارية، مديرية التنمية الإدارية)	عدد أو قيمة المعدات.
		نظام الحوافز
إقامة معارض وطنية والمشاركة في المعارض الدولية بغية التعريف بالمنتج السوري	وزارة الزراعة	عدد المشاركات في المعارض
اعتماد معايير جودة وطنية تتوافق مع الأسواق الإقليمية والدولية	وزارة الزراعة	القرار الناظم للجودة
تعزيز ثقة المستهلك المحلي والدولي بالمنتج الحيواني السوري	وزارة الزراعة	عدد الندوات
		عدد المشاركات في المؤتمرات الدولية
تطبيق مقاربة الصحة الواحدة في إدارة المخاطر الوبائية في قطاع الثروة الحيوانية على المستويين الوطني و المحلي	وزارة الزراعة	وجود قاعدة بيانات
		عدد المخابر المطورة - عدد الكوادر المدربة
		نسبة الحيوانات المحصنة
		عدد خطط التوعية المنفذة
	وزارة الزراعة	وجد تنسيق بين القطاعات مشرع قانوناً
	وزارة الزراعة	عدد الأبحاث المنجزة
تنفيذ البرنامج الوطني للإحصاء و ترقيم الثروة الحيوانية و ربطه بقاعدة بيانات مركزية لدى الوزارة	وزارة الزراعة	وجود النظام و دليل العمل

وزارة الزراعة السورية

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء KPIs
	وزارة الزراعة	عدد الدورات المنفذة
	وزارة الزراعة	تقارير جاهزية
	وزارة الزراعة	عدد الحيوانات المرقمة في كل محافظة
	وزارة الزراعة	وجود قاعدة البيانات
	وزارة الزراعة	تقرير إنجاز سنوي في كل محافظة
تطوير الإطار المؤسسي و التقني لصناعة الأدوية البيطرية من خلال تحديث البنية التحتية و رفع كفاءة الكوادر و تحفيز الاستثمار و البحث العلمي	وزارة الزراعة	وجود التشريع الناظم
		عدد المعامل المؤهلة
		عدد الكوادر المؤهلة
		عدد الاتفاقيات و الشراكات الموقعة و المنفذة
		وجود نظام رقابي متطور

٣,٢,٧: محور الموراد الطبيعية

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء
رفع كفاءة شبكات الري الحكومي	هيئة الموارد المائية	نسبة التحسن في الكفاءة
ترشيد استخدامات المياه		نسبة الوفر في كمية المياه
الحد من تلوث المصادر المائية		نسبة انخفاض المعادن الثقيلة والملوثات
التوسع بمشروع الري الحديث	مديرية دعم الإنتاج الزراعي	نسبة الزيادة في المساحة المروية بطرق الري الحديث
التوسع بالري السطحي المطور	البحوث الزراعية	
تطوير البحث العلمي المائي	هيئة البحوث الزراعية	عدد البحوث المنفذة
حصاد مياه الامطار	هيئة الموارد المائية	عدد السدات المائية
استكمال خارطة تصنيف التربة	هيئة البحوث الزراعية، مديرية الأراضي	عدد الخرائط المنجزة

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء
معالجة الترب المتأثرة بالملوحة في دير الزور	هيئة الموارد المائية، هيئة البحوث الزراعية	مساحة الأراضي المستصلحة (هكتار)
الزراعة الحافظة	هيئة البحوث الزراعية	مساحة أراضي الزراعة الحافظة
تحسين إدارة الغابة	الحراج، مديرية دعم الإنتاج الزراعي، هيئة البحوث الزراعية	التحسن في مساحة الغابات، نسبة انخفاض الحرائق، نسبة الزيادة في التنوع الحيوي
تأهيل الغابات المتدهورة والمحروقة والمعتدى عليها	الحراج، هيئة البحوث الزراعية	مساحة الغابات المؤهلة
البحث العلمي الحراجي	هيئة البحوث الزراعية	عدد البحوث التطبيقية المنفذة
تأهيل الغطاء النباتي في البادية السورية	البادية	الزيادة في مساحة الغطاء النباتي (هكتار)
المشاتل الرعوية	البادية	عدد المشاتل المؤهلة والمحدثة
تأسيس حقول أمهات	البادية	عدد حقول الأمهات المحدثة
الحد من التصحر وتدهور الغطاء النباتي	البادية	نسبة تراجع معدل التصحر
تحسين مستوى التعلمي والصحي	البادية	نسبة انخفاض معدل الأمية، نسبة التسحن في مؤشر التغذية لدى الأطفال أقل من عمر ٥ سنوات
توجيه الاستثمارات في البادية والتصنيع بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة	البادية	عدد المشاريع
	البادية	
وحدات بيطرية متنقلة مجهزة بكافة التجهيزات البيطرية لتقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية في البادية	البادية	عدد الوحدات البيطرية المدثة
تقديم الخدمات البيطرية والعلاجية والوقائية والرعاية الصحية	البادية	نسبة الزيادة في العلاجات الوقائية والعلاجية
دعم المشاريع وتطوير قدرات المرأة في البادية	البادية	عدد المشاريع/ عدد النساء الملتحقات بالدروات التدريبية
بناء برامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية	البادية	عدد الفنيين المؤهلين

النشاط الرئيسي	الجهة المنفذة	مؤشرات الأداء
تطوير البنى التحتية في المحميات	البادية	طول الطرق المنفذة (كم)، عدد مراكز الخدمات المدثة
إنشاء قاعدة بيانات للتجمعات السكانية	البادية	قاعدة البيانات المنجزة

وزارة الزراعة السورية

ثامناً: إدارة المخاطر

تعد تحديد المخاطر المحتملة أثناء صياغة الاستراتيجية أمراً مهما لضمان تنفيذ برامج وخطط الاستراتيجية، وكذلك ضمان واقعية التنفيذ لأن معرفة التحديات المسبقة تساعد على وضع أهداف قابلة للتحقيق، وتحسين كفاءة استخدام الموارد :من خلال توقع العوائق وتخصيص الموارد لتجاوزها، وتعزيز المرونة المؤسسية :فالمؤسسات تصبح قادرة على التكيف السريع مع التغيرات المفاجئة، والحفاظ على ثقة الشركاء والممولين :عندما تُظهر الجهة المنفذة، وعيًا بالمخاطر وخططًا بديلة واضحة.

ويستعرض هذا الجدول أبرز المخاطر التي قد تعوق تنفيذ الاستراتيجية الزراعية، مع تحديد مستوى التأثير والاحتمالية، وخطط التخفيف والاستجابة المناسبة.

جدول ١٩ مصفوفة المخاطر التي قد تعترض تنفيذ الاستراتيجية

نوع الخطر	وصف الخطر	درجة التأثير / الاحتمالية	إجراءات التخفيف (وقائية)	الخطط البديلة / الاستجابة
مؤسسي وإداري	ضعف التنسيق بين الجهات المنفذة وبطء الإجراءات الحكومية	:تأثير: مرتفع / احتمالية متوسطة	تفعيل وحدة مركزية لإدارة وتعزيز (PMO) الاستراتيجية التواصل بين الجهات	اجتماعات تنسيقية عاجلة + خطة متابعة أسبوعية + تدخل للإدارة العليا لحل التعارضات
مالي واقتصادي	تأخر أو نقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الزراعية	:تأثير: مرتفع / احتمالية عالية	تنويع مصادر التمويل (منظمات – شراكات) (صناديق – تمويل أخضر	استخدام الاحتياطي المالي، تعديل الجدول الزمني للمشروعات، إعادة ترتيب الأولويات
تشريعي وتنظيمي	تأخر إصدار القوانين الداعمة أو تضارب التشريعات بين الجهات	/ تأثير: متوسط احتمالية: عالية	إعداد خارطة طريق تشريعية ومتابعتها ضمن الجدول التنفيذي	تفعيل اللجان القانونية المشتركة وتقديم حوافز مؤقتة لتعويض التأخر التشريعي
فني وتقني	فشل أو تأخر تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة	/ تأثير: متوسط احتمالية: متوسطة	تطبيق التجارب على نطاق تجريبي أولًا وبناء شراكات مع مراكز البحث	+ العودة للطرق التقليدية المحسّنة مؤقتًا دعم إضافي للبحث والتطوير
اجتماعي وسياسي	مقاومة التغيير من المزارعين أو تغير الأولويات الحكومية	:تأثير: مرتفع / احتمالية ممكنة	تنفيذ برامج توعوية وإشراك المزارعين في مراحل التنفيذ	تعديل آلية التنفيذ لتناسب الواقع الاجتماعي والسياسي + تعزيز التحفيز الميداني

تاسعاً: البرامج النوعية الخاصة

١,٩: مشروع برنامج التعاونيات الزراعية التخصصية لتنمية الريف السوري

أسم المشروع	برنامج التعاونيات الزراعية التخصصية لتنمية الريف السوري	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	إنشاء شبكة تعاونيات زراعية إنتاجية مستدامة تُعنى بتجميع صغار المزارعين وتحسين إنتاجهم ودخلهم من خلال العمل الجماعي، التكنولوجيا الزراعية، والتسويق المشترك بما يحقق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.		
مبررات المشروع:	١. **تشتت الحيازات الزراعية الصغيرة** وانخفاض الإنتاجية الفردية. ٢. **ضعف القدرة التسويقية** للمزارعين الأفراد وغياب العلامات التجارية الجماعية. ٣. **نقص التمويل والمعدات الزراعية** الحديثة لدى صغار المزارعين. ٤. **الحاجة لإعادة بناء القطاع الزراعي** بعد فترة التعافي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني. ٥. **تجارب دولية ناجحة** (المغرب، الهند، إسبانيا) أثبتت أن التعاونيات وسيلة فعّالة لرفع الدخل وتحسين الجودة والاستدامة. ٦. **التو افق مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)** وخاصة الهدفين ١ و٢ (القضاء على الفقر والجوع) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان).		
النتائج المتوقع	١. **تأسيس 10تعاونيات زراعية نموذجية** خلال المرحلة الأولى (٣ سنوات). ٢. **رفع دخل المزارعين بنسبة ٤٠–٧٠٪** من خلال التصنيع المحلي والتسويق الجماعي. ٣. **خفض تكاليف الإنتاج بنسبة ٢٠–٣٠٪** عبر الشراء الجماعي للمستلزمات الزراعية. ٤. **تحسين جودة المنتجات الزراعية** وفق معايير وطنية ودولية. ٥. **إدماج النساء والشباب** بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من الأعضاء. ٦. **تحقيق استدامة بيئية** عبر استخدام الطاقة المتجددة، الزراعة العضوية، والري الحديث.		
آلية التنفيذ	**المرحلة التحضيرية (٣ أشهر):** • إجراء **مسح ميداني** لتحديد المناطق ذات الميزة النسبية الزراعية (الزيتون، الحبوب، النباتات العطرية...). • تحديد **100–50مزارع محتمل** في كل منطقة لتأسيس التعاونية. • تنسيق مع **وزارة الزراعة، الاتحاد العام للفلاحين، والمصرف الزراعي** لتأمين الدعم القانوني والمالي.	٦ أشهر	NAPC
	مرحلة التأسيس: • صياغة **النظام الداخلي** لكل تعاونية وتسجيلها رسميًا. • إعداد **دراسة جدوى** وخطة عمل تتضمن الإنتاج، التسويق، والتمويل. • إنشاء **لجنة تأسيسية** منتخبة من الأعضاء.	٦ أشهر	القانونية م. الاقتصاد والتخطيط الزراعي

	مرحلة البناء والتشغيل : • تنفيذ البنية التحتية الإنتاجية: (معاصر زيتون، وحدات تعبئة، تبريد، معامل ألبان، سماد عضوي.....). • تدريب الأعضاء على الزراعة المستدامة، الحوكمة التعاونية، والتسويق الإلكتروني. • توقيع شراكات تمويلية مع منظمات (FAO ، IFAD، UNDP) وجهات محلية.	١٢–١٨ شهر	القطاع الخاص اتحاد الفلاحين العام م. التنمية الريفية-الإرشاد
	مرحلة الدعم اللوجستي • إطلاق منصة رقمية وطنية للتعاونيات الزراعية السورية لتبادل الخبرات والبيع المباشر. • إنشاء علامة جودة وطنية للمنتجات التعاونية. • ربط التعاونيات بالمدارس والمطاعم والمصانع المحلية لتأمين أسواق مستقرة. • تحفيز السياحة الزراعية في المناطق الغنية (كالمنطقة الساحلية)	**١٢ شهر**	دائرة المعلوماتية جهات معنية (تحدد)
	مرحلة المتابعة والتقييم (مستمرة): • تقييم الأداء عبر مؤشرات (دخل الأعضاء، حجم الإنتاج، عدد الوظائف). • إعداد تقارير نصف سنوية للجهات الداعمة. • تطوير نموذج "تعاونية ذكية" تعتمد نظم رقمية للتسويق والإدارة.	مستمر	الوزارة
المستفيدون	• صغار المزارعين وأسرهم (بنسبة ٧٠٪ من المستفيدين). • النساء الريفيات من خلال التعاونيات النسائية الإنتاجية. • الشباب الزراعي من خلال برامج ريادة الأعمال الريفية. • المجتمعات المحلية عبر خلق فرص عمل وتحسين سلاسل القيمة. • الدولة من خلال تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد.		
مصادر التمويل المقترحة	• تمويل ذاتي :مساهمات الأعضاء (٢٠–٣٠٪ من رأس المال). • تمويل حكومي :قروض ميسّرة من المصرف الزراعي، دعم من وزارة الزراعة. • تمويل دولي :منح منFAO ، IFAD، UNDP، الإسكوا. • تمويل مجتمعي :مساهمة منظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص.		
مؤشرات النجاح	• عدد التعاونيات المنشأة والمفعّلة. • نسبة زيادة دخل المزارعين. • حجم الإنتاج والتسويق المحلي والتصديري. • مشاركة المرأة والشباب. • حجم الدعم الممول والمستدام بعد انتهاء المشروع.		

٢,٩: مشروع برنامج قرى الإنتاج التصديرية لتعزيز التنمية الريفية والاقتصاد الوطني

أسم المشروع	برنامج قرى الإنتاج التصديرية لتعزيز التنمية الريفية والاقتصاد الوطني	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	إنشاء شبكة من **القرى الإنتاجية المتخصصة** في الصناعات الزراعية والغذائية والتقليدية، موجهة للتصدير، بما يحقق: • تنويع الاقتصاد الريفي. • زيادة الصادرات السورية الزراعية والغذائية. • توفير فرص عمل مستدامة للشباب والنساء في الأرياف. • ربط الإنتاج المحلي بالأسواق العالمية من خلال سلاسل قيمة متكاملة		
مبررات المشروع	• **ضعف القيمة المضافة للمنتجات الزراعية** بسبب ضعف التصنيع والتسويق الخارجي. • **هجرة الشباب من الريف** لغياب فرص عمل محلية. • **النجاح الكبير للتجارب الماليزية والآسيوية** في تحويل القرى إلى مراكز إنتاج وتصدير. • **توفر موارد زراعية وسكانية غنية في الريف السوري** يمكن توجيهها للإنتاج النوعي. • **الحاجة لتنويع مصادر الدخل الوطني** ودعم ميزان الصادرات غير النفطية. • **انسجام المشروع مع الخطط الوطنية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة.**		
النتائج المتوقع	١. تأسيس 5قرى إنتاج تصديرية نموذجية خلال المرحلة الأولى (٣ سنوات). ٢. زيادة الصادرات الزراعية والغذائية بنسبة ٢٥–٤٠٪. ٣. خلق نحو ٥٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. ٤. رفع متوسط دخل الأسرة الريفية بنسبة قد تصل ٦٠٪. ٥. تحسين سمعة المنتجات السورية من خلال الحصول على شهادات جودة وتعبئة حديثة. ٦. تحقيق تنمية مكانية متوازنة وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة.		
آلية التنفيذ	**المرحلة الإعداد والتخطيط** • اختيار مواقع القرى بناءً على **الميزات النسبية الزراعية** (حمضيات – زيتون – خضار – نباتات عطرية – نسيج تقليدي....) • إعداد دراسات جدوى اقتصادية وتسويقية. • التنسيق بين وزارات (الزراعة، الاقتصاد، الإدارة المحلية، وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)	٦ أشهر	NAPC م. الاقتصاد والتخطيط الزراعي

	مرحلة التأسيس: البنية التحتية • تجهيز منشآت التصنيع، والتوضيب، والتبريد والتغليف. • إنشاء مراكز تدريب وتسويق دولي داخل القرى. • ربط القرى بشبكات نقل واتصال وإنترنت عالي السرعة (نموذج "القرية الذكية").	١٢ شهر	القانونية
	مرحلة التشغيل والتسويق • تأسيس تعاونيات إنتاج وتسويق داخل كل قرية. • تدريب المنتجين على معايير الجودة والتصدير (ISO – Global GAP). • عقد اتفاقيات تصدير مع شركات وموزعين دوليين.	**١٨ شهر**	القطاع الخاص اتحاد الفلاحين العام م. التنمية الريفية-الإرشاد
	مرحلة المتابعة والتقييم والتوسع • قياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. • توسيع التجربة إلى ١٠ قرى جديدة في المرحلة الثانية (٥ سنوات قادمة).	مستمر	الوزارة
المستفيدون	• المزارعون والحرفيون في المناطق الريفية. • النساء العاملات في الصناعات المنزلية والغذائية. • الشباب الريفي من خلال التدريب والتوظيف. • الحكومة عبر زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري. • القطاع الخاص عبر الشراكات الاستثمارية في القرى الإنتاجية.		
مصادر التمويل المقترحة	• **تمويل حكومي** :من خلال وزارة الزراعة وهيئة الاستثمار وهيئة تنمية المشاريع الصغيرة. • **شراكات دولية** :مع منظمات.(FAO – IFAD – UNIDO – UNDP) • **استثمارات خاصة** :من شركات تصدير وتصنيع غذائي. • **تمويل مجتمعي** :من خلال التعاونيات المحلية وصناديق التنمية الريفية.		
مؤشرات النجاح	• عدد القرى الإنتاجية المنشأة والمفعّلة. • حجم الصادرات السنوية من منتجات القرى. • زيادة متوسط الدخل المحلي. • نسبة مشاركة النساء والشباب. • عدد المنتجات الحاصلة على شهادات جودة دولية.		

	• نسبة الاكتفاء الذاتي في القرى المستهدفة.
الدعم اللوجستي والتمكين	• إنشاء "المنصة الوطنية للتصدير الريفي" لتسويق منتجات القرى إلكترونياً. • تطبيق نموذج "القرية الذكية": دمج الإنتاج مع التكنولوجيا والابتكار. • إطلاق "علامة تجارية وطنية" للمنتجات الريفية السورية. • تأسيس مركز وطني للتدريب على التصدير الريفي.

٣,٩: التحول الرقمي في القطاع الزراعي في سورية

أسم المشروع	**الزراعة الذكية السورية – التحول الرقمي نحو تنمية زراعية مستدامة**	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	تأسيس بنية رقمية وطنية متكاملة للقطاع الزراعي في سورية تعتمد على التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، نظم المعلومات الجغرافية، والبيانات الضخمة) لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي، تحسين إدارة الموارد، وتسهيل الخدمات الحكومية للمزارعين عبر التحول إلى خدمات إلكترونية ذكية.		
مبررات المشروع	١. غياب **قاعدة بيانات رقمية متكاملة** للقطاع الزراعي وصعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة حول الإنتاج والمزارعين. ٢. **تعدد الجهات المعنية وعدم ترابط أنظمتها** مما يؤدي إلى ضعف في التخطيط الزراعي والإحصاءات. ٣. **اعتماد المزارعين على أساليب تقليدية** وعدم استفادتهم من التكنولوجيا الحديثة في الري والإدارة والإنتاج. ٤. **تزايد آثار التغير المناخي وندرة المياه** مما يستدعي إدخال تقنيات الزراعة الدقيقة والمراقبة عن بُعد. ٥. **الحاجة إلى إصلاح إداري شامل في الخدمات الزراعية** من خلال الأتمتة والتراخيص الإلكترونية. ٦. **نجاح التجارب الدولية** (الهند، ماليزيا، المغرب، الصين) في التحول إلى الزراعة الذكية وتحقيق نتائج اقتصادية وبيئية ملموسة.		
النتائج المتوقع	١. إنشاء **نظام وطني متكامل للمعلومات الزراعية (NAIS)** يغطي ٨٠٪ من الأراضي الزراعية خلال ٥ سنوات. ٢. **أتمتة السجل الزراعي بالكامل** وربطه إلكترونياً مع وزارة الزراعة والمصرف الزراعي والجهات المحلية. ٣. إصدار **التراخيص الزراعية إلكترونياً** بما يقلل الزمن الإداري بنسبة ٧٠٪. ٤. **رفع إنتاجية المحاصيل بنسبة ٢٠–٣٠٪** من خلال استخدام البيانات الدقيقة والاستشعار عن بعد. ٥. **تحسين إدارة الموارد المائية والأسمدة بنسبة ٢٥٪.** ٦. تدريب **من ٥-١٠ آلاف مزارع و٢٠٠-٣٠٠ موظف حكومي** على التحول الرقمي واستخدام الأنظمة الذكية. ٧. إطلاق **المنصة الوطنية للزراعة الذكية** وربطها بالأسواق المحلية والدولية. ٨. **رفع تصنيف سورية** في مؤشرات الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة الزراعية.		
آلية التنفيذ	**المرحلة١: الإعداد والتخطيط** ١. تشكيل **اللجنة الوطنية للتحول الزراعي الرقمي** بمشاركة وزارات الزراعة، الاتصالات، الإدارة المحلية، التعليم العالي، والمصرف الزراعي. ٢. تنفيذ **مسح وطني للجاهزية الرقمية** في المؤسسات الزراعية. ٣. إعداد **الإطار الوطني للتحول الرقمي الزراعي ٢٠٢٦–٢٠٣٠.**	٦ أشهر	

	٤. وضع **خطة تقنية للأمن السيبراني الزراعي** لضمان حماية البيانات.		
	مرحلة٢: التأسيس وبناء البنية التحتية الرقمية ١. إنشاء **المركز الوطني للزراعة الذكية والتحليل الرقمي** ليكون المرجعية التقنية الوطنية. ٢. تطوير **منصة وطنية للبيانات الزراعية (GIS – Cloud – AI)** تشمل بيانات المحاصيل، المياه، الثروة الحيوانية، والمزارعين. ٣. **أتمتة السجل الزراعي الوطني** وربطه بأنظمة التراخيص والإحصاء والإقراض الزراعي. ٤. إطلاق **نظام إصدار التراخيص الزراعية إلكترونياً** عبر بوابة الحكومة الرقمية. ٥. تجهيز مديريات الزراعة ومراكز الإرشاد بمعدات رقمية (أجهزة لوحية، نظمGPS ، اتصالات سحابية)	٢٤ شهر	
	مرحلة٣: التشغيل والتسويق ١. إطلاق تطبيق "**المزارع الذكي Smart Farmer**" لتقديم خدمات الإرشاد، التسويق، والتمويل الزراعي عبر الهواتف المحمولة. ٢. إدخال تقنيات **الزراعة الدقيقة (Precision Farming)** عبر الطائرات المسيّرة وأجهزة الاستشعار في الحقول النموذجية. ٣. تطبيق **نظام الإنذار المبكر الرقمي** لرصد الأمراض الزراعية والتغيرات المناخية. ٤. تأسيس **حاضنات أعمال رقمية زراعية** لدعم الابتكار الريفي والتطبيقات المحلية. ٥. تطوير **منصة التعليم الإلكتروني الزراعي (E-Agriculture Academy)** لتدريب المزارعين والشباب على التقنيات الحديثة.	**٢٤ شهر**	
	مرحلة المتابعة والتقييم والتوسع ١. قياس الأثر على الإنتاجية، استهلاك المياه، ورضا المزارعين. ٢. توسيع المنصة لتشمل خدمات **التمويل الذكي للمزارعين.** ٣. إنشاء **مؤشرات أداء رقمية KPI's** لمتابعة تقدم التحول الرقمي في القطاع الزراعي. ٤. تطوير التكامل بين المنصة الزراعية الرقمية ونظام الحكومة الإلكترونية الشاملة.	مستمر	الوزارة
المستفيدون	• المزارعون في جميع المحافظات السورية. • الجمعيات التعاونية والاتحادات الفلاحية.		

	• مديريات الزراعة والإرشاد الزراعي. • المستثمرون الزراعيون المحليون والدوليون. • الجهات الحكومية من خلال البيانات الدقيقة لاتخاذ القرار. • الشباب والنساء عبر فرص التدريب والعمل في الاقتصاد الرقمي الزراعي.
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة ووزارة الاتصالات والتقانة، ووزارة المالية. • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – ESCWA) • **شراكات القطاع الخاص :(PPP)** مع شركات التكنولوجيا الزراعية والبنوك المحلية. • **تمويل ابتكاري** :عبر الصناديق الرقمية، والمنح المخصصة للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.
مؤشرات النجاح	• نسبة تغطية السجل الزراعي الرقمي من إجمالي المزارعين.(%) • عدد التراخيص الزراعية الصادرة إلكترونياً سنوياً. • نسبة انخفاض استهلاك المياه والمدخلات الزراعية. • عدد المستخدمين النشطين في تطبيق المزارع الذكي والمنصة الوطنية. • نسبة المشاريع الحكومية المعتمدة على البيانات الزراعية الرقمية. • زيادة دخل المزارعين المشاركين في النظام الرقمي.

٤,٩: برامج الخاصة بالإنتاج النباتي

أسم المشروع	مشروع إنعاش زراعة و إنتاج القمح في سورية	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	• . العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح • استمرار استنباط الأصناف المتكيفة مع التغيرات المناخية والمتحملة للجفاف. • زيادة كمية الإنتاج من الأصناف المحلية المرغوبة للتصدير خاصة أصناف القمح القاسي. • تثبيت الفلاحين في أراضيهم والمحافظة على أصناف القمح المحلية		
مبررات المشروع	٧. الحاجة إلى زيادة إنتاج القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ٨. الحد من استيراد القمح. ٩. استثمار الموارد الزراعية بالشكل الأمثل.		
النتائج المتوقع	رفع إنتاج القمح وتحسين الإنتاجية. تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من القمح تأمين فائض للتصدير		
آلية التنفيذ	• تأمين بذار القمح المحلي للمزارعين وفق الخارطة الصنفية المعتمدة من قبل الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية • زيادة المساحات المخصصة للمؤسسة العامة لإكثار البذار لزراعة الحقول الاكثارية وخاصة بالنسبة للأصناف التصديرية. • تفعيل دور الارشاد الزراعي في نشر الوعي حول الاستخدام الرشيد للأسمدة والمبيدات • استخدام طرق الزراعة الذكية مناخية خاصة الزراعة الحافظة واستخدام أجهزة التسوية بالليزر. • التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة لتسهيل تسويق المحصول الناتج بأسعار مدعومة. • تفعيل دور الحجر الزراعي ومنع استيراد الأصناف الغريبة من القمح لغير أغراض الطحن وبما يتناسب مع الروزنامة الزراعية.	٥ سنوات	هيئة البحوث الزراعية مؤسسة إكثار البذار
المستفيدون	• المزارعون في جميع المحافظات السورية التي تزرع القمح.		
مصادر التمويل	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – ESCWA)		
مؤشرات النجاح	• تطوير إنتاج وإنتاجية القمح في حقول المزارعين. • زيادة المساحات المزروعة فعلياً. • انخفاض الواردات من القمح وزيادة الصادرات. • ارتفاع مؤشر الاكتفاء الذاتي		

أسم المشروع	مشروع تطوير الغطاء النباتي وتحسين إنتاج الفستق الحلبي	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	زيادة المساحات الخضراء من خلال زراعة أشجار متحملة للجفاف مثل البطم الأطلسي. تحسين نسبة التلقيح في بساتين الفستق الحلبي وزيادة الإنتاجية. الحفاظ على الأصول الوراثية لأشجار الفستق الحلبي وتوثيقها. توفير مردود اقتصادي جيد للجمعيات الفلاحية من زراعة الفستق الحلبي. دعم تبني المكننة الحديثة في زراعة الفستق الحلبي وزيادة الكفاءة الإنتاجية. مواكبة السوق العالمية للفستق الحلبي.		
مبررات المشروع	• ملائمة المناخ والتربة والبيئة في سورية لزراعة الفستق الحلبي. • انخفض إنتاج سورية من الفستق الحلبي • يمكن تحقيق قيمة مضافة عالية للفستق من خلال: التجفيف، والتحميص، والتوضيب، والتغليف. • القيمة الغذائية العالية لثمار الفستق الحلبي. • حجم استهلاك الفستق الحلبي عالمياً وأسعاره في ارتفاع مستمر.		
النتائج المتوقع	• دعم الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة نتيجة التصدير • خلق فرص عمالة جديدة. • خلق فرص استثمارية جديدة تهتم بمختلف مراحل الإنتاج والتصنيع والتوضيب والتصدير. • ٥٠٠٠ مزارع قادر على إنتاج الفستق الحلبي		
آلية التنفيذ	• اختيار الأراضي والتلال والمرتفعات المناسبة لتشجيرها بأشجار البطم الأطلسي. • تنفيذ برامج تطعيم الأشجار المزروعة بسلالات مذكرة وأصناف مؤنثة متنوعة من الفستق الحلبي. • تخصيص مساحات من أراضي الجمعيات الفلاحية وأراضي أملاك الدولة لزراعة الفستق الحلبي. • إنشاء مشتل متخصص لإنتاج غراس الهجين UCB١. • دعم /٥,٠٠٠/ من صغار المزارعين بالأسمدة والمبيدات والوقود للري في كافة مناطق المشروع. • تزويد الجمعيات الفلاحية والمزارعين بمصائد فرمونية ولونية. • إعادة تأهيل سوق الفستق الحلبي في مدينة مورك.	٥ سنوات	مكتب الفستق الحلبي مديرية الشؤون الزراعية هيئة البحوث الزراعية
المستفيدون	• ٥٠٠٠ مزارع في المناطق التي يغطيها المشروع • المتعاملون في سلسلة قيمة الفستق الحلبي		

مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – WFP....) • **شراكات القطاع الخاص:** من خلال شركات استثمار في مجال الفستق الحلبي من الإنتاج وحتى التصدير.
مؤشرات النجاح	١- زيادة إنتاج الفستق الحلبي إلى ما لا يقل عن ١٠٠ ألف طن ٢- زيادة المساحات المزروعة بالفستق الحلبي إل نحو ١٠٠ ألف هكتار ٣- زيادة الكميات المصدرة من الفستق إلى ١٥-٢٠ ألف طن سنويا

أسم المشروع	مشروع نشر تطبيقات أنظمة الزراعات المستدامة والتجددية	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تعزيز الأمن الغذائي واستدامة الإنتاج الزراعي وتحسين سبل عيش صغار المزارعين. **الأهداف المحددة:** ١- تقليل كلفة الإنتاج الزراعية بنحو ٣٠ %لكل موسم زراعي. ٢- زيادة غلة الخضار الصيفية والشتوية بنسبة ٢٠ % في غضون سنة. ٣- تدريب /٦٠٠/ مزارع على الممارسات الزراعية المستدامة. ٤- انتاج مواد زراعية آمنة (خل الخشب – كومبوست – مستخلصات نباتية – أسمدة عضوية سائلة) من مخلفات المزرعية.		
مبررات المشروع	تطبيق أنظمة الزراعة المستدامة والتجددية يساعد في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية بشكل مستدام. التصدي للتدهور البيئي الحاصل في سورية (التصحر، تأكل التربة، الجفاف) استعادة الأنظمة البيئية من خلال تقنيات الزراعة التي تحافظ على التنوع الحيوي.		
النتائج المتوقع	• ٦٠٠ مزارع مدرب على الممارسات الزراعية المستدامة وقادر على تطبيقها • زيادة الصادرات السورية من المنتجات الزراعية العضوية • منح شهادات الزراعة العضوية والنظيفة للمزارعين المستفيدين من المشروع		
آلية التنفيذ	• التعاقد مع الخبراء والمدربين الوطنيين أو الدوليين عند الحاجة فقط • تدريب تخصصي للفنيين • تريب نظري وعملي حقلي للمزارعين • تصنيع محلي لنماذج عن أدوات الإنتاج. • توزيع /٦٠٠/ منحة للمزارعين المستهدفين (أدوات ومعدات زراعية متنوعة). • تشكيل فريق متابعة وتقييم مستقل		
المستفيدون	• ٦٠٠ مزارع قادر على تطبيق الزراعة المستدامة والتجددية		

	• المصنعون • المصدرون
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – ESCWA) • **شراكات القطاع الخاص:** من خلال شركات استثمار معنية باستخدام الطاقات المتجددة.
مؤشرات النجاح	١- زيادة حجم الإنتاج الزراعي في المناطق المستهدفة باستخدام التقنيات المستدامة مقارنة بالأساليب التقليدية ٢- تحسن الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة وزيادة المحتوى من المواد العضوية ٣- زيادة قدرة المزارعين على مواجهة تحديات نقص المياه ٤- خفض استخدام المدخلات الكيميائية مثل الأسمدة والمبيدات ٥- زيادة الوعي لدى المزارعين والمجتمعات المحلية خول الزراعة المستدامة وأهميتها.

أسم المشروع	**مشروع برنامج الشهادة الصحية للأصول الوراثية**	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** إنتاج منتجات زيتون صحية عالية الجودة وموثوقة. دعم سبل العيش للأسر المعتمدة على الزيتون. ضمان تسويق وحركة غراس الزيتون الموثقة بمعايير عالمية. **أهداف محددة:** تأسيس بنك وراثي لأصناف الزيتون السورية. الحصول على مادة نباتية موثقة والحفاظ عليها ضمن البيوت الزجاجية والشبكية. تأسيس حقل لأمهات الزيتون موثقة. تأسيس مشتل إنتاج غراس زيتون موثقة.		
مبررات المشروع	• الحفاظ على التنوع الوراثي للأصناف المحلية التي تواجه تهديدات كبيرة خاصة التغيرات المناخية • تحسين مقاومة الأمراض والآفات • رفع جودة الزيتون وزيته • الأسواق الدولية تتطلب معايير دقيقة من حيث الشهادات الصحية والوراثية للمنتجات الزراعية		
النتائج المتوقع	تحسين الإنتاجية الاقتصادية مع المحافظة على الأصل الوراثي		

آلية التنفيذ	• التدريب: حلقات عمل تدريبية للمهندسين حول انتقاء الأصناف من الناحية الإنتاجية وتحديد الأصناف بدقة ومكافحة الآفات وطرائق التحليل المخبرية. • تطوير البنية التحتية: بناء أو تحسين البيوت الشبكية والزجاجية. • دعم مخبر الأمراض.	٢سنة	وزارة الزراعة
المستفيدون	المزارعون في مناطق زراعة الزيتون		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل دولي** :عبر برامج.(.....FAO) إيكاردا- أكساد • **شراكات القطاع الخاص:** من خلال شركات استثمار معنية باستخدام الطاقات المتجددة.		
مؤشرات النجاح	• ارتفاع جودة الزيتون والزيت المنتج من الأصناف المشمولة بالشهادة الصحية • الحفاظ على التنوع الوراثي للأصناف المحلية للزيتون • تحسين إنتاجية الزيتون في المناطق التي تطبق الشهادة الصحية		

٥,٩: البرنامج الخاص بالإنتاج الحيواني

برنامج الانتاج الحيواني

أسم المشروع	مشروع تأهيل مخابر الصحة والإنتاج	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تجهيز مخابر متخصصة على درجة عالية من التطور والتقانة لضمان جودة تقديم الخدمات. **أهداف محددة:** تجهيز مبنى متكامل يضم المخابر المتخصصة بكافة أنواع التحاليل اللازمة لكافة المدخلات الزراعية (نباتية – حيوانية – مياه) قادر على استيعاب الكوادر اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بها. اعتبار هذه المخابر بمثابة مرجعية لكافة الجهات ذات الصلة بعملها.		
مبررات المشروع	• تحتاج العديد من المنتجات المحلية إلى فحوصات دقيقة لضمان مطابقتها للمعايير الصحية والبيئية الدولية وبالتالي رفع مستوى جودة المنتجات سواء كانت زراعية أم غذائية • فتح أسواق جديدة للتصدير التي تطبق المعايير الدولية ISO /HACCP		
النتائج المتوقع	• مخابر مجهزة بشكل كامل لإجراء كافة التحاليل اللازمة للمدخلات والمنتجات الزراعية • فرق فنية مدربة ومؤهلة على استخدام الأجهزة وإجراء الاختبارات والتحاليل اللازمة		
آلية التنفيذ	• تأهيل المباني اللازمة للمخابر. • تأمين الخبراء الدوليين والوطنيين والدعم الفني • تنفيذ دورات فنية للمدربين والمتدربين في الوزارة على الأجهزة والاختبارات والتحاليل اللازمة • تطوير البنية التحتية من خلال تأمين وتحديث الحواسيب والتجهيزات المستخدمة في العملية التدريبية	٣ سنوات	
المستفيدون	• جميع الجهات ذات الصلة بإجراء التحاليل والاختبارات		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة المالية • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – ESCWA) إيكاردا- أكساد • **شراكات القطاع الخاص:** من خلال شركات استثمار.		
مؤشرات النجاح	• تحسين دقة وجودة الفحوصات المخبرية في مختلف لمجالات (الغذاء،الأدوية البيئة) • زيادة عدد العينات المختبرة والموافقة • تحسين سلامة الغذاء وصحة المنتجات • الحصول على شهادات دولية تؤكد مطابقة المخابر للمعايير الدولية		

أسم المشروع	مشروع تأهيل وتطوير مركز التلقيح الاصطناعي في الغزلانية	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تأهيل مركز التلقيح الاصطناعي ليكون رائداً في هدا المجال ويضمن تأمين منتجات على المستوى العالمي. **أهداف محددة:** تأمين حاجة قطاع الثروة الحيوانية من السائل المنوي. تأمين حاجة قطاع الثروة الحيوانية من ثيران تلقيح اصطناعي بذات المواصفات العالية. إنتاج السائل الآزوتي وتأمين حاجة السوق المحلية منها.		
مبررات المشروع	ضعف الإنتاجية الحيوانية تطوير مركز التلقيح الاصطناعي سيساعد في رفع الإنتاج المحلي من الحليب واللحم مما يعزز من استدامة الأمن الغذائي		
النتائج المتوقع	تحسين السلالات الحيوانية وزيادة الإنتاجية (الحليب واللحوم) الحصول على سلالات حيوانية ذات خصائص وراثية أفضل تحسين قدرة الحيوانات على التكيف مع التغيرات المناخية والبيئية. زيادة العوائد الاقتصادية للمزارعين والمربين		
آلية التنفيذ	تأهيل المباني اللازمة للمخابر والحظائر		
	تأمين ثيران التلقيح الاصطناعي.		
	تأمين خطوط إنتاج السائل الأزوتي.		
	تأمين الخبراء الدوليين والوطنيين والدعم الفني.		
	تنفيذ دورات فنية للمدربين والمتدربين في الوزارة على الأجهزة والاختبارات والتحاليل اللازمة.		
	تطوير البنية التحتية من خلال تأمين وتحديث الحواسيب والتجهيزات المستخدمة في العملية التدريبية.		
المستفيدون	• جميع الجهات ذات الصلة بإجراء التحاليل والاختبارات		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل دولي** :عبر برامج.(FAO – IFAD – UNDP – ESCWA) الهلال الأحمر القطري ، الصليب الأحمر • **شراكات القطاع الخاص:** من خلال شركات استثمار		
مؤشرات النجاح	١- زيادة معدل الإنتاج من اللحوم أو الحليب لكل رأس من الحيوان ومقارنة الإنتاجية بعد تطبيق التلقيح الاصطناعي مع الإنتاجية قبل المشروع.		

	٢- عدد عمليات التلقيح التي أدت إلى حمل ناجح مقارنة مع إجمالي عدد العمليات التي تم إجراؤها. ٣- انخفاض معدل الأمراض الوراثية بين القطيع بعد تطبيق التلقيح الاصطناعي ٤- زيادة عدد المزارعين والمهنيين المدربين على تقنيات التلقيح الاصطناعي والإدارة الصحية. ٥- زيادة دخل المربيين والمزارعين المحليين

أسم المشروع	مشروع تأهيل مبنى دائرة إنتاج اللقاحات وطرق الإنتاج	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تحديث وتطوير كافة اللقاحات المنتجة. **أهداف محددة:** الوصول إلى إنتاج لقاحات آمنة وفعالة تؤمن حاجة قطعان الثروة الحيوانية بكافة أنواعها. تأهيل الكادر الفني والاطلاع على أحث التقنيات في مجال إنتاج اللقاحات. تصنيع اللقاحات التي تغطي العترات المرضية المنتشرة بالحقل بحيث تؤمن الحماية الكاملة بالتوافق مع العزل والتصنيف المخبري.		
مبررات المشروع	١. ضعف البنية التحتية الحالية لمبنى إنتاج اللقاحات وعدم ملاءمتها للمعايير الحديثة للإنتاج الحيوي الآمن. ٢. الحاجة الملحة إلى تحديث تقنيات إنتاج اللقاحات البيطرية بما يتماشى مع التطورات العالمية. ٣. انتشار أمراض حيوانية متعددة في الحقول تتطلب لقاحات فعّالة ومصنّعة محلياً وفق عترات مرضية محلية. ٤. ضمان الأمن الصحي للثروة الحيوانية كركيزة أساسية للأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي الريفي. ٥. دعم الاكتفاء الذاتي من اللقاحات البيطرية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.		
النتائج المتوقع	١. إنتاج لقاحات بيطرية آمنة وفعّالة تغطي الاحتياجات الوطنية لجميع أنواع الثروة الحيوانية. ٢. تأهيل كادر فني وطني قادر على استخدام أحدث تقنيات إنتاج اللقاحات والرقابة النوعية. ٣. تصنيع لقاحات مُعدّة خصيصاً للعزلات المرضية السائدة محلياً، مما يرفع من فعالية الحماية الوقائية. ٤. تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للثروة الحيوانية وخفض معدلات النفوق والأمراض. ٥. تعزيز قدرة الدائرة على الاستجابة السريعة للأوبئة الحيوانية عبر إنتاج لقاحات طارئة.		
آلية التنفيذ	١. تأهيل المبنى الخاص بإنتاج اللقاحات. ٢. تأمين الخبراء الدوليين والوطنيين والدعم الفني. ٣. تنفيذ دورات فنية للمدربين والمتدربين في الدائرة على الطرق الحديثة في الإنتاج والمراقبة.		

	٤. تطوير البنية التحتية من خلال تأمين وتحديث الحواسيب والتجهيزات تواكب عملية الإنتاج والتطوير.		
المستفيدون	• مربي الثروة الحيوانية في جميع المحافظات السورية. • الكوادر الفنية والبيطرية العاملة في وزارة الزراعة ومديريات الصحة الحيوانية. • الجهات الحكومية المعنية بالصحة الحيوانية، الأمن الغذائي، والتنمية الريفية. • الاقتصاد الوطني من خلال تقليل فاتورة الاستيراد وحماية الثروة الحيوانية. • البيئة الريفية عبر تحسين صحة القُطعان وزيادة الإنتاجية الحيوانية.		
مصادر التمويل المقترحة	• التمويل الحكومي :من خلال وزارة الزراعة ووزارة المالية. • التعاون الدولي :عبر منظمات مثل الفاو(FAO) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD) ، أو الاتحاد الأوروبي. • شراكات القطاع الخاص :مع شركات الأدوية البيطرية أو المستثمرين في المجال الصحي الحيواني. • الصناديق التنموية العربية أو الإقليمية المهتمة بالأمن الغذائي والصحة الحيوانية.		
مؤشرات النجاح	• نسبة إنجاز تأهيل المبنى وتجهيزه وفق المعايير الحديثة لإنتاج اللقاحات (مثل معايير GMP أو ما يعادلها) • عدد اللقاحات التي تم تحديثها أو إنتاجها حديثاً لتغطية العترات المرضية السائدة محلياً. • نسبة تغطية احتياجات قطعان الثروة الحيوانية من اللقاحات المحلية الآمنة والفعّالة (مثلاً: ٩٠% من الاحتياج الوطني). • عدد الكوادر الفنية التي تم تأهيلها على تقنيات إنتاج ومراقبة جودة اللقاحات الحديثة. • نسبة انخفاض حالات الإصابة بالأمراض المشمولة باللقاحات في الحقول خلال سنة من بدء التوزيع (مقارنة بالفترة السابقة).		

أسم المشروع	مشروع تأهيل قطاع الحجر البيطري	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تأهيل مراكز الحجر البيطري والكوادر العاملة فيه. **أهداف محددة:**		

	تأهيل مراكز الحجر البيطري لتقوم بالمهام المناطة بها بما يسهم في حماية قطيع الثروة الحيوانية وضمان وصول الغذاء الآمن والسليم إلى المستهلك. رفد المراكز بالتجهيزات اللازمة التي تمكنها من القيام بالمهام المناطة بها. تأسيس كادر فني قادر على مواكبة التطورات الحديثة للتحقق من سلامة المنتجات الحيوية الداخلة إلى القطر وكذلك سلامة الحيوانات.
مبررات المشروع	١. ضعف البنية التحتية الحالية لمراكز الحجر البيطري وعدم توافر التجهيزات الفنية اللازمة.الحاجة الملحة لحماية الثروة الحيوانية من دخول الأمراض الوبائية عبر الحدود. ٢. ضمان سلامة المنتجات الحيوانية المستوردة وحماية صحة المستهلك. ٣. ضعف كفاءة الكوادر الفنية في مواجهة التحديات الحديثة المتعلقة بالرقابة الحيوية. ٤. التزام الدولة بمتطلبات المنظمات الدولية) مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE – المتعلقة بضوابط الاستيراد والتصدير.
النتائج المتوقع	١. تأهيل مراكز الحجر البيطري في المنافذ الحدودية والداخلية وفق المعايير الفنية الحديثة. ٢. تجهيز المراكز بالمعدات التشخيصية واللوجستية اللازمة لفحص الحيوانات والمنتجات الحيوانية. ٣. بناء كادر فني وطني مؤهل على أحدث تقنيات الفحص والرقابة الحيوية. ٤. تقليل مخاطر دخول الأمراض الحيوانية إلى القطر. ٥. تحسين جودة الرقابة على المنتجات الحيوانية المستوردة وضمان سلامتها للمستهلك.
آلية التنفيذ	١. تأهيل المباني اللازمة للمراكز. ٢. تأمين وسيلة نقل لتأمين تنقلات العاملين بين المراكز. ٣. تأمين الخبراء الدوليين والوطنيين والدعم الفني. ٤. تنفيذ دورات فنية للمدربين والمتدربين في مراكز الحجر البيطري وشعب الحجر في المحافظات والإدارة المركزية. ٥. تطوير البنية التحتية من خلال تأمين وتحديث الحواسيب والتجهيزات المستخدمة في العملية التدريبية.
المستفيدون	• الجهات الحكومية (وزارة الزراعة، وزارة الصحة، الجمارك). • مربي الثروة الحيوانية في جميع المحافظات السورية. • الكوادر الفنية العاملة في مراكز الحجر البيطري. • المستهلكون من خلال ضمان سلامة الأغذية ذات المصدر الحيواني. • الاقتصاد الوطني عبر حماية الثروة الحيوانية وتعزيز الصادرات الحيوانية مستقبلاً.

مصادر التمويل المقترحة	• التمويل الحكومي :من خلال وزارة الزراعة ووزارة المالية. • التعاون الدولي :عبر منظمات مثل الفاو(FAO) ، المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (WOAH ، أو الاتحاد الأوروبي. • شراكات القطاع الخاص :مع شركات الأدوية البيطرية أو شركات الاستيراد والتصدير المهتمة بسلامة الشحنات الحيوانية. • الصناديق التنموية العربية أو الإقليمية المهتمة بالأمن الغذائي والصحة الحيوانية.
مؤشرات النجاح	• نسبة مراكز الحجر البيطري المؤهلة (من حيث البنية التحتية والتجهيزات) مقارنةً بالعدد الكلي للمراكز المستهدفة. • عدد الكوادر الفنية التي تم تدريبها وتأهيلها على إجراءات الفحص والرقابة البيطرية الحديثة. • نسبة الالتزام بإجراءات الحجر البيطري عند دخول الحيوانات والمنتجات الحيوانية عبر المنافذ الحدودية . • انخفاض عدد حالات دخول الأمراض الحيوانية الوبائية إلى القطر مقارنةً بالفترة السابقة للمشروع. • نسبة رضا الجهات المعنية (كالمستوردين، المربيين، والجهات الرقابية) عن كفاءة وسرعة إجراءات الحجر البيطري.

٦,٩: برنامج الزراعات الذكية

أسم المشروع	مشروع منظومة الإنذار المبكر من الطقس والمناخ في الجمهورية العربية السورية	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**. الهدف العام:** إنشاء منظومة إنذار مبكر وطنية لحماية الأرواح والممتلكات والحد من الهجرة الداخلية وتقليل الخسائر الاقتصادية من التغيرات المناخية. **أهداف محددة:** تخفيف خسائر المحاصيل من الصقيع أو البرد أو الجفاف. الرصد والمراقبة البيئية طويلة المدى للمؤشرات الأساسية لحالة البيئة والتغيرات المناخية. التنبؤ بالكوارث البيئية ووضع خطة طوارئ. تصنيف ونمذجة الأراضي واعداد الخرائط(المسح الشامل)		
مبررات المشروع	تعرض سورية في السنوات الأخيرة لعدد كبير من الكوارث المناخية التي تزايدت شدتها وتكراريتها ونجم عنها خسائر وإضرار كبيرة في الإنتاج الزراعي والبنى التحتية ضعف آآلة منظومة الإنذار المبكر في سورية من حيث المراقبة والإبلاغ عن الكوارث البيئية قبل حدوثها		
النتائج المتوقعة	إنشاء منظومة إنذار مبكر وطنية وفق المعايير الدولية وبأحدث التجهيزات والتقنيات الرقمية. الإبلاغ المبكر عن لكوارث البيئية والطبيعية والحد من الأضرار الناجمة عنها		

آلية التنفيذ	تجهيز المحطات المناخية.	٣ سنة (٢٠٢٦-٢٠٢٧-٢٠٢٨)	المديرية العامة للأرصاد الجوية بالتنسيق مع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ومديرية الأراضي وهيئة الموارد المائية
	تجهيز المحطات الزراعية		
	تجهيز المحطات المطرية.		
	تجهيز محطة استقبال واشتراك الأقمار الاصطناعية.		
المستفيدون	• وزارة الزراعة والوزارات الأخرى المعنية(الطاقة- الإدارة المحلية والبيئة- الكوارث والطوارئ) • السكان المحليون في جميع المناطق والمحافظات في القطر السوري		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة ووزارة الاتصالات والتقانة، ووزارة المالية، وزارة الطوارئ والكوارث • **تمويل دولي** :عبر المنظمات الدولية • **شراكات القطاع الخاص :(PPP)** مع شركات التكنولوجيا الزراعية والبنوك المحلية. • **تمويل ابتكاري** :عبر الصناديق الخضراء، والمنح المخصصة للإنذار المبكر والتنمية المستدامة.		
مؤشرات النجاح	• نسبة إنجاز منظومة الإنذار المبكر وتجهيزها بالتقنيات الحديثة • عدد الإبلاغات المبكرة عن الكوارث قبل حدوثها وبالوقت المناسب • نسبة الخفيف من الأضرار الناجمة عن الكوارث • عدد الخرائط التي تم نمذجتها وتصنيفها وإجاء المسح الكامل لها		

أسم المشروع	مشروع تطبيق الزراعة الذكية مناخياً في غوطة دمشق	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	• . التكيف مع التغيرات المناخية. • الحد من تدهور الأراضي والمياه والأنظمة البيئية. • رفع دخل الأسر الأكثر هشاشة في المنطقة. • تفعيل دور الجندر في المنطقة.		
مبررات المشروع	**تزايد آثار التغير المناخي وندرة المياه** **اعتماد المزارعين على أساليب تقليدية** وعدم استفادتهم من التكنولوجيا الحديثة في الري والإدارة والإنتاج		
النتائج المتوقعة	تبني المزارعين لتقنيات الزراعة الذكية مناخياً تزايد تفعيل دور المرأة ومساهمتها في الممارسات التي تحد من أثر التغيرات المناخية تحسن سبل العيش للأسر الريفية التي قامت بتطبيق تقنيات الزراع ةالذكية مناخياً		
آلية التنفيذ	• إجراء عملية تسوية ليزرية في المنطقة المستهدفة. • استعمال الري بالمصاطب. • تطبيق الري الذكي مناخياً. • تصنيع الأسمدة العضوية من مخلفات المزرعة. • استعمال أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف	٣ سنة (٢٠٢٦-٢٠٢٧-٢٠٢٨)	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية من خلال إدارة بحوث الموارد الطبيعية.

	• استعمال أصناف المحاصيل العلفية المقاومة للجفاف والملوحة. • تصنيع واستعمال الأسمدة الحيوية • تطبيق مسامك صغيرة ذكية مناخياً.		
المستفيدون	المنتجون الزراعيون كافة المتعاملون في سلاسل القيمة السلعية		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة ووزارة الطاقة • **تمويل دولي** :عبر المنظمات الدولية • **شراكات القطاع الخاص :(PPP)** مع شركات التكنولوجيا الزراعية والبنوك المحلية. • **تمويل ابتكاري** :عبر الصناديق الرقمية، والمنح المخصصة لتطبيق برامج الزراعة الذكية مناخياً والتنمية المستدامة.		
مؤشرات النجاح	• عدد المزارعين الذين طبقوا تقنيات الزراعية الذكية مناخياً في غوطة دمشق • عدد المنح المقدمة للمزارعين في غوطة دمشق • نسبة انتشار تقنيات الزراعة الذكية مناخياً في غوطة دمشق بناءً على الجندر • نسبة مساهمة المرأة في تبني تقينات الزراعة الذكية مناخياً		

٧,٩: مشاريع التسويق

أسم المشروع	مشروع تعزيز التسويق للمنتجات الزراعية في مناطق مختارة من سورية	المدة الزمنية	جهة المنفذة
هدف المشروع	**الهدف العام:** تعزيز قدرات الفلاحين والتجار في تنظيم وتسويق المنتجات الزراعية بشكل أكثر كفاءة. **أهداف محددة:** تدريب ٣٠٠ مزارع على استراتيجيات التسويق وإدارة سلاسل القيمة. تطوير منصة إلكترونية للتسويق الزراعي (سوق إلكتروني موحد). بناء مراكز تجميع وتخزين حديثة بأحدث التقنيات. تقليل الفاقد الزراعي بنسبة ٢٠ %بحلول نهاية البرنامج. تعزيز التعاون بين المنتجين والتجار والمشترين.		
مبررات المشروع	١. ضعف الروابط بين المنتجين والأسواق، مما يؤدي إلى هدر في المنتجات وانخفاض دخل المزارعين. ٢. ارتفاع الفاقد الزراعي (ما بعد الحصاد) بسبب نقص البنية التحتية للتخزين والتجميع. ٣. غياب منصات رقمية موحدة لتسويق المنتجات الزراعية، ما يحد من فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية. ٤. الحاجة إلى تمكين المزارعين بمهارات التسويق الحديث وإدارة سلاسل القيمة لتحسين دخلهم. ٥. الاستجابة لأولوية سياسات وزارة الزراعة في "تحسين مساهمة الزراعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي" و"تقليل الفاقد الزراعي."		

النتائج المتوقع	١. تدريب 300مزارع على استراتيجيات التسويق وإدارة سلاسل القيمة. ٢. إطلاق منصة إلكترونية وطنية موحدة للتسويق الزراعي (سوق إلكتروني). ٣. إنشاء مراكز تجميع وتخزين حديثة مزودة بتقنيات التبريد والفرز والتعبئة. ٤. خفض الفاقد الزراعي بنسبة ٢٠ %في المناطق المستهدفة. ٥. تحسين الروابط بين المنتجين، التجار، والمشترين عبر آليات تعاون منظمة (مثل العقود، الجمعيات، التعاونيات). ٦. زيادة دخل المزارعين من خلال تحسين شروط البيع وتقليل الوسطاء.		
آلية التنفيذ	١. التدريب على التسويق الرقمي وإدارة سلاسل التوريد. ٢. تنفيذ منصة إلكترونية لعرض وبيع المنتجات. ٣. إقامة ورش عمل ومحاضرات توعوية عن الجودة والأصالة. ٤. بناء مرافق تجميع وتخزين حديثة. ٥. دعم مادي وفني للمزارعين لتبني التكنولوجيا الجديدة. ٦. متابعة وتقويم الأداء بشكل دوري.		
المستفيدون	• المزارعون في جميع المحافظات السورية. • الجمعيات التعاونية والاتحادات الفلاحية. • مديريات الزراعة والإرشاد الزراعي. • تجار المحليون ووكلاء التسويق • المستثمرون الزراعيون المحليون والدوليون. • الجهات الحكومية من خلال تحسين كفاءة سلاسل الإمداد • المستهلكون (من خلال توفر منتجات ذات جودة أفضل وبأسعار مستقرة). • القطاع الصناعي الغذائي (من خلال تأمين مواد خام بجودة عالية ومستقرة)		
مصادر التمويل المقترحة	• **التمويل الحكومي** :من خلال وزارة الزراعة • **تمويل** دولي :عبر برامج.(FAO – JICA) • المنظمة العربية للتنمية الزراعية • **شراكات القطاع الخاص** : (من خلال شراكات في مراكز التجميع أو المنصة الإلكترونية)		
مؤشرات النجاح	• نسبة إنجاز تدريب ٣٠٠ مزارع على التسويق وإدارة سلاسل القيمة.		

	• عدد المستخدمين النشطين على المنصة الإلكترونية للتسويق الزراعي. • عدد مراكز التجميع والتخزين التي تم إنشاؤها وتشغيلها فعلياً. • نسبة التخفيض الفعلية في الفاقد الزراعي بهدف الوصول إلى ٢٠%. • عدد الشراكات أو الاتفاقيات التجارية المُبرمة بين المنتجين والتجار والمشترين خلال المشروع.

.

وزارة الزراعة السورية